

ودور الأسرة في التنشئة الاجتماعية

علم النفس الاجتماعي



محمد بن محمود آل عبد الله

كنوز
للنشر والتوزيع



علم النفس

الاجتماعى

ودور الأسرة في
التنشئة الاجتماعية

علم النفس الاجتماعى ودور الأسرة في التنشئة
الاجتماعية

محمد بن محمود آل عبد الله

256 صفحة

16 ملزمة

24x17

اسم الكتاب:

اسم المؤلف:

عدد الصفحات:

عدد الملزم:

مقاس الكتاب:



لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

الإشراف العام: ياسر رمضان
هاتف: 0127717795
37 شارع قصر النيل - القاهرة
Email: Kenouz55@yahoo.com

تحذير

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر ولا يجوز نهائياً نشر
أو اقتباس أو اختزال أو نقل أى جزء من الكتاب دون
الحصول على إذن كتابي من الناشر

علم النفس الاجتماعى
ودور الأسرة في التنشئة الاجتماعية

بقلم
محمد بن محمود آل عبد الله

كنوز
للنشر والتوزيع



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله خلق الأنفس وسواها: وألهم كل نفس فجورها وتقواها: وأنزل في محكم آياته (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا {9/91})⁽¹⁾ والأنفس تختلف في جوهرها وفي تكوينها وفي طبيعة مضيها: فمنها المشرق والمضي: ومنها المعتم والردى: ومنها الأمانة واللومة: وقد وردت جميعاً في كتاب الله عز وجل: ما حكاه القرآن العظيم على لسان زوجة العزيز قول الحق عز ثناؤه: (وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ {53/12})⁽²⁾ وقد أقسم الحق تعالى بالأنفس اللوامة بقوله جل شأنه: (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ {1/75} وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ {2/75})⁽³⁾.

ويا لها من دقة ما بعدها من دقة علم الحق سبحانه بوسوسة النفس داخل كيان صاحبها بقوله سبحانه وتعالى: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ {16/50})⁽⁴⁾.

وبعد..

فهذا الكتاب في علم النفس الاجتماعي ودور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، ضمنته موضوعات جليلة ومعارف إنسانية في علم النفس الاجتماعي والتنشئة



(1) سورة الشمس الآية: 9.

(2) سورة يوسف الآية: 53.

(3) سورة القيامة الآية: 1 - 2.

(4) سورة ق الآية 16.

الاجتماعية، فإنَّ دراسة الأنفس وسلوكها وتقويم إغوجاجها من أجل العلوم وأعظمها
 فمكانة علم النفس بين العلوم الإنسانية مكانة رفيعة، إذ من خلاله تتم معرفة الداء،
 ومن خلاله يتم إعطاء الدواء، فهو من أجل العلوم وأرفعها قدرًا، لتعلقه بأعلى ما يمتلك
 النشء الصغير والإنسان الكبير، إذ يقوم علماء النفس بتحليل كل صغيرة وكبيرة من
 ظواهر السلوك والحركات والمعاملات ثم يقوم بإهداء الدواء لكل داء، فهناك الصفوة من
 الأطباء المتخصصين في الطب النفسى، وهناك العلماء الباحثون في علم النفس الاجتماعي،
 والكل يعمل جاهدًا على كشف بعض أسرار النفس وعلاج إغوجاجها: والله تعالى أسأل
 أن ينفع به إنه قريب مجيب. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

خادم القرآن

محمد بن محمود آل عبد الله

مدرس علوم القرآن بالأزهر

* * *



تعريف علم النفس الاجتماعي

يمكن تعريف علم النفس الاجتماعي بأنه أحد فروع علم النفس Psychology وأنه ذلك الفرع الذي يختص بدراسة السلوك الاجتماعي Social Behavior للفرد Individual والجماعة Group، كاستجابة للمثيرات الاجتماعية. فهو إذن العلم الذي يدرس سلوك الفرد في علاقته بالآخرين، إذ يستطيع هؤلاء الآخرون أن يحدثوا أثرهم في الفرد، إما بشكل فردي أو بشكل جماعي، كما يمكنهم أن يؤثروا فيه إما بصورة مباشرة Direct عن طريق وجودهم في تجاور مباشر مع الفرد، أو بصورة غير مباشرة Indirect عن طريق نماذج السلوك التقليدية أو المتوقعة من الناس والتي تؤثر في الفرد حتى ولو كان بمفرده.

وطبقاً لما يراه سارجنت Sargent ووليامسون Wiliamson فإن علم النفس الاجتماعي هو الدراسة العلمية للأشخاص باعتبارهم أعضاء في جماعات مع الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية والشخصية فيما بينهم. كما أنه يدرس السلوك الفردي في تأثيره على سلوك الآخرين وفي تأثيره بسلوكهم. وقد يكون هذا السلوك إما كامناً كالإدراك والتفكير. أو ظاهراً مثل القراءة (Sargent & Wiliamson, 1950).

والسلوك الاجتماعي كما تعرفه دائرة المعارف البريطانية⁽¹⁾ هو المظهر الخارجي لنشاط الكائن الحي، وتقول إن الخاصية الضرورية له هي الحركة التي توجد في أغلب الحيوانات والنباتات. وهذه الحركة تحدث نتيجة تغيرات داخلية Internal وخارجية External تسمى المنبهات Stimuli.

فالسلوك الاجتماعي تفاعل بين الأفراد. وكما سبق أن أوضحنا، فليس من الضروري أن يكون التفاعل الاجتماعي وجهاً لوجه. فالسلوك الاجتماعي هو السلوك الذي يحدث في حضور الآخرين أو أثناء غيابهم، ذلك لأنه يتأثر بهم لأنهم

(1) دائرة المعارف البريطانية مادة Behavior 3: 325، سنة 1961.



يمثلون حقائق في المجال النفسى للفرد. وقد يحدث السلوك الاجتماعي من خلال الرموز. فعلى سبيل المثال إشارة ممنوع الاتجاه ناحية اليسار تؤدي إلى سلوك اجتماعي معين، حيث تكون الاستجابة المتوقعة من جميع الناس هي عدم الاتجاه ناحية اليسار وتحدث هذه الاستجابة كما لو كان هناك رجل مرور واقفا يقول هذه العبارة "لا تتجه ناحية اليسار".

ويمكن النظر إلى علم النفس الاجتماعي على أنه الدراسة العلمية لسلوك الكائن الحي ككائن اجتماعي، يعيش في مجتمع مع أقرانه، يتفاعل معهم فيتأثر بهم ويؤثر فيهم، أي يتأثر بسلوكهم ويؤثر في سلوكهم أيضا. وهكذا يتناول علم النفس الاجتماعي سلوك الفرد في إطار المجتمع - أو سلوك الفرد في تفاعله مع الآخرين في المواقف الاجتماعية ومجالاته الاجتماعية - بالوصف والتحليل والتجريب بهدف الفهم والتفسير والتنبؤ (Kreack & Crutchfield, 1948).

وبهذا المفهوم السابق، فالسلوك إذا نظرنا إليه في إطاره الاجتماعي، ما هو إلا نتاج العلاقات الديناميكية الصادرة عن تفاعل الفرد بماليه من ميول وحاجات ورغبات ونزعات وحوافز ومعتقدات واتجاهات وآراء مع إمكانيات البيئة بما فيها من عوامل مادية واجتماعية ومعنوية وثقافية.

والسلوك بهذا المعنى الاجتماعي، هو سلوك كتلي، أو وحدة كلية تتضمن نواحي

ثلاث هي:

- (1) العناصر التي يتكون منها الموقف الاجتماعي، وهو ما نطلق عليه خاصية البناء أو التركيب Structure.
- (2) العلاقات الديناميكية أو التفاعلية بين عناصر التركيب أو البناء، وهو ما نطلق عليه عملية التفاعل Interaction.
- (3) الموضوع الذي يدور حوله عملية التفاعل بين العناصر المختلفة



المتضمنة في الموقف، وهو ما نطلق عليه المضمون أو المحتوى Content .
وفي ضوء هذا المعنى التحليلي، يمكن أن ندرس أى موقف اجتماعى على أنه تركيبة
من الأفراد، منتظمة بعضها مع بعض في كل عام متكامل.
والمواقف الاجتماعية كما يرى بوسارد Bossard تختلف عن تلك المواقف التى يهتم
بدراستها علماء الفسيولوجيا، لأن الأخيرة هي مواقف قائمة وموجودة على الطبيعة، ولذلك يحدد
بوسارد مفهوم الموقف في الآتي Christensen، 1964، 163-164:

- الموقف هو مجموعة من المؤثرات، خارجة عن نطاق الكائن الحي، ولكنها تؤثر
عليه، وتكون منتظمة كوحدة ذات ترابط منطقي.
- الموقف ليس معادلا للبيئة، لأن البيئة تتضمن كلا من الأشياء بما فيها استجابات
الفرد.

- المؤثر الذي يشكل الموقف يكون منتظما في ضوء علاقة عناصره بعضها ببعض ولا
يمكن أن تعمل مستقلة عن علاقتها بالأجزاء الأخرى.
وفقا لهذا التحديد، فإن المواقف يمكن أن تدرس من زوايا ثلاث، هي:
الأولى: دراسة بنائية: أي تحليل العناصر المتضمنة في الموقف، والثانية: دراسة
العمليات: أي تحليل العناصر المتفاعلة وما يحدث بينها من تبادل مستمر، والثالثة:
دراسة المضمون: أي تحليل للأفكار والاتجاهات والكلمات.
والموقف الاجتماعى إذن: هو ذلك الموقف الذي يشعر فيه الفرد بأنه واقع تحت
تأثير مجموعة من المثيرات والمنبهات الاجتماعية على اختلاف أنواعها، سواء أكانت هذه
المثيرات حاضرة أم متغيبية. ويقصد بالمثيرات والمنبهات الاجتماعية تلك الظروف
الاجتماعية التى تحيط بالفرد وتمط العلاقات القائمة بين هذه المثيرات.

وعلى سبيل المثال، تعتبر المدرسة موقفا اجتماعيا يتكون من التلاميذ والمدرسين وناظر المدرسة وكل العاملين فيها.

وتؤدي أمثال هذه التراكيب إلى تكوين علاقات وتفاعل ديناميكي بين أفراد كل وحدة اجتماعية أو بينهم وبين المجال الخارجي. وتعتبر الحركة المستمرة هي أساس ذلك التفاعل، إذ إن هناك نوعاً من التأثير والتأثر، فكما أن الفرد يتأثر بغيره، فهو في الوقت نفسه يؤثر فيه نتيجة للاحتكاك والتفاعل.

ويبدو التفاعل الاجتماعي حول موضوعات تؤدي في النهاية إلى مجموعة من العادات والأفكار والاتجاهات والميول والمعايير والأساليب التي من شأنها أن تعدل سلوك الفرد والجماعة.

* * *



مكانة علم النفس الاجتماعي

بين العلوم الإنسانية

إن علم النفس الاجتماعي مثله مثل العلوم الأخرى يؤثر فيها ويتأثر بها، فهو يسترشد بنتائجها ويستفيد منها في تحقيق تقدمه في فهم ومعالجة الظواهر الاجتماعية التي يدرسها.

وعلم النفس الاجتماعي قد تأثر بالعديد من العلوم الإنسانية الأخرى، مثل علم الاجتماع Sociology وعلم النفس Psychology وعلم دراسة الإنسان Anthropology. ويبحث علم النفس الاجتماعي - كما تدل عليه التسمية - في الميدان العلمي المشترك الذي يجمع بين علم النفس من جهة وبين علم الاجتماع من جهة أخرى. وهو بذلك يتضمن تلك الموضوعات المتداخلة والمشاركة بين علم النفس وعلم الاجتماع.

فوقائع السلوك الاجتماعي للفرد الإنساني، لا تنفرد بتحديد عوامل سلوكية بحتة، وإنما للعوامل الاجتماعية والجماعات بتنظيماتها المختلفة دور ديناميكي لا يمكن إغفاله في تحديد السلوك الاجتماعي. فعلم الاجتماع يبرز أهمية وقيمة العوامل الاجتماعية المؤثرة على سلوك الفرد وتنشئته الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، كما يبرز أهمية العلاقات الديناميكية بين الأفراد والجماعات. كما تبرز الدراسات الإنسانية دور المؤثرات الثقافية Caltural Influences في نمو الشخصية وتشكيل محتواها ومدى مطاوعتها لثقافة المجتمع.

وعلى الرغم من أن كل العلوم الإنسانية تأخذ من علم النفس الاجتماعي وتعطيه فإن علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الأوثروبولوجيا هي العلوم التي تدخل علم النفس الاجتماعي كجزء من مجال دراساتها.

وبالرغم من هذا التداخل بين محتويات ذلك العلم وبين محتويات العلوم فإنه

يتميز عنها بصورة واضحة، فهو يتميز عن علم النفس العام الذي يختص - من الوجهة النظرية - بدراسة سلوك الفرد كفرد، كما يتميز عن علم الاجتماع الذي تتركز بؤرة اهتمامه على دراسة سلوك الجماعات والمؤسسات الاجتماعية المختلفة ويتميز أيضاً عن علم الأنثروبولوجيا الذي يختص بدراسة تأثير العوامل الثقافية على الشخصية الإنسانية وعلى تطورها وغموها وتشكيلها (Harrison, 1976).

وحيث يهتم عالم الاجتماع بدراسة تركيب التنظيمات الجماعية ووظيفتها والأنواع المختلفة لسلوك الأفراد داخل نطاق منظمات محددة فإن علم النفس الاجتماعي يختص بدراسة كل مظاهر سلوك الفرد في المجتمع، فيذكر زاوليس Thouless أن علم النفس الاجتماعي هو تقديم علم الإنسان في علاقاته الاجتماعية، وذلك بدراسة عناصر علم النفس للبالغين العاديين التي تؤثر على تكوين الجماعات الاجتماعية والتفاعلات الديناميكية بين الأفراد (Thouless, 1963).

فعلى سبيل المثال، إذا كنا بصدد دراسة مشكلة الإجرام والمجرمين في بلد من البلدان، فإن عالم الاجتماع سوف يوجه اهتمامه إلى علاقة هؤلاء الأفراد بالنظام العام للدولة والقانون والمؤسسات الاجتماعية الأخرى كالأسرة والمدرسة والمصنع في حي يوجه عالم النفس اهتمامه إلى دراسة طبيعة هؤلاء الأفراد الخارجين على القانون وإلى دراسة سماتهم العقلية والنفسية، بينما يوجه العالم الأنثروبولوجي اهتمامه إلى دور العوامل الثقافية - التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد - في تشكيل شخصياتهم. وفي ذات الوقت نجد أن عالم النفس الاجتماعي يهتم بتأثير العصابة في حياة هؤلاء الأفراد وتأثيرها بهم ... ولعل هذا هو الذي دعا إلى أن نعرف هذا العلم - علم النفس الاجتماعي بأنه ذلك العلم الذي يختص بدراسة سلوك الفرد من حيث تأثره بالآخرين وتأثيره فيهم.

وعلى أية حال سواء نظرنا إلى علم النفس الاجتماعي على أنه نظام متميز أو على

أنه نظام متداخل مع بعض العلوم الأخرى فإن تداخل علم النفس الاجتماعي مع هذه العلوم الإنسانية قد ساهم في إثراء دراساته وفي نمو مباحثه وأساليب الدراسة فيه.

* * *

نظريات تفسير الظواهر الاجتماعية

إن العلاقات البشرية على أي مستوى مشحونة ومفعمة بالاضطراب والخوف ونتيجة لذلك ازداد عدد الناس الذين يتجهون إلى علم النفس الاجتماعي طالين إمدادهم بحل ما كما ارتفع مركز هذا العلم في العصر الحديث. وأصبح موضوعه يجتذب الكثير من الدارسين، وأكثر من ذلك فإن زيادة عدد الكتب والمراجع التي تتعلق بالنواحي المختلفة والمنتشرة الآن تعتبر دليلاً على شعبيته وعموميته.

ولكن علم النفس الاجتماعي ليس في مركز يسمح له بأن يقدم حلولاً سهلة لمشكلات البشرية المحيرة، فيرى البعض أن علم النفس الاجتماعي يقف حالياً في مفترق الطرق ويجب أن يتخذ له اتجاهاً محدداً، ولا يوجد غير بدلين قديمين لذلك هما: الاتجاه الفردي، والاتجاه الثقافي والاجتماعي.

والاتجاه الفردي يزعم أن الإنسان خلق كل التنظيمات الاجتماعية، والعلوم الفنية والقيم والمقاييس وذلك لمجرد وجود غرائز معينة فيه، مثل: غريزة الجنس، وغريزة حب الاجتماع. أما الاتجاهان الثقافي والاجتماعي فيمنحان الفرد قوة ضئيلة أو دافعة، ويزعم هذا الاتجاه أن الإنسان ليس إلا مجرد العبة لقوى اجتماعية معينة، أو بمعنى آخر هو مجرد إناء فارغ تصب فيه الثقافة والصفات الاجتماعية.

ويرى بعض العلماء الذين يحاولون التوفيق بين الاتجاهين أن على علم النفس الاجتماعي أن يبدأ من الفرد، فإنه إذا لم تكن هناك مخلوقات بشرية تتعامل فيما بينها لما وجدت حينئذ ثقافة أو تنظيم اجتماعي، وما إن يظهر التنظيم الاجتماعي إلى عالم الوجود حتى يؤثر على الفرد. وهذا أمر حقيقي تماماً كالقول بأنه على الرغم من أن الإنسان صنع الآلة فإن الآلة أيضاً تصنع بدورها الإنسان فالإنسان، كان موجوداً في بداية الأمر ولكن إنتاجه ليس هو الإنسان نفسه، بل هو ينتج تنظيمًا اجتماعيًا، ومالياً، وعلومًا فنية، ولغة إلى غير ذلك، ومن ناحية أخرى فإن الإنسان الذي يثور

على المجتمع هو من نتاج هذا المجتمع نفسه. فإذا وضعنا هذه الحقائق في اعتبارنا فإن الجدل بين الاتجاه الفردي والاتجاهيين الثقافي والاجتماعي يصبح بلا معنى، ويظهر رأى واحد يضع في اعتباره كلا من المجتمع، والفرد.

إن علم النفس الاجتماعي يعالج وضع الفرد في إطار اجتماعي ويعمل على تنمية شخصيته في الوسط الاجتماعي، كما أنه يهتم بنمو الآراء والمفاهيم والمقاييس لدراسة العمليات الجماعية، ويدرس السلوك الجماعي في كل من الوسط الطبيعي والتجارب المعدة، وباختصار هو الدراسة العلمية لسلوك الجنس البشري باستخدام أساليب تجريبية للتحري والاستفسار.

ويقول بونر Bonner إن علم النفس الاجتماعي أصبح تفاعلياً، ولم يعد الاهتمام موجهاً لرد الفعل نتيجة لأحد المثيرات، بل موجه للتفاعل بين الفرد والفرد وبين الفرد والجماعة، أو بين الجماعة وبين البعض (Bonner, 1963) ويدلنا التراث السيكلوجي على أن هناك اتجاهات نظرية متعددة في تفسير الظواهر الاجتماعية. وقد تبدو بعض هذه الاتجاهات متباينة - وهذا أمر لا يثير الدهشة خاصة إذا عرفنا أنماط السلوك الواحد يمكن رؤيته من منظورات مختلفة. فعلى سبيل المثال "سلوك الأكل" يمكن النظر إليه كخبرة اجتماعية، أي كمعنى اجتماعي يرتبط به. وأيضاً يمكن النظر إليه كطريقة للأكل أو مناسبة تجمع الأصدقاء أو الأحياء.

فالسلوك الاجتماعي إذن، ظاهرة معقدة تتعدد الأسباب المؤثرة فيها، ولهذا فإن لمشكلاتها عدة حلول متباينة. وفي الجزء التالي سوف نقدم وصفاً مختصراً لبعض النظريات التي حاولت تفسير السلوك في إطاره الاجتماعي. ثم نوضح بمثال تطبيقى كيف تتكامل هذه النظريات لتعطى صورة أكثر شمولاً للسلوك في إطاره الاجتماعي الذي يحدث فيه.

نظرية التحليل التجريبي للسلوك

Experimental Analysis of Behavior

تعتبر هذه النظرية شكلاً من أشكال نظريات التعلم السلوكية. ويعتبر سكينر Skinner رائد هذه النظرية. وقد انطلقت هذه النظرية من وجهة النظر القائلة بأنه لا بد من فهم السلوك ضمن إطار المفاهيم السلوكية وليس ضمن إطار من المفاهيم التي تفرضها عليه العلوم الأخرى ولذا فهو يرفض تفسير السلوك بالرجوع إلى خصائص جهاز عصبى تفترض وجوده.

ومن المفاهيم الأساسية في هذه النظرية نجد: ردود الفعل الاستجابية Respondents أى الاستجابات التي تحددها المثيرات المنبهة لها أو تسحبها وهذه الأنواع من الاستجابات هي التي تتمثل في العلاقة بين المثيرات والاستجابات المسماة بالانعكاسات. والإجراءات Operants وهي نوع من الاستجابات نعرفها بآثارها البيئية وليس عن طريق المثيرات التي تستدعيها أى الآثار المترتبة على الاستجابات تعتبر محددات مهمة للسلوك. والمعززات والمعاقبات Reinforcers & Punshers فعندما ينجم عن الاستجابات نتائج ما فإن هذه النتائج قد تؤدي إلى زيادة الاستجابات ولذلك اشتق نظرية أسماها التبادل Exchange theory حيث تفيد هذه النظرية في تفسير العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

وأهم مفاهيم هذه النظرية، مفهوم الكسب Proft وهو يعنى التعادل الذي يعايشه الفرد بين المكافأة Reward وبين التكلفة Cost والمكافأة يقصد بها النتائج المرغوبة بينما التكلفة فيسقصد بها النتائج غير المرغوبة.

وقد أشار "هومانز" إلى أن المكسب الناتج من التفاعل يؤثر على شكل العاطفة كما أن اختلاف التفاعل يؤثر على مقدار العاطفة سواء كان الناتج من التفاعل على شكل مكافأة أو تكلفة. فإذا كان على شكل مكافأة فمن شأنه أن ينتج عاطفة إيجابية، أم إذا كان على شكل تكلفة فهو ينتج عاطفة سلبية. وليس هذا

فحسب بل إن قيمة التفاعل تؤثر على المكسب الناتج منه، والمكسب الناتج يؤثر على مقدار التفاعل (Burr، 1973، 55-57).

وقد يطلق على هذه النظرية "نظرية المنفعة المتبادلة" وطبقاً لمبادئ هذه النظرية فإن الناس عادة يدخلون في عملية مبادلة فيما بينهم؛ لأنهم بذلك يحققون كسباً من وراء ذلك. وهذه النظرية تعتبر توسيعاً لمفهوم التبادل والمنفعة الاقتصادية. والسلوك الاجتماعي وفقاً لهذه النظرية عبارة عن تبادل أنشطة بين فردين أو أكثر. وقد تكون هذه المبادلة أقل أو أكثر تكلفة لفرد دون غيره وعادة تبقى علاقة التبادل الاجتماعي متزنة وناجحة لما يتحقق من ورائها من كسب لكلا المتبادلين.

نظرية التعليم الاجتماعي

نشأت نظرية التعليم الاجتماعي Social Learning Theory لجوليان بي. روتر J.B.Rotter من التقاليد الواسعة لكل من نظرية التعليم ونظرية الشخصية، وبالأحرى فإن هذه النظرية - انسجاماً مع اهتمامات عدد متزايد من علماء النفس - تبحث في السلوك المعقد للأفراد في المواقف الاجتماعية المعقدة، وتضم النظرية تحت مبدأ عام كما تحدثت تكاملاً بين ثلاثة اتجاهات تاريخية واسعة في علم النفس هي: السلوك، والمعرفة، والدافعية، وتؤكد النظرية أنماط السلوك التي يجري تعلمها، والتي تتحد في نفس الوقت بفعل متغيرات التوقع (المعرفة) وقيمة التعزيز (الدافعية). وزيادة على ذلك فإن هذه المتغيرات، من الوجهة النظرية، تتأثر بشدة بفعل سياق الموقف الذي تحدث فيه، ومن ثم فإن نظرية التعلم الاجتماعي تجمع الخطوط المتنوعة للنظرية السلوكية ونظرية المعرفة ونظرية الدافعية ونظرية المواقف في إطار مطرد وثابت (Chance & Phares، 1972، Rotter).

وليس من الغريب أن توصف محاولة روتر لتفسير السلوك الإنساني بأنها نظرية تعلم اجتماعي. فكلمتا اجتماعي وتعلم تدلان على روح موقفة النظرية، والذي بنى

على الافتراض بأن الكثير من السلوك إنما يحدث في بيئة مليئة بالمعاني ويكتسب من خلال التفاعل الاجتماعي مع الآخرين.

ومن المفاهيم الأساسية في نظرية التعلم الاجتماعي نجد: إمكانية السلوك Behavior Potential وهو القدرة الكامنة لأي سلوك يحدث في أي موقف من المواقف، أو في أكثر من موقف كما هو محسوب بالنسبة لأي شكل أو مجموعة أشكال من أشكال التعزيز. والتوقع Expectancy وهو الاحتمالية التي يضعها الإنسان بأن التعزيز (التدعيم) Reinforcement Value ومعناها درجة تفضيل الفرد ورغبته في الحصول على تعزيز (تدعيم) ما، إذا كانت فرص الحصول على أشكال أخرى من التعزيز متساوية، والمحددات الأساسية للسلوك The Basic Determinants Of Behavior ويقصد بها أن احتمال حدوث نمط من أنماط السلوك الموجودة في الرصيد السلوكي للإنسان ما في موقف ما يتحدد بفعل متغيرين هما: التوقع وقيمة التعزيز والموقف السيكلوجي The Psychological Situation أي المحتوى أو الإطار الذي يتم فيه السلوك.

إن ما سبق، يعطينا توضيحا لتعدد الاتجاهات في ميدان علم النفس الاجتماعي وإن كان هناك نوع من الغموض أو التداخل فهذا يرجع إلى:

(1) الاتجاهات جميعها بصدد تفسير ظاهرة واحدة ومعقدة ومتشابكة، وهي سلوك الفرد في إطاره الاجتماعي، ومن المتوقع حدوث هذا التداخل في الآراء ووجهات النظر.

(2) ومن ناحية أخرى، أننا بصدد التعريف بالميدان، ومجال الدراسة الحالي لا يحتمل تفصيلا أكثر لكل هذه الفروق.

وفي الحقيقة ليست مشكلة لأفضلية لنظرية على الأخرى، كما أنه ليس هناك تصديقا لنظرية وتخطئة لأخرى ... ولكن درجة النفع تتوقف على نوع ما نريد أن نعرفه عن ظاهرة ما ذلك أن كل نظرية تشد اهتمامنا إلى جانب معين في الظاهرة.

ولنأخذ مثالا تطبيقيا على ذلك: "ظاهرة السلوك العدوانى".

- نجد المدرسة السلوكية تركز على خبرات الفرد التى اكتسب من خلالها العدوان وعلى أشكال التعزيز التى دعمت هذا السلوك.
 - ونجد المدرسة الجشطلطية تركز على كيفية إدراك الناس لمفهوم العدوان، وعلى كيفية التعامل معه بناء على هذا الإدراك.
 - ونجد المدرسة المجالية تهتم بالتفاعل بين الفرد بخصائصه الذاتية وبين خصائص الموقف الذى قام فيه الفرد بسلوك العدوان.
 - ونجد مدرسة التبادل الاجتماعى، تهتم بأنواع المزايا والثواب التى يمكن أن يحققها الفرد من وراء سلوكه العدوانى.
 - أما نظرية التعلم الاجتماعى، فتهتم بالمعانى الاجتماعية التى يضيفها الفرد على سلوكه حين يتصارع مع الآخرين ويتفاعل معهم في موقف سيكولوجى معين يتم في إطاره ذلك النمط من السلوك.
- وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن هذه النظريات جميعها لا تتنافر بقدر ما توافق وتتكامل لتلقى الضوء على ظاهرة معينة، بحيث يمكن رؤيتها من زوايا مختلفة لتعطى تفسيراً أكثر شمولاً للظاهرة محور الدراسة.

السلوك في إطاره الاجتماعي

مقدمة

يعد موضوع التنشئة الاجتماعية Socialization واحدا من الموضوعات المهمة التي شغلت اهتمام عدد كبير من الباحثين ينتظم نشاطهم البحثي في إطار تخصصات مختلفة، وعديدة. ويحتمل أن يرجع هذا الاهتمام إلى أن هذا الموضوع له اهتمام خاص في وجدان الجنس البشري (Zigler & Child, 1969).

ولو أنك قارنت بين الأطفال الرضع Infant في الثقافات المختلفة لرأيت ما بين سلوكهم من تشابه كبير، فهم جميعاً يمشون بنفس المراحل تقريباً عند تعلم المشي مثلاً، ويقعون بالدرجة الأولى تحت تأثير حاجاتهم الفسيولوجية، كما أنهم متشابهون إلى حد كبير في شتى مظاهر النمو. ولكن، قد تكون بينهم بعض الفروق الفردية، فقد يختلفون في المدة التي يقضونها في النمو، أو قد يختلفون في كمية النشاط والحركة التي تصدر عنهم. وعلى الرغم من ذلك، فإن الذي يدهشنا هو أن مقدار الاتفاق والتشابه بين أفراد الجنس البشري - خاصة في المراحل الأولى من العمر - يفوق بكثير ما يكون بينهم من تفاوت واختلاف.

وباستمرار الحياة لهؤلاء الأطفال، فإن الحال لا يدوم على ما هو عليه، وإنما يطرد نمو الأفراد ويتقدم بهم السن، ويظهر تدريجياً اتضاح التباين والتفاوت بينهم ونجد أن أبناء كل مجتمع أو ثقافة معينة قد تشابهوا فيما بينهم وتمايزوا عن أبناء الثقافات الأخرى وليس هذا فحسب، بل إننا نجد أن أبناء الثقافات الفرعية Sub - Cultural قد تمايز بعضهم عن بعض وجمع بينهم النمط العام للثقافة الأم.

ومما لا شك فيه أننا لا نولد كائنات اجتماعية، بل إننا نولد ولدينا فقط الإمكانيات لأن نكون كائنات اجتماعية ونحن نصبح على هذا النحو من خلال عدة عمليات متعددة.

* * *

مفهوم التنشئة والتطبيع الاجتماعي

يمكن النظر إلى عمليات التنشئة والتطبيع الاجتماعي على أنها عمليات تعلم وتعليم وتربية، وتعتمد أساساً على التفاعل الاجتماعي Social Interaction وتهدف إلى إكساب الفرد سلوكاً ومعايير Norms واتجاهات Attitudes مناسبة لأدوار اجتماعية والتوافق الاجتماعي Social Role معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي Adjustment معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له عملية الاندماج في الحياة الاجتماعية.

وتقوم عملية التنشئة الاجتماعية بوظيفتها هذه عن طريق مساعدة الفرد على امتصاص وتمثل مآثر الجماعة ضرورياً لاستمرارها وبقائها، ثم ضمان التماسك والتوازن في داخلها بتحقيق قدر مشترك من التشابه، ييسر التعامل والتفاعل ويقلل من التنافر والتصادم، أو يساعد على حله عندما ينشأ في داخلها.

ولذلك يمكن اعتبارها عملية تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد، وأنه عن طريقها يتم استدخال ثقافة المجتمع في بناء شخصية الفرد، أي أنها تمثل تلك العملية التي عن طريقها تطبع المادة الخام للطبيعة البشرية في النمط الاجتماعي والثقافي. وهي بذلك تعتبر عملية تشكيل اجتماعي لخامات الشخصية، يتم عن طريقها ومن خلال تحويل الكائن البيولوجي إلى كائن اجتماعي، وبذا يكتسب الإنسان صفته الإنسانية.

ذلك الكائن الذي يبقى زمناً معلوماً في رحم الأم البيولوجي، ثم يخرج ليتلقفه "رحم الجماعة" ويبقى فيه فترة حياته، حيث يتناوله بالشكل والتطوير الاجتماعي مثل ما فعل به الرحم البيولوجي في تشكيله وتطويرة العضوى. وعن الطريق عمليات التطبيع الاجتماعي يتحول ذلك الكائن من كائن تغلب عليه الحاجات البيولوجية المنبت Biogenic إلى كائن تغلب عليه الحاجات الاجتماعية المنبت

(Sherif & Sherif, 1956) Sociogenic

وعلى هذا الأساس، فقد ينظر إلى عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي على أنها عملية تعلم اجتماعي Social Learning، حيث يتعلم فيها الفرد عن طريق عمليات التفاعل الاجتماعي أدواره الاجتماعية ويتمثل ويكتسب المعايير الاجتماعية التي تحدد هذه الأدوار الاجتماعية (Johnson,1960). وأيضاً من خلال عمليات التعلم الاجتماعي، يتعلم الفرد كيف يسلك بطريقة اجتماعية توافق عليها الجماعة ويرتضيها المجتمع، وبحيث يتطابق هذا السلوك مع توقعات الجماعة التي ينتمى إليها.

(Secord & Backman,1964)

كما يمكن النظر إلى عملية التنشئة الاجتماعية على أنها عملية نمو يتحول من خلالها الفرد من طفل يتميز بالاعتماد على غيره والتمركز حول ذاته ويبحث في المقام الأول عن إشباع حاجاته البيولوجية إلى فرد ناضج يعرف معنى الفردية والاستقلال ويتحمل المسؤولية الاجتماعية ولا يخضع في سلوكه تحت سيطرة الحاجات البيولوجية وإنما يتحرك وفق المعايير الاجتماعية وينشئ علاقات اجتماعية سليمة مع الآخرين.

والتنشئة الاجتماعية من وجهة نظر بارسونز Parsons لها معنيان الأول: يرى أن التنشئة الاجتماعية هي التمثل الداخلي للثقافة المعطاة عن طريق الأسرة الصغيرة. والثاني: أن عملية التنشئة الاجتماعية ينظر إليها - من خلال الأفراد القائمين عليها - كعملية عن طريقها تعد شخصية الفرد لتأخذ دوراً مستقلاً في المجتمع. وهو يشبه عملية التنشئة بالعملية العلاجية، حيث في كل منهما يدخل الأشخاص المراد تنشئتهم (علاجهم) في علاقات مع الشخص القائم على عملية التنشئة (عملية العلاج) ويمر بمراحل محددة حتى يصل إلى نهايتها (Morgan,1975:32).

ويمكن القول، بأن العملية التربوية التي تتم من خلالها عملية التنشئة والتطبيع

الاجتماعي، تستند إلى ثلاثة عناصر أساسية، هي:-

- 1- عجز الوليد البشري: وهذا العنصر يمثل الإمكانية الإيجابية التي تستغلها عملية التنشئة الاجتماعية في إكساب الفرد البيولوجي صفته الإنسانية والاجتماعية.
- 2- مرونة الشخصية ومطاوعتها: ويدل ذلك على أن الشخصية الإنسانية ليس لها نمط فطري تثبت عنده ولا تتعداه رغم الظروف البيئية التي تتعرض لها عملية التنشئة الاجتماعية وتتفاعل معها.

وهذه المرونة تكسب الفرد الإنساني طابعا اجتماعيا معيناً يختلف باختلاف المجتمعات، فتدل تجارب "مارجريت ميد" M.Mead على أن الشخصية الإنسانية تكيفها الظروف الاجتماعية السائدة وتصهرها في نتاج معين يمتاز بصفات ومقومات معينة. فقد وجدة "ميد" أن خصائص الرجال والنساء - في مجتمعات غينيا الجديدة New Guinea ليست في الواقع نتيجة لاختلاف الجنس (ذكر - أنثى) بل هي في الواقع انعكاسات للثقافات المختلفة في تلك المجتمعات.

- 3- الوسط الاجتماعي: بمفهومه الشامل، والذي تتم فيه عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي. ذلك أن نوع البيئة من حيث درجة المرونة والجمود يؤثر في التشكيل الإنساني للشخصية.

وتدل تجارب ليبيت Lippit وهوايت White للمناخات الاجتماعية المختلفة (الديمقراطية - الفوضوية - الديكتاتورية الخاضعة والعدوانية) على وجود علاقة ديناميكية بين ظروف البيئة الاجتماعية وبين نوعه استجابة الأفراد، وأيضاً مع مدى التجاذب التلقائي بين أفراد الجماعة، وسوف نتناول هذه التجربة بشيء من التفصيل عند الحديث عن عملية التفاعل الاجتماعي في إطار المناخ الاجتماعي الذي يسود البيئة.

ولذا، يمكن القول، بأن عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي عملية مستمرة

تستمر باستمرار الحياة، وتبقى بقاء الأفراد. وهى تحدث من خلال عمليات التأثير والتأثر المتبادل بين الأفراد الأنسانين في المواقف الاجتماعية، وتكون محصلة هذا التفاعل متمثلة في نوعين من النواتج، أولهما: شخصية فردية متميزة. وثانيهما الحضارة الإنسانية. فمن خلال عمليات التنشئة يكتسب الأفراد أنماطا معينة من السلوك تصدر عنهم في مواقف اجتماعية سيئة، وفي نفس الوقت تكسب أفراد المجتمع الواحد طابعا قوميا يميزهم عن بقية المجتمعات ذات الأطر الثقافية المختلفة.

وترجع عملية التنشئة الاجتماعية إلى عملية التغير والنمو التى يخضع لها الفرد كنتيجة للتفاعل الاجتماعى وتعلمه الأدوار الاجتماعية. ولذلك فعملية التنشئة يمكن أن تدرس من ناحيتين:

أولاً: النظر إلى التطور والتغير الذي يحدث للفرد.

ثانياً: النظر إلى المؤسسات الموجودة في البيئة الاجتماعية والتي تؤثر على الأفراد - فالفرد يتفاعل مع البيئة المحيطة به باستمرار - وهو يسعى دائماً لتعديلها والتحكم فيها كي تتلاءم مع احتياجاته ومطالبته العقلية والبدنية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى فإن البيئة بدورها تؤثر على الفرد وتزوده بالإحساسات التى تعمل على إثارة نشاطية البدن والعقل. ويتناسب نشاط الفرد وطاقته المبذولة مع درجة تلك الحاجة والدوافع إليها.

وكما يقول نيوكومب New Comb هناك إمكانات ومتطلبات بيولوجية وعندما تستثار هذه المتطلبات والإمكانات في أثناء استجابة الكائن الحي وتعلمه فإنه يغير عن طريقة كل ما هو موجود نظريا (أي الأنماط الثقافية السائدة في مجتمع معين) إلى وجود فعلى (أي ينقل أو يورث ثقافيا إلى الأطفال)، كما يتحول أيضا عن طريقها هذا الوجود الفعلى إلى وجود بالقوة (عن طريق إكساب الطفل شخصيته أو عاداته السلوكية).

كما ينظر إليها على أنها أهم الميكانزمات الثقافية التى تعمل على استمرار بقاء ثقافية المجتمع وتراكمها. وهي كأي ميكانزم ثقافي لها طبيعة رمزية أو لغوية. وهذه الخاصية تمكن الطفل بمساعدة والديه - وغيرهما - من الاستفادة بخبرات التعلم في المواقف المختلفة للتنشئة والتطبيع الاجتماعى. إذ بحكم الخاصية الطبيعية لاستخدام الرمز أو اللغة، يمكن للطفل أن يتعلم كيف يتصور، أي كيف يتحرر من عنصرى الزمان والمكان في معالجته لمعانى الأشياء وفي إمكانية تناول الكثير من خبرات غيره من بنى جنسه بطريقة جاهرة. وباختصار تعمل التنشئة الاجتماعية نتيجة استخداماها لخاصية الرمز على أن يكتسب الفرد صفة المعنوية والتجريد والاستمرار، وهو ما يفتقر إليه أي كائن غير إنسانى بحكم عدم قدرته الفيزيائية والعقلية على استخدام الرموز وما يتبعها من خصائص.

ولا تهدف التنشئة الاجتماعية إلى مجرد تلقين الطفل أو تعليمه ما هو موجود بالفعل من تقاليد وعادات مختلفة، بل تهدف في المقام الأول إلى إدماج نظام القيم في ذوات الأفراد، بحيث يمكن لهم أن يمثلوا معانى المجازاة بشقيها وما يترتب عن ذلك من ميكانزمات سيكولوجية تعمل تلقائية السلوك وتنميطية وهذه العملية لا تتم في تقديرنا إلا على مستوى رمزي. أي تعتمد أساسا على الرمز أو التجريد.

مستوى خاص بالتفاعل "أو ديناميات التنشئة والتطبيع الاجتماعى":

نمط واحد من النمطين السابقين، إنما يتم على مرحلتين، كل منهما تمثل نمطا من النمطين السابقين ويمكن أن يرمز لهما بالمعادلة "م-د:م-س" وهذه المعادلة توضح المفهوم الدقيق للاستجابة الادائية كما توضح أن كثيرا من أنواع السلوك المعقد لا تستثيره مثيرات محددة في البيئة إنما معظم مثيراته ذاتية أو داخلية ويعبر عنها بالرمز الثاني والثالث داخل المعادلة "د:م" فالرمز الثانى (د) استجابة متمثلة أو داخلية تتحول إلى دافع ثانوى (م) يستثير في النهاية الاستجابة (س) التى لها بالطبع صفة الضبط والسيطرة على الموقف. وبصفة عامة يمكن اعتبار السلوك الصادر عن

الفرد محصلة لمجموعة من القوى والمحددات المتفاعلة معا، أحدهما: محددات عامة
وثانيهما: محددات بيئية، وثالثهما: محددات تتعلق بالشخصية والذات التي يتكون منها
الفرد.

* * *

محاور عملية

التنشئة والتطبيع الاجتماعي

تلك العملية المعقدة المتشعبة يمكن أن نميز فيها عددا من المحاور التي تكونها، بل التي تجعلها ممكنة ومتحققة، ومن هذه المحاور ما يرجع إلى الفرد الإنساني نفسه، ومنها ما يرجع إلى المجتمع الفعال المؤثر.

1- المحاور المرتبطة بالفرد الإنساني: وهي ترتبط بميراث الفرد وإمكاناته البيولوجية وكذا قابليته للتعلم ومرونته ومطاوعة شخصيته، منها ما هو مرتبط بقدرات الفرد على تكوين علاقات عاطفية مع الآخرين، وكذا الدوافع التي تدفع الفرد للانتماء إلى جماعة والذي يعتبر بداية الاندماج والتطبيع الاجتماعي.

2- المحاور المرتبطة بالبيئة المحيطة بالفرد: إذ يشترط لإتمام عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي ضرورة توفر بيئة اجتماعية مناسبة فتؤكد حالات الأطفال الذين عاشوا بعيدا عن المجتمع - لظروف خاصة - أن عزل الطفل عن الجماعة يفقده كل صفاته ككائن اجتماعي، بل ويعطل مواهبه وإمكاناته الوراثية.

وتتضح لنا ضرورة اعتماد الوليد البشري على رعاية البالغين له في بيئة اجتماعية صحية من قصة الأطفال الذئاب الذين ولدوا في الهند إذ تبين لنا هذه القصة ما يحدث عندما يستغل عجز الوليد المعرفي استغلالا ينحرف به عن الاتجاه نحو الإنسانية ونحو تدعيم الصفات التي تجعل من هذا الوليد فردا إنسانيا. فلقد وجد أحد المبشرين في الهند في عام 1920 طفلتين هندية كانت الذئاب قد استطاعت اختطافهم وهما في طور الطفولة الأولى. وبهذا نشأتا في مجتمع حيواني بكل معنى الكلمة. وكانت إحداهما وقد أسماها المبشر "أمالا" لا تتعدى سنة ونصف السنة من عمرها، أما الثانية فقد أسماها المبشر "كمالا" وكانت في حوالى الثامنة من عمرها.

على أن الطفلة الصغيرة سرعان ما توفيت، أما الطفلة الكبيرة فعاشت ما يقرب من تسع سنوات في ملجأ للأيتام وعندما أخذت "كمالا" من مجتمع الذئاب كان من الواضح أنها قد عاشت لعدة سنوات في مجتمع الذئاب، حتى أو الناظر لا يستطيع أن يلاحظ أي أثر لأية تربية إنسانية. ولم تكن هذه الطفلة لتستطيع أن تقف على رجليها أن أن تمشى على اثنتين كما يفعل طفل الثامنة ولكنها كانت تجرى كما تجرى الذئاب على أربع. ولم تكن تستعمل يديها في تناول الأشياء كما يفعل الإنسان. وكانت لها عادات في تناول الطعام تختلف عن عادات الإنسان وتتفق مع عادات الذئاب. فكانت تلعق الماء ولا تشربه وتصر على ذلك كل الإصرار، وكانت تفضل اللحوم غير المطهية على اللحوم المطهية، ولم تكن تعرف اللغة التي تستطيع بها أن تتصل بغيرها من الأفراد، اللهم إلا أصواتا كتلك التي تعرفها الذئاب فيما بينها. وكانت تتحاشى الأفراد الإنسانيين بصفة عامة وتفضل الظلمة على النور وهكذا يتضح أن "كمالا" كانت لها جميع المميزات الإنسانية من حيث الناحية البيولوجية فقط دون أن تكون لها المميزات من الناحية الاجتماعية، أي أنها لم تستطع أن تكون لها ذات إنسانية، هذه الذات التي لا تتكون إلا في مجتمع إنساني، ومن هنا كانت فرصة الوليد الإنساني في الاستمتاع بالتعلم الذي لا نجده لدى أفراد التجمعات الحيوانية الأخرى.

ومن هذه القصة، ونظيراتها، يتضح لنا ضرورة توافر البيئة الاجتماعية المناسبة كي تتم عملية التنشئة الاجتماعية الناجحة. وبدون هذه البيئة الاجتماعية لا يمكن أن تكون هناك عملية تنشئة وتطبيع اجتماعي فهي لا تتم إلا في وسط اجتماعي مناسب. ومن كل ما سبق، يتضح لنا أن هناك عاملين أساسيين في التنشئة والتطبيع الاجتماعي، وأنه بدونها - أو بدون أي منهما - لا تكون هناك تنشئة اجتماعية سليمة، حيث من خلال التفاعل بين العاملين يتشكل الفرد الإنساني تشكيلاً اجتماعياً سليماً.

نظرية التعليم والتنشئة الاجتماعية:

إن عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعى هي في حقيقتها عملية تعلم، حيث تضمن تعديلا أو تغييرا في السلوك نتيجة التعرض لمجموعة من الخبرات والممارسات في مواقف اجتماعية معينة.

يرى باندورا (Bandura, 1971) أن القضية الرئيسية لأي نظرية تعلم هي الإجابة عن السؤال التالي: كيف يتعلم الإنسان استجابة جديدة في موقف اجتماعى؟ وإحدى الإجابات هي أن الإنسان يكافأ كلما قام بتقريبات للاستجابة النهائية، وفي حين أن هناك دلائل توحى بأن كل أشكال السلوك الاجتماعى فعلا قد تكتسب من خلال إجراء تشكيل الإجراءات هذه، إلا أن تقارير الأبحاث توضح كذلك أن الناس يستطيعون تعلم الاستجابات الجديدة لمجرد ملاحظة سلوك الآخرين، وهؤلاء الناس الآخرون يعتبرون من الناحية التقنية نماذج Models واكتساب الاستجابات من خلال مثل هذه الملاحظة يسمى الاقتداء بالنموذج Modeling وعلاوة على ذلك فإن القضية الرئيسية للنظرية التى تهتم بالتعلم بالملاحظة هي تفسير اكتساب الاستجابات كنتيجة لملاحظة شخص آخر.

والقضية الثانية لأي نظرية للتعلم بالملاحظة هي توضيح قدرة الإنسان التى تتوسط بين ملاحظة نموذج الاستجابات، وما يعقب ذلك من أداء لهذه الاستجابات (السلوكيات) من قبل الملاحظة. والقضية الثالثة تتعلق بالجانب الانتقائي في التعلم بالملاحظة. وعلى سبيل المثال: عند تعريض الأطفال لنفس النموذج، فإن بعضهم يتعلم جوانب مختلفة من جوانب سلوك ذلك النموذج.

نظرية الدور الاجتماعى في التنشئة الاجتماعية:

عندما تتعرض نظرية الدور الاجتماعى Social Role Theory لعملية التنشئة والتطبيع الاجتماعى فهي تهدف إلى تفسير العملية التى عن طريقها يصبح الوليد البشري عضوا في جماعة ويقوم بوظائفه فيها.

ومن المفاهيم الأساسية في نظرية الدور الاجتماعي، نجد مفهوم المكانة الاجتماعية Social Status ومفهوم الدور الاجتماعي Social Role يقصد بالمكانة الاجتماعية للفرد وضعه في البناء أو التركيب الاجتماعي الذي يتحدد اجتماعيا وترتبط به التزامات وواجبات في مقابل الحصول على حقوق وامتيازات ولكل فرد داخل البناء الاجتماعي عدة مكانات مختلفة منها، مكانة السن ومكانة الدين وهكذا. يرتبط بكل مكانة نمط من السلوك المتوقع يقوم به الفرد حين وضعه في هذه المكانة، والدور الاجتماعي للفرد هو ذلك السلوك المتوقع منه بناء على مكانته الاجتماعية، بالإضافة إلى المشاعر والقيم التي تحددها الثقافة التي ينتمي إليها والتي ترتبط بذلك الدور الاجتماعي (Brown, 1965: 154 – 161).

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كيف يكتسب الوليد البشري تلك الأدوار الاجتماعية ويتعلمها؟

أبرزت كافة الدراسات عن عمليات الإغناء والشخصية أهمية دور الآباء في تنمية وتشكيل شخصية الأبناء، إذ إن الطفل في السنوات التشكيلية في حياته يكون شديد الاعتماد على والديه، ولذا نجدهما يلعبان دوراً مهماً في تطوير شخصيات الأبناء. فالوالدان هما الراشدان اللذان يحددان نوع البيئة التي ينمو فيها الأبناء ويكتسبون من خلالها الأدوار الاجتماعية التي يقومون بها داخل الجماعات التي ينتمون إليها.

وقد حدد باسونز خمس ميكانزمات تتمايز عن بعضها وفي ذات الوقت تتكامل معا لتفسير عملية التنشئة الاجتماعية وهذه الميكانزمات هي: التعزيز Reinforcement والكف Inhibition، والإبدال Susptitution، والتقاليد Imitation والتوحد Identification.

فالفرد في عملية التنشئة الاجتماعية يتعرض لهذه العمليات جميعاً. فيبدأ بتدعيم بعض المظاهر السلوكية وفي ذات الوقت يتعرض لعدد من عمليات الإبدال

والكف لبعض المظاهر السلوكية ويتم توجيهه نحو موضوعات جديدة تحقق له إشباعات معينة حتى يكون أكثر توازنا في المجتمع الذي يعيش فيه. ومن خلال عملية التقاليد يتم اكتساب العناصر والمهارات الثقافية والسلوكية (فالتقليد هنا نوع من التعلم القائم على الذات). بينما تؤدي عملية التوحيد إلى تمثل القيم، أي دمج القيم في ذات الفرد (Parsons & Bales, 1955:210).

نظرية التفاعل الرمزي وعملية التنشئة الاجتماعية:

يرى تيرنر (Turner, 1970:99) أن المجتمع يسوده أنماط من التفاعل تؤكد اختلاف الأدوار تبعا للنوع وأن كل مؤسسات المجتمع ومن قبل الوالدين وجماعات الرفاق تدعم هذا الأسلوب من التفاعل.

فبالنسبة للوالدين نجد أنهم يفرقون بين الطفل الذكر، والطفلة الأنثى في شكل الملابس وطريقة اللعب معهما، حتى أنهم يتحدثون مع الطفل الذكر بنغمة صوتية تختلف عن تلك التي مع الطفلة الأنثى.

تأثير الجماعة على الفرد

إن التأثير الذي يتلقاه الفرد في المحيط الاجتماعي للعمل من مجموعات العمل التي يتعامل معها تؤثر في إدراكه، ودوافعه، وتصرفاته، وجهوده في العمل. وهذا التأثير يتلقاه الفرد من خلال اتصالاته وتفاعلاته مع أفراد جماعات العمل. فهو يتصل بزملاء له ويدخل في علاقات معهم، وهم من ناحيتهم يسعون إليه ويبادرونه بالتفاعل معه. وخلال هذه الاتصالات والتفاعل الاجتماعي يكتسب الفرد خبرات ويتلقى معلومات تشكل الكثير من مفاهيمه وتؤثر على مشاعره وسلوكه.

وفي تحليلنا لتأثير الجماعة على سلوك الفرد سوف نناقش طبيعة هذا التأثير وأدواته، ثم معايير السلوك الاجتماعي وأثرها على الفرد والعوامل التي تؤثر على إذعان الفرد لمعايير الجماعة.

طبيعة تأثير الجماعة على سلوك الفرد:

تؤثر الجماعة على مدركات ومفاهيم ومعتقدات وتصرفات الفرد من خلال ما تسيطر عليه الجماعة من مثيرات ومدعمات تحيط بالفرد وتشكل جزءاً من واقعه الاجتماعي، فجماعة العمل التي يتعامل معها الفرد تسيطر عليه وتنتقى وتفسر الكثير مما يرد للفرد من معلومات عن الواقع المحيط به. فهي تتحكم في الكثير من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الفرد لتكوين مدركاته ومفاهيمه عن المنظمة ونظامها والرؤساء والأجر وغير ذلك. وهي تنتقى ما يعرض له الفرد من مثيرات ومعلومات فتشكل بذلك نمط إدراكه، وهي أيضاً تفسر له الكثير مما يتلقاه من معلومات، وتحاول تطبيع مدركاته ومفاهيمه برؤية الجماعة ووجهة نظرها. ولا شك أن هذه المثيرات التي تتحكم فيها الجماعة تشكل وتحدد بدرجة كبيرة الواقع الاجتماعي Social Reality الذي يتصرف وفقه الفرد، وتتكون على أساسه مشاعره ومدركاته ومعتقداته (Porter, Lawler and Hackman, 1975).

والسؤال الذي يتبادر إلى ذهننا الآن، هو لماذا تحاول الجماعة تطويع مدركات

ومفاهيم وسلوك الفرد والتأثير عليها؟

وللإجابة عن هذا التساؤل نعرض ثلاثة أسباب أو أهداف تسعى الجماعة لتحقيقها من خلال محاولاتها وجهودها للتأثير على سلوك الفرد (Porter, Lawler & Hackman, 1975) وهذه الأسباب هي:-

1- تشكيل سلوك الفرد والسيطرة على ما يتعلمه:

تلعب المثبرات والمعلومات والمدعمات التي تصدرها الجماعة وتوجهها نحو أفرادها دورا كبيرا في تحديد ما يتعلمه هؤلاء الأفراد عن الواقع المحيط بهم، فنظرة الفرد للمنظمة وتقديره لأنظمتها المختلفة، ونظريته وتقييمه للرؤساء ومفاهيمه عن العمل ومتطلباته، وعن السلوك المسموح به وغير المسموح به. كل هذه قد لا يستطيع الفرد أن يكونها ويتعلمها من خلال خبراته المباشرة في وقت قصير نسبيا. لذلك توفر الجماعة للفرد خبراتها هي، ومفاهيمها هي، لتحقيق تعلم سريع من قبل الفرد بما يتسق مع ما تحرص الجماعة على أن يتعلمه ويكتسبه من معلومات ومفاهيم.

2- تنميط سلوك الأفراد في بعض الجوانب التي تحفظ سلوك الجماعة وتماسكها:

تحاول جماعات العمل أن تحفظ قدرا من التماثل في سلوك أعضائها وجوانب التماثل هذه قد تمثل جوانب محدودة من سلوك الأفراد، فهي غالباً ما تتعلق بجوانب السلوك الذي يحفظ وجود الجماعة، ويحقق تماسكها الداخلي ويمكنها من مواجهة أي ضغوط أو تهديدات خارجية. فقد يتفق على الكيفية التي يتعامل بها الأعضاء المشرف في مواقف معينة، مثل إعطائه معلومات أو عدم إعطائه. وقد يتفق على الكيفية التي يتم فض الخلافات بها بين أفراد الجماعة. كذلك قد يتم التنميط في مسائل تتعلق بطرق أداء العمل. أو مستويات الإنتاج التي لا ينبغي تخطيها.

3- تحقيق قدر من التمايز الداخلي في الجماعة:

في الوقت الذي تسعى فيه جماعات العمل لتحقيق نمطية وتماثل بين أفرادها في

أمور معينة، فهي تسعى من ناحية أخرى لتحقيق تمايز واختلاف في المواقع والأدوار لأعضائها، فعادة ما يتبلور في الجماعة عدد من الأدوار لأولئك الذين يمارسون أدوار القيادة والنفوذ وأولئك الذين يكتفون بدور التابعين. كما تتبلور أيضا أدوار أولئك الذين يباشرون مهام العمل الرئيسية وأولئك الذين يمارسون أدوارا تتعلق بالمناخ الاجتماعي (مثل من يقوم بدور حلقة الاتصال في الجماعة. ومن يقوم بتجميع المعلومات الخارجية، وكذلك من يقوم بدور فض الخلافات بين الأعضاء وهكذا يتحدد السلوك المتوقع والمحدد لكل عضو في الجماعة القيام به حفاظا عليها وتحقيقا لأهدافها.

أدوات تأثير الجماعة على الفرد:

تستخدم الجماعة أساليب وأدوات عديدة للتأثير على مدركات الأفراد ومفاهيمهم وسلوكهم. ويمكن إيجاز هذه الأدوات والأساليب في الآتي:

1- المدعمات الاجتماعية:

وهي تتم من خلال ما توفره الجماعة من قبول أو رفض لسلوك أعضائها، أي من خلال أساليب الثواب والعقاب، تستطيع الجماعة أن تشكل مفاهيم وسلوك الفرد. فقبول وتشجيع أفراد الجماعة لسلوك معين قام به فرد منهم يؤدي إلى تعزيز هذا السلوك لديه، وكذلك إلى تكوين مفهوم عن سلامة هذا السلوك ومشروعيته من وجهة نظر الجماعة. أما عدم قبول الجماعة لسلوك معين وإبداء استيائهم منه، وضغوطهم على الفرد للإقلاع عنه بعد الإقلاع عنه. قد يؤدي إلى توقف الفرد عن ممارسة هذا السلوك وتكوين مفهوم لديه عن عدم سلامة هذا السلوك وعدم مشروعيته من وجهة نظر الجماعة. ومن أمثلة أساليب الثواب والعقاب التي تستخدمها الجماعة نذكر:

فتح قنوات التفاعلات الاجتماعية أو صدها ، عبارات الثناء والتشجيع أو

عبارات السخرية والتوبيخ، تسهيل مهام عمل بعض الأفراد وتصعيب مهام البعض الآخر.

2- التحكم في المعلومات المتاحة للفرد:

تعتبر الجماعة مصدراً مهماً للمعلومات عن الواقع المحيط بالفرد. فمن خلال الخبرات التي تتجمع لدى أفراد الجماعة، تستطيع الجماعة أن توفر لأي عضو فيها مخزوناً كبيراً من المعلومات هو نتاج خبرات أعضائها. وانتقاء بعض هذه المعلومات وإتاحته للفرد، وحبس البعض الآخر من المعلومات عنه، يمكن الجماعة من أن تتحكم في نسبة مهمة من مصادر معرفة الفرد. وفضلاً عن هذا فالجماعة تنقل للفرد هذه المعلومات مثقلة بتفسيرات ومفاهيم ومدركات أعضائها. فهي لا تنقل إليه المعلومات مجردة، وإنما تنقل إليه معلومات منتقاة ومشبعة بتفسيرات ومفاهيم تستهدف تشكيل مدركاته في اتجاه بقية أعضاء الجماعة.

3- توفير نماذج للاقتداء:

تستطيع الجماعة أن تؤثر على أفرادها من خلال قيام بعض أفرادها البارزين الذين يحظون بمكانة خاصة في الجماعة أو الذين لهم نفوذ على الأعضاء بالتصرف بطريقة معينة، بهدف أن يقتدى بهم بقية الأعضاء، إذ إن أحد مصادر تعلم الأفراد هو الاقتداء ومحاكاة الغير.

معايير السلوك الجماعي وأثرها على الفرد:

يحتاج الفرد عندما يسلك أو يتفاعل مع غيره في أي موقف من مواقف الحياة اليومية إلى إطار مرجعي Frame Of Reference خاص به، ويتضمن من المؤشرات ما يساعده على اختيار الاستجابة التي يستجيب بها في مواقف التفاعل التي يشترك فيها مع الآخرين. وإذا انتقلنا من موقف الفرد إلى الموقف الذي توجد به مجموعة من الأفراد أو

جماعة ما، فإننا نلاحظ نموًا وميلًا عن هؤلاء الأفراد إلى تكوين مفهوم معين أو معيار معين عن كيفية الاستجابة إلى ذلك الموقف. أي أن الجماعة ستميل إلى تكوين إطار مرجعى معين أو معيار اجتماعى كي يسلك أفرادها في ضوءه وعلى أساسه.

وهكذا فإن مفهوم المعايير الاجتماعية يتضمن ما تقبله الجماعة من قواعد وعادات واتجاهات وقيم وغير ذلك من محددات، وتعتبر هذه المعايير الاجتماعية بمثابة أطر يرجع إليها الفرد كي تكون مرشداً له لما ينبغى أن يكون عليه سلوكه ولذا فالمعايير الاجتماعية تحدد للأفراد الأساليب السلوكية المختلفة المتداولة والمقبولة بين أفراد الجماعة، والتي تيسر لهم تعاملهم بعضهم مع بعض، والتي تسهل عملية التفاعل الاجتماعى بينهم.

وتنشأ المعايير الاجتماعية Social Norms من خلال محاولات الجماعة للتوحيد بين أفرادها. ويتم ذلك بتعارف أفراد الجماعة على أن مدى معيناً من السلوك أو الاتجاه من قبل الأفراد يكون متوقعاً منهم، وأن الانحراف عن هذا المدى لن تقبله الجماعة وقد تتخذ إزاءه موقفاً معيناً.

والمعيار الاجتماعى تكوين فرضى نقصد به وجود ميزان أو مقياس أو قاعدة أو إطار مرجعى للخبرة والإدراك الاجتماعى والاتجاهات الاجتماعية والسلوك الاجتماعى وهو مقياس يتقاسمه أعضاء الجماعة ويحدد سلوكهم، ويتوقع أن يلتزموا به في المواقف الاجتماعية. كما أنه إطار مرجعى مشترك ينبع من التفاعل بين أفراد الجماعة ويجعل هذا التفاعل ممكناً ويحكم بواسطته وفي ضوءه على السلوك الاجتماعى في الجماعة.

وعلى ذلك، فالمعيار الاجتماعى هو سلوك اجتماعى نموذجى أو مثالى يتكرر بقبول اجتماعى دون رفض أو اعتراض أو نقد من جانب أطراف الجماعة ومن أهم ما يلاحظ على المعايير الاجتماعية أنها:

1- نتاج تفاعل الجماعة في ماضيها وحاضرها.

- 2- تحدد وتسهل سلوك الفرد لدرجة تتماشى مع ما ترضيه الجماعة.
- 3- تكتسب ويتم تعلمها وتشرّبها واستدخالها من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية.
- 4- تحدد السلوك المتوقع من الأفراد في المواقف الاجتماعية.
- 5- لا تمثل المتوسط الإحصائي للأنماط السلوكية أو القواعد السلوكية كما هو الحال في معايير الاختبارات.

وإن وجود الفرد كعضو في جماعة لها صفة الدوام النسبي يجعل قيمته ومعتقداته وأنشطته تتشابه مع قيم ومعتقدات وأنشطة الأفراد الآخرين الأعضاء في نفس الجماعة ويعمل كارترايت وزاندر (Cartwright & Zander, 1960) هذا التشابه أو التماثل بين أفراد الجماعة بوجود قوى وضغوط يتعرض لها الأعضاء وتدفعهم إلى توحيد سلوكهم طبقاً لمعايير الجماعة.

وهذه الضغوط التي يتعرض لها الفرد قد تنشأ من مصدرين هما:

- 1- الصراع الذي يقوم داخل الفرد، حيث يتبين له أن آراءه وأفعاله تختلف عن آراء وأفعال الآخرين بالجماعة.
- 2- الأفراد الآخرين في الجماعة، والذين يحاولون التأثير في معتقدات وسلوك الفرد.

العوامل التي تؤثر على إدعان الفرد لمعايير الجماعة والالتزام بها:

يرى كثير من علماء النفس الاجتماعي أن السيطرة الاجتماعية أو الضبط الاجتماعي Social Control تعتبر من أهم دوافع مقاومة الانحراف في السلوك الجمعي، ولذا فهي ركيزة يعتمد عليها النظام الاجتماعي.

وهذا الاصطلاح يشير إلى أن سلوك الفرد يتحدد من قبل الجماعة أو المجتمع الأكبر الذي ينتمي إليه. وأن على الفرد أن يحدد سلوكه ويتكيف في إطار سلوك

الآخرين بطريقة آلية ميكانيكية، بحيث لا يشعر معها بسطوة وسيطرة الجماعة التي فرضت عليه بطريقة غير مباشرة نماذج وقوالب ومعايير السلوك الجماعي. كما يشير إلى أن السيطرة الاجتماعية لا تفرض على الفرد لذاتها بغرض إظهار السيادة والسلطة الجماعية، وإنما لأن هذه السيطرة تحقق إنجاز الفرد لوظيفته الاجتماعية.

ومن الأساليب الفنية التي تكفل تدعيم سلطة الجماعة على أفرادها والتي أطلق عليها اصطلاح The Techniques Of Social Control وهي تتضمن أنواعا مختلفة من الجزاءات التي تستخدمها الجماعة مثل: النفي والطرد والخلع من الجماعة Exclusion والحرمان من الرعاية المقدسة Extermination والعقوبات الاقتصادية والبدنية. وتتضمن أيضا الجزاءات النفسية والرمزية والتي يطلق عليها Psychological Sanctions مثل: الازمئزاز والسخرية والتهكم، والجزاءات التوقعية التي يخشى الفرد التعرض لها إذا ما خالف عُرف الجماعة. أو عاداتها أو تقاليدها أو سنتها المقننة أو ما أسميناه بمعايير الجماعة.

ويمكن تلخيص العوامل التي تحدد قوة معايير الجماعة وتؤثر على درجة الخضوع والالتزام لهذه المعايير في الآتي:

1- درجة تماسك الجماعة وجاذبيتها لأعضائها:

إن ظاهرة تماسك الجماعة تعبر عن مدى قوة الترابط بين أعضاء الجماعة ومدى جاذبية الجماعة لأفرادها. ولا شك أن جذب الجماعة لأفرادها يتأثر إلى حد بعيد بما تقدمه لهم من فرص لإشباع ما يحتاجونه إلى إشباعه، وتحقيق الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها فإذا ما قلت هذه الفرص فهناك الاحتمال قائم بانخفاض جذب الجماعة لأفرادها.

ويمكن القول بأنه كلما زاد تماسك الجماعة زادت قدرة هذه الجماعة على فرض معاييرها وقواعدها السلوكية على أفرادها. ولا شك أن اختلاف جاذبية الجماعة

بالنسبة لأفرادها يؤدي إلى الانحراف وعدم المسايرة من جانب بعض الأفراد - لمعايير الجماعة.

ومما لا شك فيه أن الأفراد في الجماعة الواحدة يسعون إلى تحقيق حاجات مختلفة وهكذا تجذبهم الجماعة لأسباب متنوعة، وجميع هذا يتوقف على ما تقدمه الجماعة لأعضائها. وقد أوضحت الدراسات أن من بين الظروف التي تؤدي إلى ازدياد جذب الجماعة لأفرادها نجد:

- أ- أنه كلما ارتفع مركز الفرد في الجماعة أو كلما كانت أمامه فرص للوصول إلى مراكز عليا في الجماعة ازداد جذب الجماعة له.
- ب- أن جذب الجماعة لأفرادها يزداد كلما ازداد إدراك وشعور الأفراد بأنهم موضع تقبل من الجماعة.
- ج- أنه كلما ازداد التعاون بين أفراد الجماعة وقل التنافس بين أعضائها. أحب الأعضاء بعضهم البعض، وازدادت محاولات الأعضاء للتأثير بعضهم في بعض وازداد مدى تقبل الأفراد لما يبذل من محاولات للتأثير عليهم.
- د- أن جذب الجماعة لأفرادها يزداد كلما اتضح إدراك الفرد لأهداف الجماعة والأسلوب المستخدم للوصول إلى الأهداف، وكلما اتضح لديه الدور الذي يقوم به وموقعه في الجماعة.
- هـ- يؤدي ازدياد حجم الجماعة إلى انخفاض معدل الاحتكاكات والتفاعل بين الأفراد فينخفض بذلك مستوى الشعور بالتقارب العاطفي وبالتالي يؤدي هذا إلى خفض جاذبية الجماعة لأفرادها.

2- درجة الإتيان على المعايير (وجود أغلبية):

يتأثر تقبل الفرد لرأي الجماعة بحجم الأغلبية الممثلة لهذا الرأي في الجماعة

حيث قد أثبتت الدراسات أن تأثير الجماعة على تحويل رأي الفرد إلى رأي الجماعة حتى ولو كان رأي الجماعة خاطئاً، يتوقف على حجم الأغلبية الممثلة لرأي الجماعة ويظهر ذلك بصورة واضحة إذا كان حجم الجماعة كبيراً (Asch,1952).

3- حاجة الفرد للاستحسان الاجتماعي:

إن رغبة الفرد الإنساني في الحصول على الاستحسان الاجتماعي وفي الحصول على عطف الناس وحبهم والأمن والطمأنينة في حياته تدفعه إلى أن يحاول دائماً الاتفاق مع الجماعة والالتزام بأرائها وتقاليدها ومثلها العليا. ذلك أن مخالفة الجماعة أمر يهدد: الفرد بالحرمان من عطف الناس وحبهم وتقديرهم وقد يعرض إلى الطرد من الجماعة وقد يكون هذا من بين الأسباب التي تجعل الناس يحاولون الاتفاق مع رأي الأغلبية ويتحاشون أن يبدووا مخالفين لرأي الأغلبية.

4- درجة وضوح الواقع الذي تسند إليه معايير الجماعة:

فيمكن القول بأن تأثير الجماعة على الفرد يزداد في الحالات التي يستند رأي الجماعة إلى واقع موضوعي صحيح، وأيضاً في الحالات التي يزداد فيها غموض الواقع الذي يبنى عليه الفرد حكمه. كما يمكن القول بأنه كلما وضحت هذه المعايير لدى الأعضاء زادت مساهمة الأعضاء لهذه المعايير.

وتشير دراسات آش (Asch,1952) إلى أنه كلما زاد غموض الأمر الذي يستند إليه الفرد في تكوين حكمه وغموض الواقع سهل على الجماعة التأثير على الفرد وجعله يتبنى رأي الأغلبية.

5- الثواب والعقاب المرتبطين بالأذعان للجماعة:

إذ كلما زادت قدرة الجماعة على مكافأة الأفراد الذين ينصاعون لرأيها، وكلما زادت منفعة هذه المكافأة لديهم، زادت فاعلية الضغوط التي تمارسها الجماعة على أفرادها لكي ينعنوا ويتقبلوا معاييرها. ومن ناحية أخرى كلما زادت قوة العقاب الذي يمكن أن توقعه الجماعة على الأعضاء الذين ينحرفون عن معاييرها قلت

احتمالات هذا الانحراف وزاد الالتقان بين رأي ومواقف الأفراد ورأي ومواقف الجماعة، وقد تختلف قوة الثواب والعقاب الذي تطبقه الجماعة على أعضائها من فرد لآخر. وعلى هذا الأساس فإن ضغط الجماعة يقيم على أساس مدى فاعلية الثواب والعقاب في التأثير على كل عضو فيها.

6- تقدير الفرد لقدرة الجماعة على الحكم السليم:

كلما زادت ثقة الفرد في الجماعة على إصدار أحكام وآراء سليمة وصحيحة، كان استعدادة أكبر لقبول رأي الجماعة والاهتداء بمعاييرها، كما أن مدى التقدير الذي يوليه الأفراد لأهداف الجماعة يعتبر بمثابة عامل يزيد من التزام الفرد بمعايير الجماعة.

7- خصائص الشخصية للفرد:

فالعوامل السابقة لا تؤثر على الأفراد بنفس الدرجة، وإنما تتفاوت في تأثيرها باختلاف الصفات الشخصية للأفراد. فقد أثبتت الدراسات (Asch, 1952) أن الأفراد الذين تزداد لديهم النزعة الاستقلالية، والذين لديهم الثقة بأنفسهم وبقدراتهم ويزداد اعتزازهم بها، وأولئك الذين يميلون إلى الانطواء والعزلة وأقل تقديراً لأهمية الجماعة، يميلون إلى مقاومة ضغوط الجماعة بدرجة أكبر عن أولئك الذين لا يتصفون بتلك الخصائص، ومن ثم يظهر الانحراف وعدم الالتزام بمعايير الجماعة.

8- مكانة الفرد في الجماعة:

كلما كان الفرد حديثاً في الجماعة، كانت ضغوط الجماعة عليه أكبر لتوحيد سلوكه مع أفراد الجماعة ولتطويع وتشكيل هذا السلوك بما يتفق مع قيم ومعايير الجماعة. هذا بالإضافة إلى الأفراد الجدد في الجماعة ينزعون إلى الموافقة على آراء الجماعة ومعاييرها تعبيرا عن انتمائهم لها وطلباً في قبول الجماعة لهم. أما حينما تكون عضوية الفرد في الجماعة قديمة نسبياً (أو كان الفرد يتمتع بمكانة عالية أو يحظى

باحترام وتقدير من الجماعة) فإن هذا يعطيه قدرا من المرونة في التصرف بحيث يستطيع في بعض الحالات أن يخرج عن بعض معايير الجماعة، إذا لم تكن هذه المعايير حرجة وأساسية للجماعة.

9- ضغوط الجماعة على المخالفين لمعاييرها:

كالاستنكار وعدم الاختيار الاجتماعي في الانتخابات مثلا وفي توزيع الأدوار والمسئوليات والمقاطعة والعزل الاجتماعي والرفض.

10- أهمية العمل الذي تقوم به الجماعة:

فكلما زادت أهمية العمل الذي تقوم به الجماعة وكلما كان ذلك واضحا بالنسبة للأعضاء - زادت مساهمة الأعضاء للمعايير التي تلتزم بها الجماعة.

* * *

أثر الموقف الاجتماعي على الأداء والسلوك

إن المحور الرئيسي في تجارب المعمل لعلم النفس الاجتماعي، هو دراسة السلوك في ظروف مختلفة. وبالرغم من ظهور بعض البحوث التجريبية المتفرقة، فإن علم النفس الاجتماعي لم يبدأ بقوة دافعة إلا بعد بحث ألبورت في عام 1919 عن أثر الجماعة في أداء الفرد (Allport, 1920) فالتأثير الذي يتلقاه الفرد من المحيط الاجتماعي الذي يعمل فيه يؤثر على إدراكه ودوافعه وتصرفاته وجهوده في العمل.

فالجماعة قد تدفع أفرادها إلى العمل وقد تحول دون تحقيق ذلك. بمعنى، أنه لمجرد وجود الفرد في جماعة أو في حضور الآخرين، فإن هذا قد يدفعه إلى مضاعفة المجهود أو إلى تشبثه، سواء أكان هذا المجهود مرتبطاً بالنواحي الفسيولوجية أو النواحي العقلية (Allport, 1920). وفي الجزء التالي، سوف نشير إلى بعض الدراسات التجريبية في مجال علم النفس الاجتماعي، ومن خلالها تتضح لنا الآثار التي يمكن أن تترتب على اتجاهات الفرد وسلوكه الاجتماعي نتيجة وجوده في جماعة معينة أو وسط اجتماعي معين.

وتدور هذه الدراسات حول الأدوار الخمسة الآتية:

- 1- ظاهرة التسهيل والتعطيل في الموقف الاجتماعي.
 - 2- الميل للاقتراب من المستوى العام في الموقف الاجتماعي.
 - 3- آثار المناقشة الجماعية في الموقف الاجتماعي.
 - 4- المناخ الاجتماعي للجماعة وآثاره.
 - 5- عضوية الجماعة وأثرها في قيم الفرد واتجاهاته.
- لتجنب الأحكام المتطرفة في الجماعة، كانوا يتجهون إلى معيار مناسب نوع من التسوية للأحكام الفردية في الموقف الجماعي أكثر مما كانوا يفعلون في أحكامهم المنفردة.

وتتفق هذه النتائج مع بحوث "مور" More وبحوث "مظفر شريف" M.Sherif على ظاهرة الحركة الذاتية (نقطة مضيئة) في أثر رأي الأغلبية. فالناس يعدلون آراءهم ومعتقداتهم تبعاً لما يقوله ويفعله الآخرون ويتجهون شعورياً أو لا شعورياً نحو معيار الجماعة. وأوضحت دراسة كوتش وفرنش (Coch & French, 1984, 512-532). أن توفير فرصة مشاركة أفراد الجماعة في تحديد مستويات الإنتاج المستهدفة لتحقيق في إطار جماعي، أتاح للجماعة فرصة كبيرة كي تمارس تأثيرها على تحقيق هذه المستويات وعلى التزام الأفراد بذلك. **آثار المناقشة الجماعية في الموقف الاجتماعي:**

لقد أهتم كثير من المجرمين بدراسة آثار المناقشة الجماعية حول مشكلات واقعية، وحول حلول المشكلات العقلية. ولقد تناولت التجارب على آثار مناقشة الجماعة أربع مشكلات هي:

- 1- كيف تؤثر في حل المشكلات العقلية؟
 - 2- كيف تؤثر المناقشة في دقة وكفاية الحكم على إدراكات أفراد الجماعة؟
 - 3- كيف تؤثر في دقة أحكامهم وفي تقدير حكم الآخرين؟
 - 4- كيف تؤثر في أحكامهم الاجتماعية حول مشكلات خاصة بالقيم؟
- وفي الجزء التالي سوف نناقش آثار المناقشة الجماعية في النوعين الأولين من المشكلات. وبالنسبة للمشكلة الأولى، فلا يجوز أن نقرر تفوق المناقشة الجماعية إلا إذا كانت نتائجها أحسن من متوسط العمل الفردي للأعضاء.
- وفي إحدى الدراسات قارن واطسن G.B.Watson بين تعاون الجماعة الأداء الفردي في أعمال تتنوع في الصعوبة من فهم الجمل إلى كشف الشفرة، وقد عملت

صورة أخرى لكل الأعمال بنفس درجة الصعوبة حتى يمكن أن يعالجها الفرد نفسه أولاً وثانياً في لجنة أو جلسة مناقشة، وثالثاً بمفرده مرة أخرى، وقد ثبت تفوق الطريقة الجماعية في كل الأعمال بالقياس إلى متوسط الأداء الفردي وكان الاختلاف ضئيلاً جداً في اختبار الفهم، ولكنه كبير في حل مسائل تكميل الجمل.

وحتى تكون جلسة المناقشة الجماعية فعالة ومنتجة، فقد وضع "أوزبورن Osborne" بعض القواعد التى تتضمن تحقيق ذلك، وقد سمى هذه الحلقة بالقصف الذهبى حيث فى هذه الحلقة يميل الأفراد إلى استشارة كل منهم الآخر حتى ينتجوا أحسن الأفكار وأجودها بدرجة أكبر مما يحدث لو أن الفرد كان يفكر بمعزل عن الآخرين.

ويمكن أن نلخص هذه القواعد فى أربع نقاط هي:

- 1- عدم نقد الآخرين أو نقد أفكارهم وآرائهم.
- 2- قبول شطحات الأفكار والترحيب بها Freewheeling.
- 3- الاهتمام بالقدر الكبير من الأفكار.
- 4- إمكانية الربط بين الأفكار وتطويرها.

وهناك بعض الملاحظات التى تدعم عمل الجماعة أثناء المناقشة:

- 1- يجب أن تكون الجماعة صغيرة، بحيث تتاح الفرصة لكل عضو أن يعرف العضو الآخر وأن تكون له فرصة للحديث. وأن تكون كبيرة بحيث تشتمل على مدى واسع من المعلومات والآراء المختلفة. ويتراوح الحجم المناسب من 4 - 8 أشخاص.
- 2- ولكي تكون مناقشة أعضاء الجماعة حرة، يجب أن يكون الأفراد متساوين فى المنزلة، ولا يجب أن يوجد فرد فى موضع قوة أو سلطة فوق سلطة الآخرين، وأن يكونوا أصدقاء بالقدر المعقول، ولا توجد خصومة حادة

بين الأعضاء.

- 3- يمكن لعضو (أو أكثر) أن يقوم (أو يقوموا) بفتح باب المناقشة، ولكن يجب أن يشترك الجميع في الحديث والتفكير.
- 4- إجراءات تنظيم الجلسة يجب ألا تكون أكثر شكلية، فرييس الجلسة يجب أن يكون منتخبا لحفظ المناقشة في خطوطها الصحيحة.
- 5- يبدو أن الجماعة غير المتجانسة (أي المختلفة أفرادها) أقدر على الإنتاج الفكري من الجماعة المتجانسة.
- 6- يبدو أن الجماعة المكونة من أفراد ينتمون إلى الجنسين (ذكور وإناث) تؤدي إنتاجا يفوق الجماعات المكونة من جنس واحد.
- 7- ظهرت التسهيل والتعطيل في الموقف الاجتماعي.

ومن مساهمة الرواد في حل المشكلة الثانية، دراسة "منستربرج" Munsterberg في عام 1914. حيث عرض لفصوله بالجامعة بطاقات تحتوي على مجموعات كبيرة من النقاط في مجموعات عشوائية. ولقد كان على الطلبة أن يصدروا أحكاما فردية بخصوص أي بطاقة تحتوي أشكالا أكثر وبعد المناقشة أصدروا أحكاما ثانية. وفي أحد فصول الدراسات العليا، كان هناك تغيير من تصويت 51 % صوابا لتصويت 78 % صوابا، ولكن في فصل آخر لطلبة لم يتخرجوا بعد، لم يكن هناك تحسن له دلالة. وكذلك درس "بخترف ولانج" Bekhterev & Lange أثر مناقشة الجماعة في تقدير الوقت وفي الإدراك الحسي البصر. وقد طلبا إلى الأشخاص تقدير الفترة الزمنية بين دقيقتين على مكتب، وكانت الفترة دقيقة ونصف الدقيقة، وقد اقترب أناس أكثر من الإجابة بعد المناقشة عن قبلها. وفي تجربة أخرى، طلبا من 13 شخصا أن يقرروا الفرق بين مجموعتين من الصور لكل من 6 حيوانات معروفة. وكانت النتيجة أن لوحظ قبل المناقشة 33 تفصيلا صحيحا و9 تفصيلات خاطئة، وبعد المناقشة 40 صوابا، 2 خطأ. وطلب من

مجموعة ثالثة ملاحظة أوجه الشبه بين صورة امرأة وفتاة بالغة، وقد أدت المناقشة إلى رفع عدد أوجه الشبه إلى درجة كبيرة.

المناخ الاجتماعي للجماعة وآثاره:

إن العمل التجريبي الأول قد وضع أسس تقاليد البحث لدرجة كبيرة على الناحية العددية لتفوق الجماعة، أو على أثر موقف الجماعة في توحيد المستوى. أما البحث في التغييرات الكيفية، ومعرفة تعقد أجواء الجماعة، فهو تطور حديث ويرجع الفضل في أغلبه إلى تجارب "ليفين" Levin، و"ليبيت" Lippitt و"هوايت" White للأجواء الديكتاتورية والديمقراطية والفوضوية.

وفي سلسلة من التجارب كونت أربعة نواد (Lippitt & White, 1943)، وفي كل منها خمسة أولاد في سن العاشرة، وقد اتفقت النوادي بقدر الإمكان في الصفات العقلية والجسمية، والمركز الاجتماعي والاقتصادي والمميزات الشخصية وأنماط العلاقات الشخصية المتبادلة، ووفر لهذه النوادي ثلاثة أجواء اجتماعية مختلفة عن طريق أنواع مختلفة من الحكم والقيادة على الأسس التالية:

الجو الديكتاتوري: ويقوم هذا الجو الاجتماعي على المبادئ التالية:

- 1- يقرر القائد وحده سياسية العمل.
- 2- إملاء الخطوات وأوجه النشاط على أن تعطى خطوة واحدة في الوقت الواحد، ولا يكون لدى الجماعة أي معرفة بالخطوة كلها.
- 3- يعين القائد الأعمال وزملاء العمل.
- 4- يوجه القائد مدحه ونقده من وجهة نظر شخصية أكثر منها موضوعية ويبقى بعيداً عن المساهمة مع الجماعة إلا إذا استثنينا أوقات الإيضاح.

الجو الديمقراطي: ويقوم هذا الجو الاجتماعي على المبادئ التالية:

- 1- تتقرر السياسة عن طريق تبادل رأي الجماعة وما تتخذه من قرارات مع

تشجيع القائد ومساعدته.

- 2- مناقشة الخطة الشاملة والخطوات للوصول إلى أهداف الجماعة.
- 3- تقوم الجماعة بتعيين الأعمال، ويختار الأعضاء زملاءهم في العمل.
- 4- توجيه القائد للوم والنقد على أساس موضوعي لا شخصي، ويحاول القائد أن يكون عضوا في الجماعة دون أن يشترك كثيرا في العمل.

الجو الفوضوي: ويقوم هذا الجو الاجتماعي على المبادئ التالية:

- 1- الحرية التامة للجماعة فيما يختص بسياساتها بأقل مشاركة ممكنة من جانب القائد.
 - 2- يسهم القائد بتوفير المواد، ويذكر أنه سيمدهم بالمعلومات حين يطلب منه ذلك، ولكنه لم يأخذ أي دور آخر في نشاط الجماعة.
 - 3- لا يسهم القائد بأي شكل في تعيين الأعمال أو مقارنة العمل.
 - 4- ليس هناك أي محاولة لتقدير نشاط الجماعة وتنظيمها.
- وقد تعادلت أوجه نشاط النادى وذلك بجعل النوادى الديمقراطية تتقابل أولا، وتقرر أوجه النشاط، ثم كلفت الجماعة المحكومة حكماً ديكتاتورياً بالنشاط نفسه وأعطيت للجماعة الفوضوية المواد نفسها التى زودت بها الجماعات الأخرى.
- ولمعادلة شخصيات القادة فإنهم تناوبوا العمل في جو الجماعات في المواقف المختلفة، وقد عملت لكل جماعة سجلات بالملاحظات وسجلات مختزلة. فضلا عن ذلك كانت هناك مقابلات خاصة للحديث مع الأولاد ومع آبائهم ومدرسيهم في أثناء التجربة وبعدها.
- آثار الأجواء الثلاثة:**

لقد أدى الموقف الديكتاتوري إلى نوعين واضحين من الاستجابة:

نمط بليد أو خاضع، ونمط عدواني، وأظهرت المجموعة الخاضعة اعتمادا كبيرا على القائد، ولم تبد أي استعداد للبدء في العمل، ومن الناحية الأخرى، نجد أن الجماعة العدوانية أظهرت ما يدل على الصد والحرمان مع توجيه جزء من هذا العدوان نحو القائد.

أما الناحية المعنوية بمعنى التجاذب التلقائي بين أفراد الجماعة والعمل معا نحو الهدف المشترك والإحساس بالشعور بالـ "نحن": فكان أكثر ما يكون في الجماعات الديمقراطية. ففي الجماعات التي كانت تعمل في جو ديمقراطي، كانت نسبة استعمال "نحن" إلى "أنا" أكبر مما في المجموعة الفوضوية أو من مجموعة النظام الديكتاتوري بنوعية، كما أن الجو الديمقراطي كان ينطوي على ودٍ أكثر وتذمر أقل، إذا كان ترتيب المجموعات من حيث استجابات الود: الديمقراطية الديكتاتورية العدوانية، الفوضوية، الديكتاتورية الخاضعة، وترتيبها من حيث استجابات التذمر سواء نحو القائد أو نحو الأعضاء: الديمقراطية، الفوضوية الديكتاتورية الخاضعة، الديكتاتورية العدوانية.

وكانت حدة الطبع والعدوان نحو الزملاء من الأعضاء تتكرر في الجماعات الديكتاتورية والفوضوية أكثر منها في الجو الديمقراطي. وظهر في السلسلة الأولى من التجارب في الجماعة الديكتاتورية العدوانية توتر فيما بين الأشخاص مع ميل لتحميل بعضهم البعض الذنوب والأخطاء وكانت الرغبة في استدعاء انتباه القائد أكبر في الجو الاجتماعي الديكتاتوري منه في المواقف الأخرى. وفي المجموعة الخاضعة لوحظ أن الروح الاجتماعية العادية في الأطفال قد ووعت بشكل ظاهر.

وكانت تجرى بين الأطفال، الواحد مع الآخر. محادثات بصوت منخفض.

وإن كانت المجموعة الخاضعة في جو ديكتاتوري قد أظهرت أنها أقدر من الجماعات الأخرى على العمل المستمر، فإن ذلك كان يحدث فقط في أثناء حضور القائد، وحينما كان يصل القائد متأخرا، فإن المجموعة الديكتاتورية لم تظهر أي

استعداد لبدء أعمال جديدة أو مواصلة العمل فيما هو تحت أيديهم، في حين أن الجماعة الديمقراطية كانت تقوم بعملها وتستمر فيه حتى ولو لم يكن القائد حاضرا.

وقد أدى الموقف الديكتاتوري إلى إيجاد روح معنوية ضئيلة في الجماعة وهذا يرجع جزئيا إلى أن المكافآت لم تأت من النشاط ذاته، ولكن من مدح القائد. وفي الموقف الديمقراطي يمكن أن يصدر المدح عن أولاد آخرين. وهكذا نجد أنه في الجماعة الديكتاتورية، كانت توجد مناقشة أنانية لنيل استحسان القائد، ومدح أحد الأولاد معناه فشل الآخرين مما كان يساعد على هدم التوحيد أو التطابق الاجتماعي، أما في الموقف الديمقراطي، فإن الفرد يمكن أن يوجه نحو أهداف جماعية، ولا يتأثر بالتقدير الذي يناله الآخرون من القائد.

ومن الانتقادات الموجهة إلى تلك الدراسة، أنها تضمنت ثلاث مجموعات من الأطفال ولا تنطبق عليهم شروط تكون الجماعة. وأن قادة هذه الجماعات كانوا من الكبار وليسوا أطفالا، بالإضافة إلى أنهم مفروضون على الأطفال وفوق هذا كان دور كل قائد مرسوما له من قبل الحرب.

ولذا، فعلى الرغم من أهمية نتائج هذه التجربة، فإنها ليست مطلقة ويمكن اعتبارها فروضا للدراسة. وكل ما يمكن أن نخرج به هو القول بأن المناخ الاجتماعي الذي يسود جماعة معينة يؤثر على سلوك الأفراد داخل هذه الجماعة وعلى إنتاجيتها.

عضوية الجماعة وأثرها في قيم الفرد واتجاهاته:

نمو الاتجاهات العنصرية: أن قدرا كبيرا من المعايير الاجتماعية لثقافتنا اكتسبناه عن طريق العضوية، رسمية كانت أو غير رسمية، في جماعات كثيرة من مجتمعنا وقد بين "هارتلي" Hartley وزوجته (Hartley, E.&Hartley R. 1946) في دراستها لنمو الاتجاهات نحو الزواج أنه ليس الاحتكاك بالزواج، ولكن الاحتكاك بالاتجاه السائد في المنزل والجيرة والجماعات الأخرى نحو الزواج هو الذي يقرر

التعصب أو التحيز، فإذا ما تكونت الاتجاهات والاعتقادات خلال عضوية الجماعة المبكرة فإن المشكلة الطريفة تكون في قابليتها للتغير في الحياة فيما بعد حينما يكتسب الفرد عضوية في جماعات جديدة مختلفة. ونجد أن هذه المشكلة ذات أهمية ضئيلة في كثير من الثقافات البدائية وفي المجتمع الإقطاعي نظرا إلى أن الجماعات القليلة يمكن أن تكون متفقة بوجه عام في تحديد قيمهم. وفي مجتمعنا الديناميكي نجد أن الناس غير ثابتين اجتماعيا ويدخلون خلال حياتهم كثيرا من المجتمعات المختلفة. والدرجة التي يتغيرون بها حينما يصبحون جزءا من جماعة جديدة تتوقف على عوامل كثيرة، مثلا درجة الاتجاهات الأصلية وتقويتها خلال الاتصال بالارتباطات الماضية، والعمر السيكولوجي للفرد، وغرض الفرد، ودوره في محيط الجماعة الجديدة والعلاقة بين القيم القديمة والأهداف وأهداف الجماعة الحالية. والبحوث في هذا قد أسفرت عن نتائج شائعة.

لقد قاس "سمزوباتريك" (Sims & Patrick, 1947) اتجاهات ثلاث جماعات من الطلبة نحو الزنوج، والجماعات هي:-

1- جماعة جنوبية: أي من الطلبة يأتون من بيوت في الجنوب ويلتحقون بجامعة ألباما.

2- جماعة شمالية في الجنوب: أي أن الطلبة يأتون من بيوت في الشمال ويلتحقون بجامعة ألباما.

3- جماعة شمالية: أي أن الطلبة يأتون من بيوت في الشمال ويلتحقون بجامعة أوهايو. وكانت الجماعة الشمالية أكثر الجماعات لطفا وودا نحو الزنوج وكانت الجماعة الجنوبية أقلها، أما الجماعة الشمالية في الجنوب فقد كانت تشغل مركزا وسطا بين درجة التحيز، ولكن التحيز بين المجموعة الشمالية في الجنوب كان يزداد باطراد تبعا لعدد السنوات التي أمضاها الطالب في الكلية، هذه النتائج توحى بأن الطلبة

الشماليين الذين يحبون القيم الجنوبية هم فقط الذين يستمرون أربع سنوات في الجامعة الجنوبية، أما الآخرون فيخرجون أو ينتقلون إلى جامعة أخرى، والدراسة التي سنشير إليها في الجزء التالي "دراسة نيوكمب" T.New Comb تبين أن التفسير الأول هو الصحيح (Newcomb,1943).

تغير الاتجاهات بين طائفة من الطلبة الجامعيين: لقد درست طائفة كلية بننجتون Bennington بين سنوات 1935 و 1939. ولقد كانت هذه الكلية في وقت الدراسة تبالغ في اهتمامها بالتعليم والتوجيه الفردي، وفي عدم ارتباطها بالشكليات، وفي جماعاتها الصغيرة. فكانت طائفة معتدة بذاتها، متكاملة ذات اتجاه واع متيقظ نحو المسائل العاملة، ولها وجهات نظر أكثر تحرراً نحو المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أكثر من أغلب الكليات. ولقد قيست اتجاهات الطلبة في إحدى عشرة ناحية اجتماعية مختلفة يدخل فيها:

اتفاقية روزفلت للعمال The New Deal. النزعة الدولية، الحرب الأهلية في أسبانيا، اتفاقية ميونخ. كما استخدمت أيضاً اختبارات للمعلومات في المسائل العامة، وكانت تقديرات الطلبة بحيث يقدر أحدهم الآخر في المظاهر المتنوعة للمواطنة في الطائفة.

وكما في دراسة سمير وباتريك أظهر القدمات اتجاهات مميزة أكثر لقيم الجماعة من الطلبة الجدد. وفي هذه الحالة، أصبحت الاتجاهات أكثر وضوحاً وحرية في الفرق المتقدمة. وفضلاً عن ذلك فقد قرر نيوكمب أن التحرر المتزايد لم يكن راجعاً لعامل الانتقاء المحتمل بسبب تخرج عدد كبير من المحافظين في هذه الكلية في ذلك الوقت. ولقد أظهرت التقارير التتبعية لهؤلاء الطلبة خلال سنواتهم الأربع تحرراً متزايداً، بعبارة أخرى، هناك دلالة قاطعة على أن العضوية في طائفة كلية بننجتون كان معناها التشبع بقيم الجماعة السياسية والاجتماعية فضلاً عن ذلك، فإن مع ازدياد التحرر كان هناك ازدياد في معرفة المسائل السياسية التي كانت تهم الناس في

هذه الأيام. ولكن، على أي حال، لم يطبع كل الطلبة بطابع هذه البيئة بالدرجة نفسها. فالطلبة الذين كانوا يساهمون في أمور الكلية بنشاط أكبر، والذين حصلوا على أعلى تقدير كمواطنين في الطائفة هم الذين اكتسبوا تماماً قيم الطائفة المتحررة، ومن كلمات نيوكمب أن العضوية في الجماعة " تتضمن اكتساب الأنماط الكاملة للسلوك المتبادل".

* * *

علم اجتماع الأسرة

يتكون المجتمع من مركب جمعي هو لبنات أساسية هي الأسر⁽¹⁾ فالأسرة أو ل خلية في المجتمع. ومن مجموع الأسر يتكون المجتمع.

والأسرة هي جماعة اجتماعية مستقلة داخل المجتمع، وتقوم على عناصر بيولوجية ونفسية وثقافية. ويرتبط كل عضو من أعضائها بالأعضاء الآخرين. وهي لا يمكن تجزئتها إلى جماعات أخرى.

والأسرة هي الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي وهي مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية، بل وأهمها. فهي تنبعث من ظروف الحياة التلقائية للأوضاع الاجتماعية ففيها نبدأ حياتنا الأولى، ونتعود عليها وهي مصدر الأخلاق، والدعامة الأولى لضبط السلوك. وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري⁽²⁾.

وتقوم الأسرة على أوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع. وفي هذا الخصوص يقول كلوليفي ستروس Claude Levi - Stauss "تحدد كل علاقة أسرية مجموعة من الحقوق والواجبات وتصبح القواعد المتعددة التي تحرم وتبطل أنماطا معينة من الاقتران محددة بشكل واضح ابتداء من اللحظة التي يقوم فيها كيان للمجتمع". ومن هنا يأتي تحريم الزنا بالمحارم بشكل عام نصادفه في كل المجتمعات. فلما كانت الحياة الاجتماعية مجموعة من المبادلات، فإن الزواج يجب أن يتم وفقاً لقواعد التبادل في المجتمع الذي يعيش فيه الزوجان، ومفهوم رابطة الدم لا يحدد في الأصل تحريم الزنا بالمحارم، كما يتضح ذلك من حالة أبناء العموم أو الخوولة المتواريين وأبناء العمومة أو الخوولة المتقاطعين، ففي الأسرة الواحدة يعتبر أبناء الخال وأبناء العممة أبناء عمومة وخوولة متقاطعين، وأبناء الخالة وأبناء العم

(1) انظر د. عبد الهادي الجوهري - أصول علم الاجتماع ص 125.

(2) د. عماد حمدي داود ود. أحمد حسين - الأسرة والطفولة من منظور الخدمة الاجتماعية. ص 51.

أبناء عمومة وخوولة متوازيين. ومع أنه تربط بينهم نفس صلة الدم، إلا أن الزواج، كقاعدة عامة - محرم بين أبناء العمومة - والخوولة المتوازيين - باعتباره زنا المحارم، في حين أن الزواج بين أبناء العمومة أو الخوولة المتقاطعين مرغوب، إن لم يكن إجبارياً.

وتضع كل المجتمعات قواعد للزواج، وتحرم بعض أنماط الزيجات. وتسمى هذه الأنماط المحرمة من الزواج "زواج المحارم" فالزنا بالمحارم في الأساس هو ارتباط محرم، ليس لأنه قد يعرض لخطر بيولوجي ينتج عن "رابطة الدم" في النسل، ولكن لأنه يلغي وسيلة جوهرية للتبادل بين الجماعات الاجتماعية الغريبة عن بعضها البعض.

ويعتبر مفهوم رابطة الدم كمعيار للمحارم جانباً محدداً: فالتزاوج بين أعضاء نفس الأسرة يمنع التبادل مع الأسر الأخرى. إن التحريم العالمي "للزنا بالمحارم" هو الطريقة السلبية لتأكيد القاعدة الوضعية للزواج الاغتراضي "الاختياري الإجباري للمرأة بين الغربيات". وهو كذلك عامل جوهري في المبادلات الاقتصادية بين الجماعات التي ينتمي إليها الأقران⁽¹⁾.

والأسرة كذلك نظام اجتماعي. وفي جميع المجتمعات توجد مجموعة من النظم الاجتماعية هي النظام الأسري، والنظام الاقتصادي، والنظام السياسي، والنظام الديني، والنظام التربوي⁽²⁾.

والأسرة نظام اجتماعي. فهي مجموعة من الأفراد يعيشون ويعملون ويفكرون طبقاً لقواعد تنظيمية، وتستند إلى أوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع، وهي تتضمن مجموعة من المعايير والقواعد والعادات والتقاليد والعرف وقواعد السلوك والآداب العامة التي تحدد حقوق أفرادها وواجباتهم. وهي دعامة الدين وتشير إلى

(1) د. محمد محمود الجوهري وآخرون. دراسات في علم الاجتماع.

(2) د. إسماعيل علي سعد. الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع. ص 174.

مجموعة من المكانات Statuses والأدوار Roles المكتسبة عن طريق الزواج والولادة. وتنقل الأسرة التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل عن طريق التنشئة الاجتماعية، وهي تشبه النظم الاجتماعية الأخرى في أنها تطورت بشكل تدريجي نتيجة لعمليات الحياة الاجتماعية.

وهي تشبه النظم الاجتماعية الأخرى كذلك من ناحية أنها تختلف من مجتمع لآخر. فنظم الزواج والطلاق والمواثيث متباينة في كثير من المجتمعات. بعض الأديان السماوية تبيح تعدد الزوجات. وبعضها يكتفى بواحدة. وبعضها يبيح الطلاق. وبعضها الآخر لا يبيحه. بل إنه داخل الدين الواحد تبيح بعض المذاهب الطلاق بشروطه خاصة، وبعضها الآخر لا تبيحه بأية شروط.

والأسرة بوصفها نظاماً اجتماعياً فإنها تؤثر وتتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى. فهي تؤثر وتتأثر بالنظام الاقتصادي، فإذا كان النظام الأسري فاسداً ومنحلاً، فإن هذا الفساد يتردد صده في الوضع الاقتصادي. وإذا كان النظام الاقتصادي فاسداً، فإن هذا الفساد يؤثر في مستوى معيشة الأسرة.

كذلك فإن الأسرة وحدة اقتصادية، فهي تشارك في العمل لتتمكن من توفير السلع والخدمات لأعضائها. ومن أجل رفع مستوى معيشة الأسرة الاقتصادي والاجتماعي خرجت المرأة إلى ميدان العمل⁽¹⁾.

ويرتبط نظام الأسرة بالنظام السياسي .. فالأسرة تقوم بعملية الضبط الاجتماعي. وهي وأثناء قيامها بعملية التنشئة الاجتماعية تغرس في نفوس أطفالها الامتثال لقواعد الانضباط المجتمعي وأوضاعه السياسية. وتظهر بدايات هذا

(1) انظر د. عبد الهادي الجوهري. أصول علم الاجتماع. ص125.

الامتثال في الأسرة من خلال طاعة أفرادها لقرارات الأسرة، والمشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة.

هذا وإذا كان النظام الأسرى فاسداً، تردد صدى ذلك في الوضع السياسى للدولة. وإذا كان النظام السياسى في الدولة فاسداً فإن هذا يؤثر في مستوى معيشة الأسرة. ولذلك نجد في المجتمعات المستقرة سياسياً أن الحياة الأسرية مدعمة وقوية ومحل رعاية الدولة، ونشاهد فيها مجموعة من التشريعات المحققة لمساعدة الأسرة مثل التكافل الاجتماعى والضمان، والتأمين والرعاية الاجتماعية والطبية. أما المجتمعات غير المستقرة سياسياً فيجد فيها النظام الأسرى محلاً للانحرافات كجرائم الأحداث، والتوتر العائلي، ولا تنال الأسرة من الدولة أية رعاية اجتماعية.

وترتبط الأسرة بالنسق القيمى، فإذا كان النظام الأسرى فاسداً فإن هذا الفساد يتردد صداه في نسق القيم والمعايير الأخلاقية ومماسك المجتمع. وتهتم الأسرة بالارتقاء على علاقة إيجابية مع القيم السائدة في المجتمع، خاصة أنه من أهم واجباتها تنشئة الأطفال الجدد الأمر الذي تعتبر فيه الأسرة تمثل وحدة محافظة يجب أن تسير اتجاه النسق القيمى السليم في المجتمع.

وترتبط الأسرة بالنظام الدينى فقد اكتسبت الأسرة من خلاله استقرارها وقداستها وأخلاقياتها وأصبحت القيم الدينية أسمى القيم الأسرية. وكذلك أصبحت أخلاقية الأسرة تابعة لأخلاقية الدين. ونستطيع أن نلخص ما تقدم على أهمية الأسرة في المجتمع المعاصر ومدى علاقتها بالنظم والأوضاع الاجتماعية القائمة في المجتمع.

وللتفريق بين النظم والروابط الاجتماعية، نذكر أننا نتمنى إلى روابط لا إلى النظم. فإذا كنا نتحدث عن زمرة منتظمة، فإننا نتحدث عن رابطة. أما إذا كنا نتحدث عن أشكال القواعد والإجراءات فإننا نقصد بذلك النظام السائد. وإذا نظرنا إلى معهد أو كلية كهيئة من العميد أو الأساتذة والموظفين والطلبة، فإننا ننظر

إلى رابطة، وإذا نظرنا إليها كأداة التعليم، فهي واحدة من النظم السائدة. ومع ذلك فإن الفارق ليس بأكبر.

الأسرة ظاهرة اجتماعية:

ذكرنا أن الأسرة مؤسسة اجتماعية، ورابطة اجتماعية، ونظام اجتماعي. وعلى ذلك تعد الأسرة ظاهرة اجتماعية، خاصة إذا ما تبين لنا مدى انطباق خصائص الظاهرة الاجتماعية على الأسرة، وتستدعي ذلك التعريف بالظواهر الاجتماعية.

ترجم لنا الظواهر الاجتماعية الطريقة التي يفكر بها الكل الاجتماعي، ومن ثم يتمايز الوعي الجمعي عن الوعي الفردي إزاء الموقف الوضعي من العالم. والظواهر الاجتماعية هي التي يشعر الفرد بموجبها أن كيانه متوقف على معيشته مع غيره في مجتمع معين. فسلوكه وتصرفاته مبنية على القواعد والنظم التي اقتضاها المجتمع لنفسه. ففي كل مجتمع إنساني مهما بلغت درجة رقيه وتحضره أو تخلفه يوجد طائفة من الظواهر تتميز جوهرياً عن الظواهر التي تدرسها علوم الطبيعة والبيولوجيا وعلم النفس.

إن الأفراد يسرون في مختلف شئون حياتهم على أساليب خاصة وقواعد وأوضاع رسمها لهم المجتمع وصناعتها فلا يحيدون عنها، فمثلاً واجبات كل فرد، وحقوقه، كأخ، أو زوج، أو رب أسرة، أو مواطن، أو موظف في الدولة محددة ومنظمة بقواعد وقوانين ولوائح تسير وفق عرف وتقاليد معينة خارجة عن إرادة الفرد، لأنها قد تتعارض مع عواطفه ورغباته الشخصية. وهو مجبر على الأخذ بها. كذلك الأمر فيما يخص العقائد والممارسات الدينية، حيث نجد الناس يتفقون على أمور عامة فيما يتعلق بطقوسهم وشعائهم والقوى القدسية والواجبات التي تربطهم بهذه القوى.

ويقال مثل ذلك فيما يتعلق بحياة الناس الاقتصادية وممارسات العرف والتقاليد في المهنة، وأحوالهم الأخلاقية والعادات واللغة، حيث نراهم خاضعين

لنظم مستقرة وأوضاع متعارف عليها، ويقال مثل هذا أيضاً فيما يتعلق بأحوال الناس الأخلاقية والعادات واللغة حيث نراهم خاضعين لنظم مستقرة وأوضاع متعارف عليها. كذلك الحال بالنسبة لحياة الناس الأسرية، حيث نجدهم يسيرون فيما يتعلق بالزواج والطلاق ومحور القرابة والمصاهرة وطبقات المحارم وتقرير الحقوق والواجبات بين عناصر الأسرة يسيرون على أساليب وقواعد لا يحدون عنها.

وعلى الرغم من أن الفرد يشعر بحقيقة هذه الأساليب والقواعد داخلياً، إلا أنها تظل كذلك خارجة عنه، لأنه لم يصطنعها، ولكن تلقاها عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية. وكم من مرة حين نجهل تفاصيل واجباتنا التي يحب أن نلتزم بها، ومن أجل أن نقف على حقيقتها نلجأ إلى استشارة رجال القانون ومفسريه، ومن تحدته نفسه الخروج عما رسمه المجتمع من حدود يقابل في هذا الصدد بقوة وعنف. وإذا استعرضنا تلك الأمور وجدنا أنها تتكرر بواسطة كل فرد من أفراد المجتمع⁽¹⁾.

وتطغى هذه التيارات على العقول الفردية وتؤثر فيها. ولتفسير ذلك نذكر أن العلاقة بين العقل الفردي والعقل الجمعي هي كالعلاقة بين مركب كيميائي والعناصر الداخلة في تركيبه. حقاً أنه لا يوجد إلا الأفراد، ولكل منهم عقلية خاصة، ولكن اجتماع هؤلاء الأفراد في مجتمع واحد يجعلهم يتفاعلون الواحد مع الآخر، ويحدث بينهم تأثير متبادل، وهذا يؤدي إلى خلق عقلية جديدة نسميها العقل الجمعي الذي هو مصدر كل ما يوجد في المجتمع من ظواهر اجتماعية، والتي هي أساليب وقواعد وأوضاع ومثاليات وقيم للتفكير والعمل الإنساني، يتمسك بها الأفراد وهي المهيمنة على تصرفاتهم⁽²⁾.

(1) See Emile Durkhem, Les Regles De La Methode Sociologique, P,4.

(2) أنظر د. محمد المهدي عصر. ود. ماجدة أحمد القاضي. محاضرات في التنمية - الجزء الأول - مبادئ علم الاجتماع. ص 18 - 19 وانظر د. حسن همام. أصول علم الاجتماع ص 76.

عرف أميل دور كايم⁽¹⁾ الظواهر الاجتماعية بأنها نماذج من العمل والتفكير والإحساس يسود مجتمعاً من المجتمعات، ويوجد الأفراد أنفسهم مجبرين على اتباعها في أعمالهم وتفكيرهم، بل وتفرض على إحساسهم.

وفي مجال آخر عرفها بأنها هي كل ضرب من السلوك، ثابتاً كان أو غير ثابت يمكن أن يباشر نوعاً من القهر الخارجى على الأفراد، أو هي كل سلوك يعم في المجتمع بأسره، وكان ذا وجود مستقل عن الصور التى يتشكل بها في الحالات الفردية⁽²⁾.

أما رينيه مونييه⁽³⁾ فقد عرف الظواهر الاجتماعية بأنها المظهر المتحد في الأفكار، وفي طريقة الحياة الذي ينشأ عن الناس مجتمعين. ويمكن أن نستعمل كلمة حرة أكثر دقة في السلوك والتصرفات بين طوائف الناس، أو هي الاصطلاحات المشتركة التى تتكرر وتتضاعف، والتي تعبر عن السلطة المفروضة أو المقبولة عن طيب خاطر. والمجتمع هو الوسط المختار الذي تنشأ فيه الظواهر الاجتماعية.

مدى انطباق خصائص الظاهرة الاجتماعية على الأسرة:

1- تتصف الظواهر الاجتماعية بأنها إنسانية - أي تختص بالناس-، وتختلف عن الظواهر التى تدرسها علوم الطبيعة، والكيمياء والرياضة والبيولوجية والجغرافيا، وهي إنسانية أي يتميز بها المجتمع الإنساني دون المجتمع الحيواني ومجتمع الحشرات، ذلك أن سلوك الحيوانات والحشرات يستند إلى الغرائز والأفعال المنعكسة. أما السلوك الإنساني فيعتمد على الاكتساب والتعلم والتدريب، وينتقل من جيل إلى جيل. والظواهر الاجتماعية إنسانية - أي يختص بها الإنسان على أن يخرج من

(1) د. حسن شحاتة سعفان. أسس علم الاجتماع ص 42.

(2) أميل دور كايم. قواعد المنهج في علم الاجتماع ص 46 - 47 .

(3) رينيه مونييه. المدخل في علم الاجتماع ص 36 - 37 .

نطاق البحث ما يتعلق بالنواحي البيولوجية والنفسية.

وينطبق ذلك جميعاً على الأسرة، فهي لا تنشأ إلا بوجود المجتمع الإنساني وبذلك فهي تتميز عن الظواهر التي تدرسها العلوم الأخرى، ويقوم على الاجتماع بدراسة ظاهرة الأسرة باعتبارها ظاهرة إنسانية اجتماعية، وأبعادها المختلفة من حيث بنائها وتركيبها ومشكلاتها والقوانين التي تحكمها.

2- الظواهر الاجتماعية تلقائية، فهي ليست من صنع فرد أو أفراد، وليست منبثقة عن مصادر فردية أو جزئية، ولا تستند إلى ما هو خاص أو محدود، وليست ظواهر عارضة أو طارئة، ولم تصدر بطريقة المصادفة أو بطريقة عشوائية، وإنما صدرت عن الكل الجمعى أو روح الكل *Allegeist*، فهي من صنع المجتمع ومن خلقه نتيجة للحياة الاجتماعية التي يحياها الناس - أي تتولد من لقاء نفسها وبطريقة تلقائية كلما اجتمع الناس مع بعضهم، وتشاركوا وتعاونوا وتبادلوا آرائهم، واتفقت وجهات نظرهم، وترابطت وتشابكت مصالحهم، وتفاعلت وجداناتهم، ومشاعرهم، واتحدت رغباتهم وآراؤهم الخاصة فيما يتعلق بشئون الحياة. كذلك الحال بالنسبة للأسرة، فقد ظهرت بصورة تلقائية ومن وحى العقل الجمعى الذي ينشأ من اجتماع الأفراد.

3- تمتاز الظواهر الاجتماعية بخاصية القهر والإلزام - أي تمارس نوعاً من القهر الخارجى *External* على ضمائر الأفراد. وتفرض الظاهرة الاجتماعية على الفرد باعتبارها صدرت عن الكتلة الجمعية. والفرد مجبر على الأخذ بها سواء أراد أم لم يرد. ومن يخرج عليها يلقي مقاومة عنيفة بالجزء المادى أو التحقير الاجتماعى. وتنطبق هذه الخاصية على الأسرة، فهي تتميز بظاهرة القهر والإلزام، وتفرض نفسها على شعور الفرد وسلوكه، وإن كان الفرد لا يشعر بهذا

القهر والإلزام. وذلك مرده إلى تردد صدى العاطفة الاجتماعية في ضمائر الأفراد، ولأنه تعود عليها وألفها فأصبحت عادية بالنسبة له. وما أشبه ذلك بالضغط الجوى الذي يحمله كل منا بدون أن يشعر أنه يحمل حملاً لإيلافه حمل هذا الثقل منذ ولادته، إلا أن عدم شعور الفرد بالضغط الجوى لا ينفى وجود هذا الضغط في الواقع. إن طاعة الزوجة لزوجها والأبناء للآباء وما إلى ذلك من العواطف التي تنشأ عن الحياة الأسرية إنما تعبر عن خاصية القهر والإلزام، وإلى جانب ذلك فهي تعبر عن الحب والولاء.

4- صفة العمومية: الظاهرة الاجتماعية عامة بالنسبة لمجتمع معين سواء أكان هذا المجتمع كبيراً أو صغيراً، ويقصد بالعمومية أن جميع أفراد المجتمع وسائر هيئاته وطبقاته يأخذ بنظام الظاهرة الاجتماعية. وتنطبق نفس الخاصية على الأسرة، فهي عامة ومنتشرة في سائر أنحاء المجتمع. وبهذا المعنى يمكن دراستها دراسة إحصائية والتعبير عنها بالصور الكمية والمعادلات الرياضية والرسوم البيانية.

5- تمتاز الظاهرة الاجتماعية بأنها واقعية وموضوعية شيئية وليست مثالية، وليس معنى ذلك اعتبارها أشياء مادية، وإنما اعتبارها شيئاً وليس فكرة، بمعنى أن معرفتنا بها تأتي من الخارج على حين أن معرفتنا بالفكرة تأتي من الداخل. وتنطبق نفس الخاصية على الأسرة فيمكن دراستها، وتقرير شيئيتها، فهي بمثابة أشياء خارجية بالنسبة لشعور الأفراد. وتقرير شيئية الأسرة كظاهرة اجتماعية يعنى أن نعتبرها خارجة عن ذواتنا حتى لا يتأثر الباحث في دراستها بميوله وآرائه واتجاهاته الخاصة.

6- تمتاز الظاهرة الاجتماعية بأنها تاريخية Historical، فهي تمثل فترة تاريخية

من حياة المجتمع، وهي مادة التراث التاريخ وما يحتويه من عرف وعادات وتقاليده، وتنتقل من جيل إلى جيل، ولا تتغير بتغير الأفراد.

ويحدث نفس الشيء لظاهرة الأسرة، فهي تخضع لعامل الزمن، وتنتقل من جيل إلى جيل، ويحدث ذلك في شئ من التعديل.

7- تمتاز الظاهرة الاجتماعية بأنها مترابطة ومتشابكة مع غيرها من الظواهر، ويؤثر بعضها في بعض ويفسر بعضها. فالظاهرة الاجتماعية، لا تعمل منفردة أو منعزلة. كذلك الحال بالنسبة لظاهرة الأسرة فهي ليست منعزلة، وإنما مترابطة ولها تأثيراتها المتبادلة مع الظواهر الأخرى.

وهكذا فظاهرة الأسرة ظاهرة اجتماعية، وهي من اختصاص علم الاجتماع، بل إنها علم الاجتماع ذاته، وما قولنا بعلم اجتماع الأسرة أو علم الاجتماع العائلى إلا من أجل تمييزها عن غيرها من فروع علم الاجتماع الأخرى كعلم الاجتماع الاقتصادى أو علم الاجتماع السياسى.

من هذا المنطلق صدر علم اجتماع الأسرة، أو علم الاجتماع العائلى. وهو علم حديث نسبياً يبحث في مدى التأثير المتبادل بين عناصر أو أجزاء الأسرة. فهي كما أشرنا عبارة عن بناء، والبناء مكون من أجزاء يتربط الواحد منها بالآخر. ويبحث كذلك في مدى ارتباط ظاهرة الأسرة بالظواهر الاجتماعية وكذلك المشاكل الأسرية، والعوامل الاجتماعية التى تؤدى إلى هذه المشاكل.

وظائف الأسرة

الأسرة من خلايا المجتمع الأساسية، وهي العماد المهم الذي يقوم عليه البناء الاجتماعي. وتتنوع أشكال الحياة الأسرية، وتختلف من مجتمع إلى آخر، وحتى في المجتمع الواحد من زمن إلى زمن. فقد تطورت في نطاقها ووظائفها بتطور الزمن. ولذلك نشاهد اختلافاً في وظائفها في الحاضر عنه في الماضي.

ولقد تطورت هذه الوظائف في جملتها من الأوسع إلى الواسع، ثم إلى الضيق فالأضيق، فوظائف الأسرة قديماً كانت واسعة كل السعة شاملة لمعظم شؤون الحياة الاجتماعية. ولكن المجتمع أخذ ينتقص تلك الوظائف شيئاً فشيئاً.

لقد كانت الأسرة في العصور القديمة تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية في الحدود التي يسمح بها نطاقها، وبالقدر الذي تقتضيه حالتها الاقتصادية والدينية والخلقية والقضائية والتربوية.. إلخ فكانت الأسرة هيئة اقتصادية، وكانت كذلك هيئة تشريعية تضع الشرائع وترسم الحدود وتمنح الحقوق وتفرض الواجبات. كما كانت هيئة سياسية تنفيذية تشرف على شؤون سياستها العامة. وبالإضافة إلى ذلك كانت هيئة قضائية تقوم بالفصل فيما ينشأ بين الأفراد من خصومات، وتعمل على رد الحقوق لأهلها. والقصاص، وحراسة القانون، وعقاب من يعتدى على حرمانه. وكانت إلى جانب ذلك هيئة دينية خلقية وتربوية. ثم تناقصت وظائف الأسرة بظهور التكنولوجيا الحديثة والتصنيع والحضرية.

ومع ذلك فإن وظائف الأسرة تكاد تكون واحدة في كل المجتمعات، بل يمكن القول بأن أسرار تأثير الأسرة كمؤسسة اجتماعية إنما يعود إلى الوظائف التي تؤديها للمجتمع، والتي تساعد على بقاءه. فقد احتفظت بعدد من الوظائف الجوهرية لعل أهمها الوظيفة الجنسية، ووظيفة الإنجاب والتكاثر، والوظيفة الاقتصادية، والوظيفة التربوية. وجميعها وظائف اجتماعية تجرى من أجل مواجهة متطلبات المعيشة، والضبط الاجتماعي، وذلك من أجل أعضائها، ومن أجل المجتمع.

الوظيفة الجنسية:

الأسرة هي النظام الرئيسي، والمجال المشروع اجتماعيًا ليشبع الفرد رغباته الجنسية بصورة يقرها المجتمع ويقبلها، أي وفق قواعد تمثل في جملتها تنظيمات اجتماعية تتحكم في العادات والتقاليد المجتمعية، وبناء على تعاليم دستورية إلهية. ويعترف المجتمع بثمره هذه الاتصالات. وتؤدي الوظيفة الجنسية إلى تقوية العلاقة الاجتماعية بين الزوج والزوجة. ولا عجب إذا لاحظنا أن كثيرًا من حالات الطلاق تتم بسبب الضعف الجنسي.

ومع ذلك فقد أثبتت الدراسات الميدانية أن بعض المجتمعات لا تعطى أولوية لهذه الوظيفة. فهي تسمح بالخبرة الجنسية للصغار قبل الزواج، أو خارج نطاق الأسرة، وتضع مجتمعات أخرى عقبات متعددة إزاء هذا النوع من العلاقات الجنسية قبل الزواج، وتعتقد بعض المجتمعات أن عذرية الفتاة أمر لا أهمية له، وتنظر إلى الممارسات الجنسية على أنها إعداد للزواج، وليست من قبيل الترفيه. وفي قبيلة بانارو بغينيا الجديدة لا يسمح للعريس أن يتصل بعروسه إلا بعد أن تلد نتيجة اتصال جنسي بين العروس وأحد أصدقاء والد العريس⁽¹⁾. وهكذا نجد أن المسموحات الجنسية تختلف من مجتمع إلى آخر، بل قد تختلف في المجتمع الواحد في أقسامه المختلفة إزاء هذه الخبرات الجنسية التي تمارس خارج نظام الزواج.

وظيفة الإنجاب والتكاثر:

تتيح الأسرة الفرصة لإنجاب الأطفال والتكاثر، وإمداد المجتمع بالأعضاء الجدد ليحلوا محل الآباء وغيرهم ممن يختارهم الله إلى جواره، وليخطوا حاجة المجتمع إلى أفراد يدافعون عن الوطن، وليعملوا في مختلف النواحي الإنتاجية؛

(1) أنظر د. عاطف صدقي. الأنثروبولوجيا الاجتماعية . ص 39 .

وذلك كله من أجل بقاء النوع البشرى، ودوام وبقاء المجتمع، ليستمر في الوجود. وقد أشارت الشريعة الإسلامية إلى ذلك في قوله عز وجل: (وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً)⁽¹⁾، مما يعنى أنه عن طريق ذلك تستمر الحياة الاجتماعية. ويدلل على ذلك بأن الأطفال الذين يولدون في خارج نطاق الأسرة يعدون أطفالاً غير شرعيين. أما الأطفال الذين تنجبهم الأسرة فهم أطفال شرعيون ورسميون ويقبلون ومعترف بهم من قبل المجتمع.

هذا ولا يخلو أي مجتمع من المجتمعات من الاحتفالات والطقوس التي تجريها الأسر احتفالاً بمولود جديد، كما تفرض المجتمعات جزاءات على الوالدين أو أحدهما في حال قتل طفلها.

الوظيفة التربوية:

يصل الوليد البشرى إلى حالة من العجز التام، وذلك بعكس وليد القردة كالبابون والنسانيس. ومن ثم يبقى لسنوات طويلة قاصراً على الاعتماد على نفسه، وفي حاجة إلى رعاية وتوجيه الكبار.

وتلعب الأسرة دوراً مهماً في عملية التنشئة الاجتماعية Socialization، أو التدريب غير الرسمي للأطفال على تبني أنماط السلوك. ويساعد على ذلك أن الأسرة تتلقى الطفل وهو صغير أشبه ما يكون بالعجينة القابلة للتشكيل. ولكونها أيضاً الحياة الثابتة المستقرة في حياة الإنسان التي تسودها علاقة أولية مباشرة. كما أنها تملك من وسائل الاتصال ما لا تملكه غيرها. فهي تستطيع بذلك أن تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية.

والتنشئة الاجتماعية هي عملية إكساب الفرد شخصيته في المجتمع لمساعدته

(1) سورة النحل: الآية 72 .

على تنمية سلوكه الاجتماعى الذي يضمن له القدرة على استجابات الآخرين، وإدراك أهمية المسئولية الاجتماعية، وبذلك يتحقق قدر مناسب لدى الفرد من التجاوب الاجتماعى النفسى. والأسرة هي أول وسط يلقن الطفل اللغة؛ لأن الطفل في نشأته الأولى لا يعرف من أمر اللغة شيئاً، ولا يكاد ينطق إلا بأصوات تشبه أصوات الحيوان والطيور. والأسرة هي الجماعة الأولى التي تعلم الطفل قواعد آداب السلوك والمعاملات، والعبادات، والتقاليد والعرف، وقواعد الدين، ومستويات الخير والشر، والفضيلة والرذيلة، والحسن والقبح، واللذة والألم، وما يتعلق بها من معايير العمل والسلوك. فالأسرة كانت ومازالت تقوم بنقل التراث الاجتماعى والثقافى من جيل الآباء إلى جيل الأبناء.

وتعتنى الأسرة بتربية أطفالها، وما يصاحب ذلك من تعليم وتأديب، وما يقابل ذلك من الطاعة والاحترام. ومن خلال الأسرة يكتسب الطفل شخصيته، وتتكون ذاته نتيجة احتكاكه في حياته المبكرة بأعضاء العائلة، والمواقف التي يواجهها وردود الفعل العاطفية التي يمر بها. وتقوم الأسرة بتعليم أطفالها، ولا يقصد بالتعليم القراءة والكتابة، وإنما يعنى تعليم الحرفة، أو الصنعة، أو الزراعة، أو التربية البدنية، والشئون المنزلية.

وتشرف الأسرة على متابعة أطفالها في الواجبات المنزلية، وفهم الدروس. ويمكن القول أن الوالدين هما اللذان يحددان مدى تقدم أو تأخر أطفالهم في المدارس.

ويكتسب الفرد مكانته الاجتماعية من الأسرة التي ولد وتربى فيها، وذلك في ضوء مؤشرات العمر، والجنس ونظام الولادة، ولون البشرة، وانتماء الأسرة إلى طبقة ما. كما تحدد الأسرة الفرص والمكافآت والتوقعات بالنسبة لأعضائها. كذلك يكتسب الفرد مهنته، وملكيته، وتعليمه، ودينه، وانتسابه السياسى من الأسرة التى

ولد فيها. وفي الأسرة يتعلم الطفل أن يكون رجلاً، وزوجاً، وأباً من خلال معيشته في أسرة يرأسها رجل وزوج وأب، ذلك أن البيت ليس فقط مكاناً للاستحمام والراحة، بل مكان يقوم فيه الأب بدوره كأب مسئول عن كل شيء في بيته.

وإذا كان التعليم قد انتقل بالفعل من البيت إلى المدرسة إلا أن الأسرة هي التي تقوم بدفع نفقاته. وبالرغم من مجانية التعليم في بعض المجتمعات العربية إلا أن الأسرة مازالت تنفق الكثير في سبيل تعليم أولادها، مثل أجور المواصلات والأدوات والملابس المدرسية، فضلاً عن وجود ظاهرة الدروس الخصوصية التي ترهق كثيراً من ميزانية الأسرة.

وإذا نظرنا إلى كل متغير على حدة نلاحظ اختلافات مهمة بين فئات الأسر المختلفة تنحصر فيما يلي:

- 1- الأم لها دور أكثر فعالية من الأب في الإشراف على واجبات الأبناء المدرسية.
- 2- في حالة اشتراك الزوجين معاً في الإشراف على متابعة تعليم أبنائهما، فإن هذا الاشتراك يقل كلما انتقلنا من فئة لأخرى حتى تنتهي إلى فئة الفلاحين، ويعكس ذلك المستوى الثقافي للأم الذي يتناقص مع الفئة الحضرية حتى الفئة الريفية.
- 3- أن قيام الإخوة بمهمة الإشراف على إخوتهم الأصغر منهم يبدو واضحاً في الفئات الفقيرة والريفية، وهذا يرجع إلى انخفاض المستوى الثقافي للآباء في هذه الفئات.
- 4- أن ظاهرة الاستعانة بمدرس خصوصي قد بدأت تظهر بوضوح في كثير من المجتمعات العربية، وقد تبين أن هذه الظاهرة بدأت تتزايد إلى الدرجة التي ستحل فيها محل إشراف الوالدين أو الإخوة وخاصة في مراحل الشهادات العامة.

5- الأسر الريفية لا تشرف بصورة فعالة على متابعة تعليم أبنائها لانخفاض مستوى الآباء الثقافي بدرجة ملحوظة؛ مما يؤثر على إنجاز أبنائهم ونجاحهم في مراحل الدراسة المختلفة.

وعموماً نستطيع أن نقول إن استجابة المجتمع بفئاته المختلفة للتغيرات الاجتماعية من زاوية الإقبال على التعليم كانت ملحوظة للغاية، حتى أن كثيراً من أبناء الأسرة في فئتي العمال والفلاحين يواصلون التعليم الآن حتى نهاية مستوياته العليا، لأن التعليم أصبح له إلى جانب ما يقدمه من مركز اجتماعي، وظيفته الاقتصادية واضحة وقد تصل إلى أنه بالرغم من انتقال الوظيفة التعليمية وخاصة في أبعادها الرسمية إلى مؤسسات خارجية إلا أن الأسرة على عكس ما كان موجوداً من قبل تنبض بوظيفة جديدة هي المتابعة المستمرة لتقدم أبنائها الدراسي.

وظائف نفسية وعاطفية:

توفر الأسرة لأبنائها مظاهر الحب والعطف والاهتمام، والرعاية والاستقرار والأمن والحماية مما يساعد على نضجهم النفسي. وقد تبين بصورة واضحة أن الكثير من الأمراض الفيزيائية التي تصيب الأبناء ترجع إلى الافتقار إلى الحب والدفء والعلاقات العاطفية، وأن قدراً كبيراً من التكامل الانفعالي العاطفي يتوقف على مبلغ ما يتوفر للأبناء من إشباع لرغباتهم المتعددة.

وفي هذا تقول العلامة "مارجريت ميد": لقد تبين بصورة واضحة أن الأطفال الذين يوضعون في مؤسسات خاصة عند الولادة تصيبهم مشاكل وأمراض كثيرة رغم رعايتهم رعاية جسمية جيدة، إذ إن هناك آثاراً سيئة جداً على الأطفال الذين يفصلون عن أمهاتهم بعد الولادة، ومن أمثلة ذلك التأخر العقلي والإخفاق في تعلم الكلام والبلادة وفقد الإحساس والنكوص وأحياناً الموت.

ويلاحظ أن هذا الإشباع النفسي والعاطفي لا يقتصر على الأطفال فقط، إذ لا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للكبار، فهم يجدون مسرة كبيرة في مداعبة أطفالهم، وفي

اللعب معهم. كما تثير الأسرة في الأطفال العواطف والانفعالات الخاصة بالأبوة والأمومة والأخوة والغيرية وما إلى ذلك.

ومن هنا لابد أن يدرك الأزواج أن العاطفة المتبادلة نحو الأبناء، وهي مزيج متوازن من الحب والحزم كفيلة برسم الأبعاد السليمة للسلوك، بحيث يمارس الطفل أنشطته في جو من الأمان النفسى دون الخروج من الحدود المرسومة للسلوك السوى. وليتعلم الآباء كذلك أن التدليل الزائد مثله مثل القسوة الزائدة، كلاهما يضران بنفسية الطفل وتسببان له الاضطراب النفسى.

الوظيفة الاقتصادية:

الأسرة جماعة اجتماعية مسئولة عن توفير الحاجات المادية لأفرادها، فهي تطعمهم وتؤويهم وتكسيهم. ولا عجب إذا رأينا الأب مسئولاً عن حماية ابنته ومساعدتها مادياً حتى بعد الزواج في كثير من الأحيان.

وكانت الأسرة فيما مضى تمثل وحدة اقتصادية إنتاجية مكتفية بذاتها، فأفرادها يعملون في الحقل أو غيره من أماكن العمل. وهم يستهلكون معظم ما ينتجونه. ونتج عن ذلك أنه لم تكن هناك حاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر.

وفي عصرنا الحالى، ونتيجة للتطور في وسائل الإنتاج، أصبحت الأسرة تمثل وحدة إنتاجية استهلاكية في الريف، ووحدة استهلاكية في المدن. وقد ترتب على استخدام الآلة في الصناعة أن أصبح الأبناء والزوجات يشاركون بنصيب كبير في العمل الصناعى، ويساهمون في دخل الأسرة، ولا تزال الأسرة في بعض البلاد الصناعية كاليابان تمد المصانع بالأيدي العاملة.

وقد ترتب على زيادة دخل الأسرة في الهيئات الصناعية أن أصبح لها دور واضح في استهلاك المنتجات الكثيرة التي تنتجها المصانع، بحيث أصبحت الوحدة الاستهلاكية الأساسية في المجتمع. كما أصبح للمرأة دور واضح في اتخاذ القرارات

الاقتصادية المتعلقة بالشراء، وفي توزيع ميزانية الأسرة على بنود الإنفاق المختلفة. وإذا لاحظنا الاتصال الجنسي بين الزوج والزوجة، مضافاً إليه الوظيفة الاقتصادية لأيقنا أن الأسرة تكون الوحدة أو النواة الأولى في المجتمع، ذلك أن الاتصال الجنسي بدون التعاون الاقتصادي أمر موجود في العديد من المجتمعات، كما أن التعاون الاقتصادي بدون الاتصال الجنسي موجود أيضاً، وذلك مثل تعاون الأخ والأخت، والأم والابن، و لكن الجمع بين الوظيفة الجنسية، والوظيفة الاقتصادية لا يتحقق إلا في نطاق الأسرة.

* * *

الأسرة: خصائصها وأشكالها

تبدو الأسرة عند النظرة الأولى أنها نظام اجتماعي متميز، ولكنها مع ذلك تتميز ببعض الخصائص العامة التي نلاحظها عند مقارنة هذا النظام في عدد من المجتمعات القديمة والحديثة. ويرى بعض العلماء أن ما هو عام في الأسرة الإنسانية يرجع إلى أن بقاء الإنسان ليس مسألة فردية، وإنما هو في الحقيقة أمر متصل بالجماعة أشد اتصال. ذلك أن العناية بالأطفال والمسائل المتعلقة بالعلاقات الجنسية التي تسبق مولدهم، من الأمور التي تخضع للضبط التام في كل الأزمنة، وفي كل الأمكنة. كذلك فإن الإنسان نوع واحد، ومن أجل هذا فإن تركيبه البيولوجي المتميز يفرض حدوداً معينة على مدى التغير في سلوكه.

وتتميز الأسرة بالخصائص التالية:

- 1- الأسرة أول خلية في المجتمع، ومن مجموع الأسر يتكون المجتمع، ومن خلالها يتم توفير الرعاية والغذاء.
 - 2- العمومية:
- الأسرة أكثر الظواهر اجتماعية عمومية وانتشاراً في المجتمع الإنساني، ولا يخلو منها أي مجتمع، وهي موجودة في كل المراحل التي مرت بها المجتمعات الإنسانية. ويكاد يكون كل إنسان، أو كان بالفعل عضواً في أسرة ما.
- 3- الزواج ارتباط جنسي رسمي دائم لعدد من الرجال وعدد من النساء.
 - 4- الحجم المحدد:

لا تنمو الأسرة إلى ما لا نهاية فهي بالضرورة محدودة الحجم، إذ تتوقف عن النمو عند حد معين، وهي أصغر الكل إذا قيست بالنظم الأخرى. ومن المعروف أن الأسرة الكبيرة أو الصغيرة أمر نسبي، ففي بعض

المجتمعات و (خاصة المتقدمة) تعتبر الأسرة التى لديها أربعة أطفال أو أكثر أسرة كبيرة (Large Family)، بينما تعتبر نفس الأسرة في مجتمعات أخرى أسرة صغيرة (Small Family)، وعموماً يكون الآباء في الأسرة الصغيرة أكثر اهتماماً وإيجابية مع كل طفل بعكس الحال في الأسرة الكبيرة. كما يعتبر الطفل الأخير في الأسرة الكبيرة غير مرغوب فيه عادة. أو ليس موضع الحب الكافي، بعكس الطفل الأول أو الثانى. والمشاكل الناشئة عن كثرة عدد الأطفال تدفع بكثير من الآباء إلى تحديد عدد أطفالهم، وكذلك تحديد الفارق الزمنى بين مولد كل طفل وآخر، وترجع مقدرة الأمهات حالياً على ذلك إلى استخدام الوسائل الحديثة لمنع الحمل، أو اللجوء إلى الإجهاض في حالة عدم استخدام هذه الوسائل، وبالرغم من أن الإجهاض ممنوع شرعاً وقانوناً في معظم المجتمعات إلا أن الكثيرين ينادون بإباحته حرصاً على راحة الأم وسعادة الأسرة.

إن التأثيرات المتعلقة بأثر حجم الأسرة على رفاهية وسعادة أعضائها والأطفال فيها بصفة خاصة متنوعة للغاية، فاحتمالات زيادة المرض بها في ذلك سوء التغذية وزيادة معدلات الوفيات، والإشباع الأقل، والذكاء الأقل، وزيادة أمراض الوالدين ترتبط بالأسرة الكبيرة⁽¹⁾.

وتختلف طريقة ممارسة تربية الطفل بين النمطين من عدة أوجه، فالأسر الكبيرة يسيطر عليها الأب، بينما تسيطر على الأسرة الصغيرة الأم، وتختلف أنماط ممارسة السلطة فتقوم على العقاب الجسماني أو التهديد به في الأسر الكبيرة التي يبدو عليها بعض مظاهر التفكك وتكون غير سعيدة في معظم الحالات.

(1) Joe D. Wray, "Population Pressure On Families: Family Size and Child Spacing
".Report On Population Family Planning, P. 454.

- 5- تكون الأسرة الكبيرة في بعض الأحوال أكثر عرضة للتصدع والانحيار؛ لأن معظمها يمر بأزمات اقتصادية، وقد يتعرض بعض الأطفال فيها للأمراض أو الحوادث الأليمة، وجدير بالذكر أنه مع أن معدل الطلاق منخفض في الأسر الكبيرة إلا أن نسبة الهجر أو الموت الذي يصيب أحد الوالدين أو كليهما مرتفعة إلى حد كبير.
- 6- تتضاءل اللفتة أو القلق على الأطفال كثيراً في الأسر الكبيرة إذا قورنت بالأسر الصغيرة. فالأم التي لديها عدد كبير من الأطفال تكتسب خبرات تعرف من خلالها أن كل الأطفال يمرون ببعض الصعاب أو المشاكل، وهذا شيء طبيعي ومؤقت ولا يدعو إلى القلق أو اللفتة. ولكن الأمر يكون على عكس ذلك في الأسر الصغيرة التي تكون خبرتها قليلة في هذه المجالات بسبب قلة الأطفال مما يدفعها للانزعاج الشديد بمجرد تعرض الطفل لأي حادث أو مرض مهما كان بسيطاً.
- 7- يختلف إحساس ونظرة الأطفال في الأسر الكبيرة والصغيرة تماماً من حيث مصادر الأمن. فالأطفال في الأسر الكبيرة يجدون الأمن في كثرة عدد الأشقاء الذين يشكلون جماعة متماسكة للدفاع عن النفس، أو اللعب، أو حتى في التأمر ضد الآباء. أما اتجاهات الأطفال في الأسر الصغيرة فهي على العكس من ذلك تماماً، حيث يستمدون أمنهم من آبائهم مباشرة.
- 8- تختلف مشاكل العلاقات بين الآباء والأبناء أيضاً في هذين النوعين من الأسر. ويلاحظ أن أطفال الأسر الكبيرة يتحدثون عن الحرمان العاطفي، لأن آباءهم ليس لديهم الوقت الكافي لإرضاء الجميع. أما الأطفال في الأسر الصغيرة فهم يشكون من كثافة العلاقات وتركيزها ومن المنافسة على العواطف، والارتباط الشديد بالوالدين الذي قد

يستمر سنوات طويلة.

وليس هناك شك في أن هذه الاختلافات بين الأسر الكبيرة والصغيرة تؤثر على الأطفال الذين يعيشون في ظلها، فالتركيز في الأسرة الكبيرة يكون على الجماعة وليس على الفرد. بينما يحدث العكس في الأسر الصغيرة، حيث يحظى الطفل بكل أنواع العناية.

9- تقوم الأسرة على قواعد تنظيمية، وأوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع فهي ليست عملاً فردياً، وإنما من صنع المجتمع، فالزواج والقرابة في الأسرة والعلاقات الزوجية والواجبات المتبادلة جميعها أمور يحددها المجتمع الذي يلزم الأفراد بها، ومن يخرج عليها يقابلها المجتمع بقوة وعنف. كذلك فهي مصدر العادات والتقاليد والعرف وقواعد السلوك والآداب العامة، وهي دعامة الدين. وهي تنقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية.

10- توفر الأسرة لأعضائها الأساس العاطفي الذي يوفر الاستقرار والأمن.

11- تمارس الأسرة قواعد للضبط الاجتماعي على أفرادها. ويتم ذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي توفرها الأسرة لأفرادها.

12- تضي الأسرة على أفرادها خصائصها وطبيعتها. فإذا كانت الأسرة قائمة على أسس دينية تشكلت حياة الأفراد بالطابع الديني، وإذا كانت قائمة على اعتبارات قانونية تشكلت حياة الأفراد بالطابع التعاقد⁽¹⁾.

13- الأسرة تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها، فإذا كانت

(1) انظر د. خيري خليل الجميلي، د. بدر الدين كمال عبده. المدخل إلى الممارسة المهنية في مجال الأسرة والطفولة ص 11 .

الأسرة منحلة وفاسدة في مجتمع من المجتمعات أثرت في وضعه السياسي وانتاجه الاقتصادي فسادا مما يؤثر ذلك في مستوى معيشة الأسرة، وفي تماسكها. وخير دليل على ذلك أننا نشاهد في الدول المستقرة سياسياً أن الأسرة مدعمة وقوية ومحل رعاية الدولة، وفيها التشريعات المحققة لسعادة الأفراد. أما المجتمعات غير المستقرة سياسياً فنجد عكس ذلك.

14- تعتبر الأسرة وحد اقتصادية، فقد كانت قائمة في القديم بكل مستلزمات الحياة واحتياجاتها، وكان إنتاج الأسرة رهن استهلاكها، وعندما اتسع نطاق الأسرة أصبح الإنتاج العائلي من خصائص المرأة. وكان الرجل يعمل تابعاً لهيئات أو مؤسسات أخرى. والأسرة مازالت تؤدي وظائفها الاقتصادية بالرغم من التطورات التي طرأت على نظمها. ففي الأسرة الحديثة يتعين لكل فرد عمل اقتصادي، وهذا وينظر معظم الأفراد إلى الأسرة الحديثة على أنها شركة اقتصادية بين عميلين هما الزوج والزوجة.

15- للأسرة طبيعة مزدوجة تتمثل في أن كلا من الزوج والزوجة يرتبط بأسرتين يكون واحدة منها الإبن أو الأبنه، ويكون في الأخرى الأب أو الأم.

16- الأسرة دائمة ومؤقتة في نفس الوقت، فهي دائمة من حيث كونها نظاماً موجوداً في كل مجتمع إنساني في كل زمان ومكان. وهي مؤقتة من حيث أنها تأخذ في الانهيار عندما يتزوج الأبناء، كما في حال موت الزوج أو الزوجة، وتنهار تماماً وتختفي بموت الزوجين، وتحل محلها أسر أخرى.

17- يعيش أعضاء الأسرة الزواجة تحت سقف واحد، قد يكون حجرة صغيرة، أو شقة فاخرة، أو كوخ بسيط، أو قصر عظيم. وقد اختلفت

المجتمعات في تحديد مكان بيت الزوجية . فهناك من تسكن مع أسرة الزوج ، ويطلق على هذا اصطلاح (Virilocal) وهناك من يسكن مع أسرة الزوجة (Uxorilocal) وهناك من المجتمعات من يترك للأسرة الزوجية الجديدة حرية السكن مع أسرة الزوج أو أسرة الزوجة (Bilocal). وهناك من تسكن مع أسرة خال الزوج (Avunculocal). وأخيراً هناك مجتمعات لا تحدد مكان مسكن الأسرة الزوجية الجديدة، وإنما يترك ذلك لحريتها تبعاً لمؤثرات أخرى مثل قرب المسكن من عمل الزوج أو عمل الزوجة.

ويلاحظ أن كثيراً من المجتمعات تجمع بين أكثر من نظام واحد من النظم السابقة الذكر، فمثلاً عند قبائل الهنود الحمر يعيش الزوجان عند أهل الزوجة في الستة شهور الأولى من الزواج. ثم ينتقلان إلى منزل جديد بالقرب من مسكن أهل الزوج حيث يستقران فيه. وبالنسبة لقبائل الأشانتي بغرب إفريقيا يوجد نظام السكن مع أسرة خال الزوج ونظام السكن مع أسرة الزوجة.

18- يبدو النظام الأسري بسيطاً. ومع ذلك فهو يشتمل على عدد من العلاقات الاجتماعية المعقدة. فمثلاً عند الزواج يدفع المهر، وهو يتألف من عدد من الظواهر الاجتماعية التى تختلف من مجتمع لآخر. فقد يكون المهر نقوداً. وقد يتألف من بعض السلع الاستهلاكية أو الممتلكات أو الماشية. كما يختلف مقدار وطريقة الإنفاق عليه، وطريقة دفعه، وما يلزم ذلك من مراسيم وطقوس معقدة من مجتمع لآخر، وفي بعض المجتمعات يستعاض عن المهر بتبادل الزوجات والأزواج بين العائلتين⁽¹⁾.

(1) انظر د. أحمد أبو زيد. البناء الاجتماعى - مدخل لدراسة المجتمع الجزء الأول - المفاهيم ص134. وانظر د. حسين عبد الحميد رشوان. المجتمع - دراسة في علم الاجتماع ص 145.

خصائص الأسرة الحديثة

تمتاز الأسرة الحديثة بخصائص كثيرة أهمها:

1- تمتع أفراد الأسرة بالحريات الفردية العامة. فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية، لاسيما إذا بلغ السن التي تضيف عليه هذه الأهلية. لأن الأسرة الإنسانية في تطورها فقدت صفتها كوحدة قانونية جمعية. فأصبح لكل فرد حق التملك في حدود النظام الاقتصادي للدولة، لأن الملكية لم تعد ملكية جمعية كما كان الحال في النظام الأسري القديم. ولكل فرد حق التصرف بحرية وهو المسئول الأول عن تصرفاته، فلم تعد المسئولية جمعية. ولل فرد الحق في أن يعمل وأن يختار ما يناسبه من الأعمال التي يؤجر أجراً مناسباً على عمله، فلم يعد خاضعاً لرب الأسرة أو مقيداً بتوجيه حرقى أو مهنى.

2- تغير المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة. وكان وضع المرأة في الحياة الاجتماعية، أشد المراكز تغييراً لاسيما في نصف القرن الأخير. فقد نزلت المرأة إلى ميدان العمل وذوقت حلاوة الكسب، وشعرت بقيمتها الاقتصادية، وبأنها أصبحت سيدة موقف وتستطيع أن تكفي نفسها بنفسها. ومن ثم فلا داعي لتحمل القيود التي كان يفرضها عليها الرجل، ولس ما يرر استمرار سياسة الخضوع والاستكانة التي نشأت في ظلها المرأة القديمة. وكان من نتيجة هذا الوضع الجديد أن ظهرت شخصيتها، وأصبحت عنصراً إيجابياً تتدخل في اختيار شريك حياتها، وترسم لنفسها خطوط الحياة الزوجية. ونازعت الرجل في السيادة على الأسرة، بل أصبحت هي المتصرفة في شئون المنزل والقائمة بأكبر قسط من مستلزماته ومسئوليته.

3- سيادة الاتجاهات الديمقراطية. فكان من نتيجة انتشار النظرية الديمقراطية

تحقيق قدر من المساواة، وتكافؤ الفرص، وانتشار التعليم العام، وخاصة التعليم الإلزامي. فتعلمت البنت ونالت قسطاً كبيراً من الثقافة وشعرت بحريتها الفكرية. وقد انعكست كل هذه الأضواء في حياة الأسرة الحديثة. فلم يعد المنزل قلعة يحكمها الرجل ويقبض على منافذها، بل أصبح خلية للاستمتاع والشعور بقيم الحياة الاجتماعية، فيه المكتبة البسيطة، وفيه مختلف ألوان الهواية، وفيه المذيع والتلفزيون والأدوات والآلات الحديثة. وأصبحت النزعة الديمقراطية مسيطرة على مناقشات الأسرة، وأصبحت الصراحة والتفاهم الواضح هما العاملان المسيطران على مختلف الاتجاهات في محيطها.

غير أن اختلاف الأجيال الثقافية في نطاق الأسرة يقلل من شأن الحرية الفكرية ويوهن من قيمتها. فقد يحدث أن يكون الأب من جيل ثقافي والأم من جيل آخر، والبنت أو الولد من الجيل المعاصر. وقد يكون الأب ريفياً والأم حضرية، والبنت جامعية، وقد يحدث كذلك أن يكون الزوج من بيئة قبلية، والزوجة من بيئة متحضرة، والولد كان مبعوثاً في بعثة خارجية. وغنى عن البيان أن اتفاق وجهات النظر بين هذه الأجيال الثلاثة أو تلاقيها عند هدف مشترك أمر عزيز المنال أو صعب التحقيق.

4- العناية بمظاهر الحضارة والكماليات وإغفال مسائل ضرورية:

وتبدو هذه النزعة حتى في أبسط الأسر وأرقها حالاً. فالاهتمام بالملبس وتنسيق المنزل على بساطته، والاهتمام بشئون الزينة والتظاهر بما يخرج عن حدود الإمكانات كل هذه الأمور وما إليها أصبحت سمة الأسرة المعاصرة وأثقلتها بالتزامات كثيرة.

5- العناية بتنظيم الناحية الروحية والمعنوية في محيط الأسرة. مثل تنظيم أوقات الفراغ واستغلال نشاط الأفراد فيما يعود على الأسرة والمجتمع بالفائدة،

والعناية بالفنون وتهذيب الأذواق.
والعناية كذلك بالناحية الترويحية مثل الذهاب إلى السينما والحدائق العامة
والأندية والمهرجانات، فإن هذه الأمور وما إليها أصبحت من أهم مقومات حياة
الأسرة المدنية وتستأثر بنصيب يذكر من ميزانيتها⁽¹⁾.

* * *

(1) انظر د. مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، ص 56 - 58 .
وانظر د. حسن أحمد الخولي وآخرين. علم الاجتماع العائلي، ص 144.

أشكال الأسرة والزواج

تتخذ الأسرة أشكالاً عديدة في المجتمعات الإنسانية، إذ تتباين في تكوينها (Composition)، وفي أصلها ونسبها، وفي مكان الإقامة. ونورد هنا بعضاً من هذه الأشكال:

1- الأسرة النووية (Nuclear Family):

تعتبر الأسرة النووية الشكل الأساسي والمنتشر في معظم المجتمعات، وهي الأسرة الزوجية (Conjugal) التي تتكون من زوج واحد وزوجة واحدة والأبناء غير المتزوجين، أو طفل واحد على الأقل، إلا أن ذلك لا يعني ضرورة حدوث الزواج مرة واحدة طوال حياة الإنسان، بل إنه يمكن السماح بالزواج مرة أخرى في حال وفاة الزوجة أو الزوج أو الطلاق. وينتمي الفرد عادة في ظل هذا النظام إلى أسرتين نوويتين، الأسرة النووية التي تربى فيها، وتعرف باسم أسرة التوجيه. والثانية التي يقوم فيها بدور الأب، وهي أسرة التكاثف. وتتغير الأسرة النواة عندما يكبر الأشخاص الذين يشغلون أوضاع الأب والأم والأبناء. وعندما يبدأ الأبناء في ملء أوضاع الأب والأم في أسرة جديدة يكونونها بأنفسهم، وبالتالي تكون هناك دورات حياة للأسرة.

2- الأسرة الممتدة (Extended Family):

فهي أسرة يرتبط فيها الأفراد بعضهم ببعض من خلال أصل قرابي واحد وتحتوي على نماذج من الأسرة النواة. وقد عرّفها روسر (Rosser) وهاريس (Harris)⁽¹⁾ أنها علاقة معينة بين مجموعة من الأفراد تربطهم المودة والتراحم من

(1) د. السيد عبد العاطي السيد وآخرون. دراسات في علم الاجتماع العائلي، ص 67.

خلال الزواج والإنجاب. وهي أوسع من الأسرة النواة بحيث تمتد لثلاثة أجيال بدءًا من الأجداد وحتى الأحفاد.

وكل أعضاء تلك المجموعة ليسوا محتاجين للإقامة بمكان واحد لكي يكونوا أسرة ممتدة. وتشكل الأسرة الممتدة نمطًا شائعًا في المجتمعات البدائية، وفي المجتمعات الريفية، وغير الصناعية، وبين أفراد الطبقات الدنيا في التجمعات الحضرية، وذلك لأن أفراد العائلة غالبًا ما يتكافلون اقتصاديًا لما يعانون من فاقة وندرة في الموارد المتاحة.

وهذه الأسر هي جماعة متضامنة، الملكية فيها عامة، والسلطة فيها لرئيس الأسرة أو الجد الأكبر.

ولقد ظهرت الأسرة الممتدة بأشكال مختلفة في كل أرجاء العالم، ففي نايار (Nayar) وهم جماعة من طائفة الجنود (Soldiering Caste) في جنوب غرب الهند وفي الفترة السابقة على الاستعمار الإنجليزي. حيث اختفت تمامًا روابط الزواج والاقتران. إذ عندما تدخل المرأة مرحلة البلوغ (Pulerty) يتم تزويجها على نحو احتفائي من رجل يختار لها بمعرفة جماعة الجيرة. وبعد ثلاثة أيام من الاحتفالات، يتم فصلها عن زوجها باحتفال آخر. وعندئذ تكون حرة في استقبال سلسلة من الأزواج الزوار وغيرهم يقدمون لها هدايا بشكل منتظم وفي مناسبات معروفة إلا أنهم لا يقدمون لها أي دعم يذكر. ولكن عندما تنجب هذه المرأة طفلًا - يقوم واحد من هؤلاء الرجال - وليس بالضرورة الأب البيولوجي للطفل - بدفع أتعاب لهذه المرأة وهذا يسهم في تأكيد شرعية الطفل.

وعلى أية حال فإن هؤلاء الرجال لا يفترض أن يكون لهم حقوق اجتماعية أو قانونية أو اقتصادية أو أية التزامات تجاه الأطفال وإما يتولى أقارب الأم مسؤولية هؤلاء الأطفال. وفي الولايات المتحدة الأمريكية عرف هذا النظام بين المزارعين المهاجرين في

مواقع متفرقة من الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك أسهمت الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها الأسرة الأمريكية في ظهور نمط العائلة الممتدة بالمناطق الحضرية، إذ يميل كبار السن إلى العيش مع أبنائهم المتزوجين لتوفير المبالغ الضخمة التي يدفعونها لدور المسنين سنوياً، وخاصة إذا كان هؤلاء الأبناء يدفعون هذه المبالغ من أموالهم الخاصة (Beck and Beck. 1989) وعرف هذا النظام كذلك في اليابان في عهد توكوجاوا (Tokugawa).

وفي ظل هذا النظام كان الابن الأكبر هو الوريث الوحيد لثروة العائلة. وفي مقابل ذلك كان يتكفل بتزويج شقيقه والإنفاق على إخوته الذكور حتى يبلغوا أشدهم. ومن هنا كانت ثروة الأسرة واسمها والمسئوليات المترتبة على ذلك من نصيب فرد واحد، وهو الابن الأكبر. وفي مصر بدأ نظام الأسرة الممتدة يظهر في المناطق الحضرية بسبب أزمة الإسكان الخانقة، حيث لا تجد الأسرة مخرجاً لأزمة المساكن سوى تزويج الابن أو الابنة في شقتها إذا كان فيها اتساع. ومن ثم تتحول الشقة إلى مقر لمعيشة أجيال متعاقبة فيها. وقد أضعف التصنيع من أنماط الأسرة الممتدة، ويرجع هذا إلى الأسباب الآتية:

- 1- يتطلب التصنيع من السكان أن يتحركوا بحثاً عن مهن ووظائف جديدة أو فرص للعمل. وهذا ما أضعف الالتزامات القرابية التي تقوم على التفاعل المتكرر والحميم.
- 2- يسهل الاتجاه نحو التصنيع من الحراك الاجتماعي، ويتسبب في وجود الاحتكاك بين الأقارب من مراتب طبقية متباينة.
- 3- يحل الاتجاه نحو التصنيع الهيئات غير القرابية محل الجماعات القرابية في التعامل مع المشكلات الشائعة، مثل: حماية البوليس والتعليم والدفاع العسكري والمعاملات المالية.

4- يؤكد الاتجاه نحو الصناعة على الإنجاز في مقابل النسب والقرباة، ويضعف من أثر النمط التقليدي. ومن ثم يقلل من اعتماد الناس على أسرهم⁽¹⁾

الزواج التعددي:

وينقسم إلى نظام تعدد الزوجات (Polygyny) وهو احتفاظ الرجل بامرأتين أو أكثر. وعلى الأساس تتكون الأسرة من أكثر من وحدة نووية واحدة، يقوم الرجل في كل منها بدور الزوج. ويتمتع نظام تعدد الزوجات بانتشار واسع في كل أرجاء المعمورة فمن 83% من 862 مجتمعاً كان يسمح للأزواج باتخاذ مجموعة من الزوجات. إذ يسجل العهد القديم (Old Testament) على سبيل المثال حالات متكررة من تعدد الزوجات بين اليهود. وكان لجودوين (Gideon) كثيراً من الزوجات ولدن له 70 طفلاً. وكان للملك دافيد (David) عديد من الزوجات، وذكر سولمون (Solomon) في كتابه أنه قد تزوج 700 زوجة، و300 خلية أو محظية (Concubines). كما كان للملك رهوبام (Rehoboam) ابن الملك سولمون 18 زوجة، و60 خلية. واتخذ أبناء رهوبام بدورهم زوجات كثيرات⁽²⁾.

ومن أهم أسباب تعدد الزوجات ما يلي:-

- 1- زيادة عدد الإناث على الذكور بشكل ملحوظ.
- 2- رغبة بعض الرجال في الزواج من امرأة جميلة صغيرة السن بعد أن تكون زوجته الأولى قد تقدمت في السن.
- 3- الرغبة في الذرية إذا كانت الزوجة الأولى عاقراً.
- 4- الرغبة في أنسال الذكور إذا كانت الزوجة الأولى لا تنسل إلا إناثاً.
- 5- مرض الزوجة الأولى لمدة طويلة، أو مرضها بمرض لا يرجى شفاؤه.

(1) د. علي عبد الرازق حليبي. أسس علم الاجتماع. ص 220-221.

(2) نفس المرجع. ص 226.

6- المباهاة بكثرة عدد الزوجات كعلامة امتياز بالنسبة للأغنياء، كما هو الحال بين بعض القبائل الإفريقية.

7- إعلاء شأن الرجل وإبراز أهميته وذيوع شهرته، هذا بالإضافة إلى القوة والمكانة التي تضعها عليه كثرة عدد أولاده. ويعد ذلك سبباً قوياً من أسباب تعدد الزوجات في بعض المجتمعات. فعندما يريد أحد مواطني الكونغو أن يبين مدى عظمة أحد رؤساء قبيلته وقوته، فإنه يذكر عدد زوجاته، وكثيراً ما يضيف إلى ذلك العدد الكثير من عنده.

8- قد يكون تعدد الزوجات بالنسبة للرجل في بعض القبائل مصدراً للراحة وجلب المال، كما في قبائل الزولو، وفي شرقي وسط إفريقيا، حيث تقوم النساء هناك بأعمال الزراعة والطحن وغيرهما، فيعد الرجل أكثر غنى كلما كثر عدد زوجاته، وحيث يقال بتباهٍ شديد: إن زوجات هذا الرجل هن اللائي يكفلنه.

9- قد تقسو الحياة في بعض المجتمعات على أفرادها من الرجال، كما هو الحال بالنسبة للصيادين في القطب الشمالي، فتؤدي إلى تناقص عدد البالغين من الذكور عند الإسكيمو ولا يصبح هناك مفر من تعدد الزوجات.

وقد أخذ بهذا النظام بعض الشعوب الإفريقية. ففي قبائل داهومي يعاشر الرجل من خمس إلى ستين سيدة. ويتفاوت هذا العدد تبعاً لمركز الرجال الاجتماعي والتميز الذي يتمتع به، ودرجة ثرائه. كما يرجع ذلك إلى رغبة الرجال في إنجاب أطفال كثيرين وخاصة الذكور. وينتشر هذا النظام كذلك في المقاطعات الزراعية لحاجة الرجال إلى عدد من النساء يساعدهن في عمله، وينجبن له أولادا كثيرين.

وقد اختلفت المجتمعات في إباحة تعدد الزوجات، فبعضها قررت في حالات المرض والعقم، والبعض الآخر أطلقه بدون قيد أو شرط، وجعلت العدد مرهوناً بمقدرة الزوج، ومطالبه الخاصة. والبعض الآخر جعلته في طبقات معينة. وحددت

الشريعة الإسلامية عدد الزوجات بأربع زوجات، ووضعت له شروطاً كالعدل بين الزوجات. واختلفت المجتمعات كذلك في تعيين مركز هؤلاء الزوجات، فبعضها كانت تسوى بينهن في الحقوق والواجبات. وخصت بعض المجتمعات الزوجة الأولى بكافة الامتيازات، وتعتبرها الزوجة الأصلية، ويطلق عليها أحياناً «السيدة العظيمة» فإليها تنتسب الأولاد جميعاً سواء جاءوا من فراشها، أو من فراش ضرائرها. أما الزوجات الأخريات فهن من الدرجة الثانية، ويطلق عليهن لفظ المحظية.

أما النوع الثاني من الزواج فهو تعدد الأزواج (polyandry) وهو يقوم على زواج المرأة الواحدة بأكثر من رجل واحد وهو محدود الانتشار. وفي غالبية الأحيان يكون الأزواج من الأشقاء. فالإخوة الصغار يعاشرون زوجة أخيهما الأكبر من أجل التكاثر الجنسي (Sexual access). ويرجع نظام تعدد الأزواج إلى ظروف الفقر الشديد، فإذا لم تستطع الأسرة توفير زوجة لكل ابن من أبنائها، فإنها توفر زوجة واحدة للابن الأكبر فيها فقط، وهي تصبح بذلك زوجة له وإخوته الأصغر في نفس الوقت. وقد لاحظ (Rivers) ممارسات تعدد الأزواج بين قبائل التودا (Toda) في الهند.

الزواج الجمعي (Group marriage):

وهو النظام الذي بمقتضاه يتزوج عدد من الرجال بعدد من النساء، على أن يكن حقاً مشاعاً بينهم. ومن المعتقد أن هذا النظام كان سائداً في المجتمعات البدائية في العصور القديمة، ونادر الحدوث في الوقت الحالي إلا في حالات فردية تعتبر شاذة إلى حد كبير. فالعشائر القديمة سارت على هذا النظام في بعض نواحي أستراليا وميلانيزيا وبولونيزيا وبعض قبائل التبت وهيمالايا وسيبيريا وتودا وقبائل الهاواي. وقد تفرع

هذا النظام إلى أشكال فرعية كثيرة: منها الزواج الأخوي الذي بمقتضاه يتعاشر الإخوة والأخوات معاشره زواجية في نطاق الأسرة ومنها زواج الأقارب ومقتضاه يتعاشر بعض الأقارب بطائفة من أقاربهم أو من الأبعد على حسب النظم التي يأخذ بها المجتمع.

ويرى العالمان (مورجان وفريزر) أن نظام التزاوج الأخوي قد ترك أثراً كثيرة في النظم الزواجية القديمة والحاضرة. وأهمها نظامان: أولهما، يسمى (الليفيرا Levirat)⁽¹⁾ ومقتضاه يتعين أن يتزوج الرجل بأرملة أخيه المتوفى أو أخواته. وثانيهما «السورورا Sorora»⁽²⁾. ومقتضاه يتزوج الرجل بأخت زوجته أو أخواتها بعد وفاتها أو يجمعهن في زواج واحد. والملاحظة أن الأطفال الذين يولدون في ظل هذين النظامين يعتبرون أشقاء للأولاد الموجودين قبلاً. كما يكتسب العم في النظام الأول صفة الأب؛ وتكتسب الخالة في النظام الثاني صف الأم. وهذا يدل على أن الأبوة والأمومة والأخوة إنما تترجم عن مصطلحات وأوضاع اجتماعية، وتخضع لعادات الجماعة وعرفها وتقاليدها ولا ترتبط في أساسها بالقرابة الدموية أو العصب.

الزواج الداخلي والخارجي:

يقوم الزواج هنا إما على زواج داخلي أو خارجي. ويستند ذلك إلى النظرة الخاصة إلى الأقارب باعتبارهم محارم لا يجوز الزواج منهم، أو الرغبة في توسيع نطاق العلاقات القرابية من الداخل، وذلك محافظة على الثروة أو العصبية أو الرغبة في إنشاء علاقات مع الغير لتوسيع نطاق القرابة، أو طلباً لمراكز القوة التي تترتب على الزواج الخارجي.

(1) لفظ (levirate) مشتق من الأصل اللاتيني (Levir) ومعناه أخ الزوج.

(2) لفظ (Sorora) مشتق من الأصل اللاتيني (Soror) ومعناه الأخت.

الزواج الداخلي Endogamy:

ويمنع الزواج الداخلي أفراد الجماعة من الزواج بمن لا ينتمون إلى تلك الجماعة، أو لا يكونون أعضاء فيها. فهي تحتم على الفرد الزواج من داخل الجماعة التي ينتسب إليها. وعلى ذلك فالأفراد عليهم أن يتزوجوا من داخل طبقتهم Class، أو جماعتهم العرقية Race، أو الاثنية Ethnic، أو الدينية، والشاهد أن هناك بعض الأجناس لا توافق، أو تحرم الزواج أو الاتصال الجنسي عامة بأشخاص ينتمون إلى جنس آخر. ويرجع ذلك إلى الزهو العنصري أو الزهو القومي.

ويرجع وسترمارك الزواج الداخلي إلى قانون التشابه الفسيولوجي، والذي يقول بوجود وجود قدر من التشابه بين المتزوجين حتى تتم عملية الأنسال، وأن الأجناس المختلفة جنسيًا من حيث المظهر تنفر من الاتصال الجنسي بجنس آخر. ويوجد هذا الشعور الغريزي عند أجناس معينة من الحيوانات الأليفة أو شبه الأليفة والتي ترفض الاتصال الجنسي إلا مع نظائرها⁽¹⁾.

ويبدو ذلك في الاندوجامية الدينية وهي عدم الزواج من زوج يدين بدين آخر: فاليهود -مثلاً- لا يشجعون على الزواج من خارج دينهم، كما تقتضي بذلك تعاليم التلمود. وفي الإسلام حرم الدين زواج المسلم من مشركة حتى تسلم. وإذا كان وافق على زواج المسلم كتابية، فإنه قد حرم زواج المسلمة بغير المسلم. وفي الديانة المسيحية نجد أن الكاثوليكي يفضل الزواج من كاثوليكية، والبروتستانت من بروتستانتية مثله.

الزواج الخارجي Exogamy:

يبيح للفرد أن يتزوج من خارج الجماعة التي ينتمي إليها. وفي ظل هذه

(1) د. عبد الهادي محمد والي. الاجتماع العائلي - دراسة في اجتماعيات الأسرة ص 65.

الظروف على الأفراد أن يتزوجوا من خارج جماعتهم القرابية سواء كانت أسرة نواة، أو عشيرة، أو قبيلة.

وأكثر قواعد نظام الزواج الخارجي شيوعاً هو ذلك الذي يقضي بتحريم نكاح المحارم أو معاشرتهم، والتي تمنع زواج الابن من أمه، والأب من ابنته، والأخ من أخته. وقد وسعت كثيراً من القبائل البدائية من دائرة التحريم، لتشمل كل أفراد العشيرة التي ينتمي إليها الفرد. ويتمثل ذلك في قبائل ميلانيزيا بأستراليا. ومنتشر هذا النظام بين سكان أستراليا الأصليين، حيث يحكم بالقتل على كل من يخرج على هذه القاعدة. وفي كثير من قبائل الهند كان يحرم على الرجل الزواج من عشائر أخرى يعتقد أنها تنتسب إليها أمه أو جدته.

أنساق النسب System of Descent:

من المعروف من الناحية البيولوجية أن إنجاب طفل يكون محصلة للتفاعل البيولوجي بين الذكر والأنثى، ولكن السؤال هنا إلى من ينتسب الطفل؟ هل ينتسب إلى أبيه أم إلى أمه؟ وهو ما يعرف بأنساق النسب. فإذا كان خط النسب للأطفال راجعاً إلى الأب، فإنه يعرف بالانحدار الأبوي Patrilineal. ومن ثم يحمل الطفل لقب أسرة والده، ولا يكون له صلات نسب بأسرة أمه. وتنتقل الملكية من خلال خط الأب.

أما إذا كان انحدار الطفل متجهاً ناحية خط نسب الأم، فإنه يعرف بالانحدار الأموي Matrilineality، وفيه يأخذ الطفل لقب أسرة والدته، ويكون عرفياً أكثر ارتباطاً بالجماعة الأسرية أو العشيرة التي تنتمي إليها الأم. ويحدث التوريث من خلال جانب الأم ويسود هذا النظام شعب النيار Nayar إذ يدين الطفل لخاله وليس لوالده. وتنتقل الملكية والأوضاع ذات الامتياز من الخال إلى ابن الأخت.

أما في نسق الأسرة الثنائي Bilateral وهو الذي يجمع في نسب الطفل بين كل من الأب والأم، ويعطيها أهمية متساوية، فإنه غالبًا ما يأخذ الطفل لقب أسرة أبيه، وتكون صلاته القرابية بكل من أسرة والده ووالدته مرغوبة لديه. ويشيع هذا النظام في المجتمعات المعاصرة.

وفي المجتمعات البدائية أصبحت الأسماء الجمعية رمزًا أو علمًا للعصبية، أو الجد التاريخي الذي ينحدر الأفراد من أصله بعد انقراض عبادة التوائم. هذا وكان عرب الجاهلية يتفاخرون بأسماء القبائل والعصبيات التي ينتمون إليها. وكان السائد في بلاد الرومان أن اسم الشخص لا يذكر إلا إذا كان مقرونا باسم أسرته القديمة. وكان يلي الاسم الفردي في الترتيب. وكانت النظم القانونية تقيم وزنًا لهذا الاسم. وفي المجتمعات الحديثة لا يزال الأفراد حريصين على احترام أسماء عائلاتهم وما زلنا نفخر بالأنساب والألقاب الجمعية التي انحدرت إلينا منذ القدم. ولما كانت بعض الأسماء الجمعية مثيرة للتندر والتفكه مثل الأسر التي يطلق عليها أسماء الجحش والحمار وأبو قردان وما إليها فإن كثيرًا ما تثار المشاكل بين الأطفال والشبان نظرًا لما يلحق هذه الأسماء من التحقير.

مكان الإقامة:

تختلف المجتمعات من حيث موقع الإقامة الذي يتخذه الزوجات للإقامة بعد الزواج، ومن المعروف أن الأزواج والزوجات يأتون من أسر مختلفة. وعند الزواج لابد أن ينتقل أحدهما. وأكثر الأنماط شيوعًا هو انتقال العروس للمعيشة مع أسرة العريس. ويسود في هذا نمط المسكن الأبوي Patrilocal.

أما النمط الثاني فهو المسكن الأموي Matrilocal وهو يعني انتقال العريس للمعيشة مع أسرة العروس ويحدث هذا في حالة ملكية المرأة للأرض وسيطرتها

على الأسرة. ويرتبط بهذا النمط من المسكن أن يكون أخو الزوجة هو المسيطر وله الكلمة العليا.

ويسود نظام السكن الأموي قبائل الهوبي Hopi، وسكان المنطقة الجنوبية الغربية من الولايات المتحدة الأمريكية، إذا ينتقل الزوج إلى مسكن أسرة زوجته. وهناك يقدم له الطعام، ومكان النوم.

وهناك نمطان آخران هما المسكن المزدوج Bilocal والمسكن المستقل Neolocal حيث يسمح في النمط الأول للزوجين بالمعيشة قريباً من والدي كل من الزوج والزوجة. أما نمط المسكن المستقل فيؤدي إلى استقلال الزوجين في السكن بعيداً عن أسرتي التوجيه. وقد أصبح هذا النمط من السكن شائعاً في المجتمع المصري سواء في الريف أو الحضر.

وفي بعض الحالات يسكن أحد الأقارب أو بعضهم مع الأسرة. وهم في معظم الحالات يكونون من أقارب الزوج؛ لأنه ما زال مسئولاً عن والديه في حالة كبرهما وخاصة مسئوليته عن إعالة والدته في حالة موت الأب. وعموماً فإن انتشار هذا الشكل من السكن يشيع في المناطق الحضرية، ويرجع إلى ظروف ضيق المساكن والمرتببات المحدودة، ثم اختلاف المستوى الثقافي بين الأبناء والآباء.

ومما هو جدير بالذكر أنه في السنوات الأخيرة ونظراً للأزمة الشديدة في المساكن الموجودة حالياً في المجتمع المصري بدأت العودة إلى نظام السكن مع أسرة الزوج أو الزوجة لاتساع مسكن أيهما، وبالرغم من عدم اقتناع الشباب أو الآباء بهذه الطريقة إلا أن الواقع يفرض عليهما قبول الأوضاع الراهنة. أما في المناطق الريفية فيرجع انتشار نمط السكن المستقل إلى تفتت الملكية الزراعية إلى حد كبير بحيث أصبح كل ريفي لا يكون في إمكانه سوى إعالة زوجته وأطفاله، وبذلك يميل إلى الاستقلال في السكن.

السلطة:

على الرغم من أن السلطة التي يتمتع بها الرجل أو المرأة في اتخاذ قرارات الأسرة تتأثر سمات شخصياتهم، إلا المجتمعات هي التي تحدد من منهم الذي يتوقع أن يكون صاحب القرار، والشخص المسيطر. فإذا كانت السلطة تتمركز في يد الأب فيسمى هذا التنظيم الأسري الأبوي Patriarchal.

وعادة ما يقوم بهذا الدور الذكر الأكبر أو الزوج، وكان هذا النظام يوجد لدى اليهود القدامى، واليونانيين والرومان والصينيين في القرن التاسع عشر، وكذلك اليابانيين. أما الأسرة الأموية Matriarchal، فتكون السلطة أو القوة للمرأة.

وهناك تنظيم ثالث يقوم على المساواة Egalitarian، وفيه يتم توزيع القوة، والسلطة بالتساوي بين الزوج والزوجة، ويسود هذا النمط في المجتمعات المعاصرة في الوقت الحالي، حيث تتوزع السلطة بين الأم والأب معًا.

* * *

تطور الأسرة ومراحل تكوينها

الأسرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، وموجودة في كل مجتمع إنساني، ولكن في أشكال مختلفة، لدرجة أننا لو عدنا إلى الوراء بعيداً، والظروف الخاصة بعلم الإنسان البدائي، فإننا لن نجد جماعة لا توجد بها الأسرة في أي شكل من الأشكال⁽¹⁾

إن جميع الناس في المجتمعات في الماضي والحاضر ولدوا وتربوا في أسر . وتكوين الأسرة وبنائها وأبعادها، وظروف معيشتها، واحتياجاتها، والعلاقات القائمة بين أعضائها، وعلاقتها بالكيان الاجتماعي برمتها، ووظائفها تتنوع عبر الزمان والمكان. فلقد تعرضت الأسرة لكثير من التغيرات وعلى وجه الخصوص في وقتنا الحاضر. وقد ازداد معدل هذه التغيرات في الآونة الأخيرة. وهكذا قطعت الأسرة الإنسانية مراحل من التطور منذ الماضي البعيد وحتى الآن. وكان نظم العشيرة هو أقدم هذه التشكيلات أو التجمعات البشرية. وكان أفراد العشيرة يرتبطون ببعضهم البعض، ليس على أساس صفات الدم، كما هو الشأن في الوقت الحاضر، وإنما على أساس انتماء الأفراد إلى توتيم Totem واحد.

والتوتيم هو حيوان أو نبات أو جماد تتخذه العشيرة رمزاً لها، ويعتقد أفرادها أنهم منحدرين منه، وينتسبون إليه ، ويتخذونه لقباً لهم، ويؤلفون معه وحدة روحية اجتماعية. فقد حل المبدأ التوتيمي في أجسادهم وهو سر بقائهم، ووجودهم الاجتماعي. وقد أشار لوسيان ليفي بريل Lucien Levy Bruhl إلى ذلك في قوله: إن القرابة في هذه المجتمعات تنتج عن رابطة روحية وليست فسيولوجية. وهي مشاركة أسطورية في جماعة معينة، وفي جميع القيم الدينية والأخلاقية التي تمثلها الجماعة.

(1) انظر د. محمد نبيل جامع، المفتتح في علم الاجتماع، ص193.

هذا ولا يمكن للحالة هذه أن يدنسوا التوتم، أو يقربوه بسوء، لأنه موضع التقديس والعبادة. وعلى ذلك فهم يحرمون ذبحه إلا في مناسبات خاصة وبعد القيام بعبارات وطقوس يرسمها المجتمع.

وكان الرجل يعيش في كوخ زوجته، وإليها تنسب الأطفال، فهي العنصر البارز في محور القرابة. ولذلك كانت سيطرة الأب عليها وعلى أولادها ضعيفة. يعزي ذلك إلى حالة الترحال التي كان يقوم بها الرجل في رحلات الصيد.

وقد انطوى هذا النظام على ترابطات شبه أسرية من الصعب معرفة حدودها ونظامها. فلم يكن المعشر أسرة واحدة، ولكن كان مكونا من خلايا أسرية. وقد اختلفت العشائر في عدد أفرادها. فقد تكون بضعة أفراد في بعض الهياكل، وقد تبلغ المئات في البعض الآخر. وقامت الترابطات على بعض المعاشر على أساس تعدد الزوجات، وفي آخر على أساس الزواج الثنائي. وكما كانت العلاقات الجنسية في نظرهم تنطوي على اختلاط الدماء وتدنيس المبادئ التوقية المقدسة، لذلك حرمت هذه المجتمعات الزواج الداخلي. وكان على الرجال أن يتزوجوا من خارج التوتم. ومن هنا نشأ نظام الزواج من خارج العشيرة Exogamy. وقد أخذت القرابة التوقية مظاهر عديدة وهي:

1- كان بعض العشائر يسير على نظام إلحاق الأولاد بتواتم آبائهم. أما الأم فتظل هي وأسرتها غريبة عن أولادها، وبمضي الزمن اكتسبت هذه العشائر وحدة مكانية أو تركيزاً بيئياً كان له أثره في تدعيم الرباط الاجتماعي، وفي استقرار النظم الاجتماعية، وفي الشعور بسيادة الأصل المشترك.

2- وكانت عشائر توقية أخرى تسير على نظام إلحاق الأولاد بتواتم أمهاتهم فتعتبر الأم محور القرابة. ولما كانت نساء العشائر يتزوجن في جهات متفرقة فتكون النتيجة أو أولاد التوتم الواحد يتبعثرون في مختلف الأقطار. ولذلك لم تستقر

أوضاعهم الاستقرار الكافي. غير أن الرباط الروحي والديني كان يؤلف بين قلوبهم، ويدعوهم في أجيال معينة وأوقات محددة إلى الاشتراك في الطقوس والحفلات الدينية والعائلية.

3- وكانت قلة من العشائر تلحقهم بتوتم المنطقة التي تظن الأم أنها حملت بالجنسين فيها، فقد كانت بعض العشائر البدائية تعتقد في «تواتم محلية» مزودة بها الأماكن التي تحتلها العشائر، وهذه الاتجاهات في تحديد محور القرابة تدلنا على أن القرابة قائمة على رموز ومصطلحات يحددها المجتمع ويرسمها الأفراد بغض النظر عن صلات العصب والدم التي تتمثل في الأب والأم، وفي المجتمعات التاريخية القديمة تطور محور القرابة وأصبح مرتكزاً على مبدئين: العصبية من ناحية والقبول والادعاء من ناحية أخرى، فكان الأب هو أساس القرابة. وكانت المصطلحات الاجتماعية مؤدية كذلك إلى القرابة وذلك مثل القبول والرضا والادعاء والتبني، وقد سارت معظم القبائل القديمة في نظمها الأسرية على هذه المبادئ⁽¹⁾.

وهكذا كانت القرابة في المجتمع الريفي في الصين القديمة. فهي تتكون من انتماءات لا يمكن فصلها، وتتميز برسوخها منذ الماضي السحيق، وبأنها محددة تحديداً دقيقاً، ولا تهتم التسمية بالأفراد ولا بقرابتهم الطبيعية، وكانت كلمة الأم لا تستخدم في تسمية المرأة التي ولد الإنسان منها، ولكنها كانت تستخدم في تسمية المرأة التي كانت أكثر أجيال الأمهات احتراماً، كذلك فإن الأب لا يتميز عن الأعمام، حيث تنسحب الكلمة إلى دائرة تتسع كثيراً عن دائرة إخوة الأب فقط. ويختلط الأبناء بأبناء الأخ أو الأخت.

وانتقلت القرابة من أموية إلى أبوية في ضوء اعتبارات هي:

1- تعلم الإنسان الزراعة واستقر في الأرض، وبقي الرجل بجوار زوجته وأولاده.

(1) د. عبد الهادي الجوهري، أسس علم الاجتماع. ص 212.

- 2- التطور الديني من النظام التوحي إلى نظم عبادة الأرواح والأجداد، ونسب الأفراد إلى عصبيات معروفة تاريخيًا.
- 3- انتشار المعتقدات الخرافية التي تنسب النساء إلى الأرواح الشريرة. والتي أدت إلى انتشار ظاهرة وأد البنات، في كثير من المجتمعات. ولذلك كانت تحل اللعنة على الزوجات اللاتي لا تلدن ذكورًا.
- 4- اتساع ظاهرة الحرب بين العشائر وظهور قوة الرجل والإبقاء على الذكور بجانب أبنائهم في وقت الشدائد؛ مما أدى إلى التقليل من شأن المرأة.
- ويتمثل نظم القرابة الأبوي في روما القديمة. وتنبثق القرابة عن الدين وقد كتب في ذلك فوستيل دي كولانج يقول: إن رابطة الدم لا تكفي لإقامة القرابة ولا بد من رابطة العبادة. وعلى ذلك فإن الدين كان ينتقل من ذكر إلى ذكر. ولم يكن تحدي الأقارب العاصين يتم على أساس الميلاد، وإنما يتم على أساس العبادة. وهكذا فإن صفة الأقارب لا تعطي إلا للأقارب العاصين (المنحدرين فقط في خط الذكور). أما الأقارب المنحدرون من خط الإناث فلا يعترف لهم بهذه الصفة مهما كانت قرابتهم الأموية⁽¹⁾.
- وكان رب الأسرة هو الذي يحدد نطاقها، ويعطي له المجتمع مطلق السلطة. وقد كانت الأسرة في الماضي، وحتى وقت قريب، في كثير من المجتمعات المعاصرة تعتمد كليًا على الرجل (الزوج والأب) من حيث الإعالة، ويعتمد على المرأة «الزوجة والأم» في القيام بالأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال ورعايتهم. ونتيجة لهذا التقسيم في العمل كان الرجل هو رئيس الأسرة وله السلطة على كل من زوجته وأولاده.
- فهو الذي يحدد نطاقها، ويعطي المجتمع له مطلق السلطة. فكان من سلطته أن

(1) د. محمد محمد الجوهري. دراسات في علم الاجتماع. ص 305-306.

يضيف إلى أسرته من يشاء من الأفراد حتى ولو لم يكونوا من أصلاب العائلة، ويلفظ منها من يشاء حتى ولو كانوا من أصلابه. فقد كانت الأسرة عندهم تنتظم جميع الأقارب من ناحية الذكور وتنتظم كذلك الأرقاء والموالي والأدعياء وهم الأفراد الذين يتبناهم رئيس الأسرة أو يدعي قرابتهم له، فيصبحون أعضاء في أسرته ويمنحون اسمها ويسمح لهم بالاشتراك في طقوسها وكان اسم الفرد منهم لا يذكر إلا مقرونا باسم أسرته. وكانت تقام طقوس خاصة حين الاعتراف بالأولاد، فيوضع الطفل على عتبة حجرة كبيرة العائلة فإذا ضمه إلى صدره اعتبر ذلك اعترافاً ببنوته. وإذا تركه ملقى على العتبة اعتبر أجنبياً عن الأسرة مباح بيعه أو قتله.

وأخذ نطاق الأسرة يضيق شيئاً لاسيما عندما حاربت الشرائع نظام القبول والادعاء، ودعت إلى إلغاء نظام الرق، وفتحت منافذ العتق والتحرر. فلم يعد من حق رب الأسرة أن يدخل في نطاقها من يشاء، بل أصبح ذلك مقصوراً على نسائه وأولاده الذين يأتون من فراش صحيح، أو عن طريق التبني في الحدود التي يقرها المجتمع، وهذا هو نطاق الأسرة الزوجية الحديثة، التي تعتبر أحدث أشكال النظام الأسرة.

ومع ذلك فإن الأسرة الريفية لا تزال تحتفظ ببعض رواسب النظام القديم، إذ يدخل في نطاقها الزوج والزوجة والأولاد وزوجاتهم وأحفادهم ثم البنات مادمّن عذارى. وكذلك اللاتي لم يتزوجن وغير هؤلاء من العصب وبني العمومة وذوي القربى. وتعرف هذه الأسر باسم الأسر المركبة، لأنها في الواقع تنطوي على أكثر من أسرة نواه. أما في المدينة فيذهب بعض الباحثين في وصفهم لأسلوب الحياة داخلها، أنه لا يزال واضحاً وبخاصة في إحياء الطبقة العاملة والمناطق المزدحمة علاوة على مدن الأكواخ، المناطق العشوائية أسلوب حياة يشابه القرية، وتوجد بالفعل عناصر التشابه فشبكات القرابة تمتد طويلاً وبطريقة متوازية.

أما في العصور الحديثة فنجد أن محور القرابة يركز على الأب والأم معاً، مع أرجحية قرابة العصب على قرابة المصاهرة. ويظهر هذا التزجيج بصورة واضحة في البلاد الإسلامية ولاسيما في المسائل المتصلة بالميراث والنفقة. وتحمل مسئوليات الأسرة والحقوق والواجبات، والتي يتعين على الرجل الوفاء بها باعتباره دعامة الأسرة وسيدها.

* * *

تطور وظائف الأسرة

كانت الأسرة في المجتمعات الإنسانية الأولى لا تتعدى وظائفها جمع الأقوات الضرورية، والقيام بمستلزمات الحياة وصنع الأدوات البدائية التي يعتمدون عليها في الصيد وجمع الثمار.

أما في المجتمعات التوهمية فكانت وظائف الأسرة واسعة، فالأسرة كانت وحدة اقتصادية تقوم بإنتاج ما تحتاج إليه، وتشرف على شئون التوزيع والاستهلاك والاستبدال الداخلي، بمعنى أنها تمثل جميع الهيئات الاقتصادية التي تتمثل في العصر الحاضر في المصارف والمصانع والشركات... وما إلى ذلك، وتشرف على جميع شئونها المادية.

وكانت الأسرة كذلك هيئة سياسية تنفيذية تشرف على شئون سياستها العامة. كما كانت هيئة تشريعية تضع الشرائع وترسم الحدود وتمنح الحقوق وتفرض الواجبات. كما كانت هيئة قضائية تقوم بالفصل فيما ينشأ بين الأفراد من خصومات وتعمل على رد الحقوق إلى أهلها، والقصاص، وحراسة القانون، وعقاب من يتعدى على حرمانه. كما كانت الأسرة هيئة دفاعية ترسم خطط الدفاع وتحافظ على الحدود وتتكلم باسم الأفراد في المنازعات الخارجية. وكانت الأسرة كذلك هيئة دينية، فهي التي تشرف على الطقوس الدينية.

وقد تطورت وظائف الأسرة من الأوسع إلى الواسع، ثم إلى الضيق فالأضيق. فوظائف الأسرة في أقدم عهودها كانت واسعة كل السعة لتشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية، ولكن المجتمع أخذ ينقص تلك الوظائف شيئاً فشيئاً. وانتقلت هذه الوظائف التقليدية التي تقوم بها الأسرة التقليدية إلى هيئات أخرى متخصصة.

فمع تقدم أجهزة تنظيم النسل، والإجهاض القانونية، فقدت وظيفة النشاط الجنسي بعض نفوذها. وتغيرت كذلك وظيفة التنشئة تغييراً كبيراً. ففي المجتمعات التقليدية، كان أفراد الأسرة يعلمون الصغار مطالب الحياة والأدوار التي تشبه حياة

ودور الأب ويكون التركيز على المهارات والأدوار الاجتماعية محدودًا. في حين أصبح مستقبل الطفل غير آمن في المجتمعات الحديثة. فالطفل لا يتولى وظيفة الأب أو مهنته عادة. بالإضافة إلى ذلك أصبحت المهارات أكثر تعقيدًا، وعادة ما تصبح قديمة الطراز بعد فترة قليلة. وانتقل التدريس في جميع مجالاته، من الرياضيات إلى الجنس إلى قيادة السيارات إلى مؤسسات أخرى وبخاصة المدارس ووسائل الإعلام. كما تقوم مراكز العناية اليومية للأطفال بعملية التنشئة المهنية في سن مبكرة عن ذي قبل.

لقد انتزعت الدولة السلطة السياسية وأنشأت لها الهيئات الحكومية والمجالس النيابية، وانتزعت منها الوظيفة الاقتصادية وأصبحت من اختصاص العمال والصناع والتجار وأرباب الصناعات والشركات واختفى الإنتاج لغاية الاستهلاك، وأصبح الإنتاج لغاية الاستبدال هو سمة الاقتصاد المعاصر. وتولت الحكومة بعض الوظائف الاقتصادية مثل العناية والدعم المالي. وانتزعت كذلك من الأسرة الوظيفية الدينية فأصبحت من اختصاص رجال الدين. وانتزعت منها كذلك وظيفة التربية والتعليم.

ولذلك يرى أوجبرن Ogburn أنه نتيجة لفقدان الأسرة لوظائفها، فقد أصبحت الأسرة مفككة. والدليل على ذلك هو زيادة عدد حالات الأسرة المنهارة بسبب الطلاق. وعلى عكس أوجبرن يرى كل من فليتشر Fletcher وآرون Aron أن الأسرة ليست في حالة تدهور، ولكنها تتكيف فقط مع مطالب المجتمع الحديث.

تطور الحياة الاجتماعية

في محيط الأسرة

كانت الحياة الاجتماعية في محيط الأسرة القديمة مرتكزة على الاعتبارات الآتية:

1- الأهمية الاقتصادية للمنزل: وذلك لأن الأسرة كانت قائمة بإنتاج ضروريات المعيشة ومطالب الحياة لغرض الاستهلاك الخاص.

2- سيادة الرجل: فكان هو دعامة الأسرة وحاميها وصاحب السيادة فيها.

3- حماية الأسرة للفرد: فكانت مضطرة إلى الوفاء بكل مطالب العناصر الداخلة في

نطاقها. وكان هؤلاء يعتمدون على الأسرة ككل في حمايتهم ورعايتهم وتحقيق رغباتهم.

4- الزواج المبكر: لأن الأسرة بحكم طبيعتها وتكوينها في الحياة الاجتماعية الأولى وبحكم

وظيفتها الاقتصادية. كانت تتطلب الزواج المبكر سواء من جانب الرجل أو من جانب المرأة.

فمتى وصل الشاب إلى سن النضوج الجنسي تزوج، وكان يفضل اختيار زوجته من البنات

الصغيرات اللاتي لا يتجاوزن الرابعة عشرة.

5- ندرة حالات الطلاق، وعدم انتشار الانحرافات الأخلاقية مثل الزنا والاتصالات

المحرمة. فقد كان الطلاق رغم شرعيته الاجتماعية نادر الحدوث، وكان الزنا محرماً ويؤخذ

مرتكبه بقصاص كبير. وهذا يدل على أن الأسرة القديمة كانت قوية الدعائم وتمتاز بسمو

المعايير الأخلاقية. غير أن هذه الاعتبارات كلها تطورت أو تغيرت بتطور الحياة الاجتماعية.

ففقد المنزل قيمته الاقتصادية وانهار الإنتاج العائلي (اللهم إلا في الريف حيث لا تزال

الأسرة قائمة ببعض مظاهر الإنتاج العائلي). وأصبحت الأسرة قائمة وحدة استهلاكية

فحسب بعد أن كانت وحدة منتجة ومستهلكة: وقد أتاح هذا التطور للأفراد أن يتحرروا

من سيطرة رب الأسرة ويخرجوا إلى ميدان المجتمع. وقد أدت هذه الظاهرة إلى توهين

سيطرته على الأسرة. ثم حدث أن ساهمت المرأة في العمل الاقتصادي فأدى ذلك أيضاً إلى

مغادرتها المنزل وانشغالها عن الأعباء المنزلية بأعمالها الوظيفية، ولم يكن الأمر مقصوراً على الزوج والزوجة، بل تعدى ذلك إلى الأولاد الذين فرضت عليهم الحياة المعاصرة التغيّب عن المنزل معظم أوقات النهار والنتيجة التي تقررهما أن الفرد في الأسرة الحديثة أصبح محرراً، وأصبحت له شخصية قانونية. وأصبح مسئولا عن نفسه وعن اتجاهاته. وعليه أن يرسم سياسته الخاصة ويختار أسلوبه في الحياة وفي التفكير والعمل غير أنه لا يختار ذلك إلا في حدود الإطار العام الذي تحدده الدولة لأفرادها هذا إلى أن الأسرة أصبحت الآن اتحاداً قائماً على التعاون المقصود والتفكير التقديري والفهم الصحيح لاتجاهات الحياة الاجتماعية الحديثة، ولم تعد اتحاداً مرتكزاً على القوة وسيادة الرجل وسياسة الضغط والاملاء كما كانت من قبل⁽¹⁾.

* * *

(1) د. سامية الخشاب. النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة ص 17-24.

تغير العائلة في المجتمع العربي

إن التغير في (العائلة) أحد النتائج الهامة للتغير الاجتماعي في المجتمع القروي. والذي ترتب عليه تغيرات مصاحبة تشمل الأسس التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية. حقيقة أن التغير الاجتماعي يغير من الحياة القروية ككل بما فيها الحياة العائلية، إلا أن تغير العائلة في مراحل التغير الأولى كان أوضح ونتائجه المصاحبة كانت أوسع. والآن تزداد عوامل التغير وتزداد لذلك عمليات التغير في كل ناحية.

لقد كانت زيادة السكان في القرية وما تبعها من زيادة حجم العائلات المتعاقبة والتي تعيش على أرض تتناقص باستمرار، النذير الأول لأزمة العائلة فيما بعد، وكان في وجود العائلة القديمة على نحو ما تعتمد في حياتها الاقتصادية على أرض تزدحم فيها الأيدي العاملة، إيذاناً ببدء خلافات لا تنتهي، تزداد ولا تختفي إلا لتعود أكثر شدة من قبل ويشترك في هذا الخلاف الرجال والنساء على السواء، ويعملون بالتالي على تفكك العائلة، لأن السلطة التي كانت تعيد التوازن، فقدت مقومات الطاعة لها منذ أن فقدت القدرة على إمساك تضامن العائلة عن طريق وحدة الحياتين الاقتصادية والاجتماعية، وعندما يبدأ الأفراد يناقشون حياتهم الاقتصادية ويعملون على تدبير أمورهم تهبط سلطة التضامن استمرار، وقد كان تغير الأساس الاقتصادي للعائلة عاملاً مهماً في خفض حجم العائلة في أغلب المجتمعات الريفية لا في مجتمعنا وحده، بل في كثير من أنحاء العالم.

فمارتن يانج M. Yang يلاحظ في قرية Taitou في مقاطعة Shantung بالصين أن الشبان لا يحملون الآن أي عاطفة وثيقة نحو العائلات، وأصبح الخلاف أمراً عادياً يتعلق أغلبه بمسائل المسكن والعمل والغذاء.

إذن فقد كان لتغير حجم العائلات وانفصالها إلى أسر مستقلة وخصوصاً من الناحية الاقتصادية، آثار مهمة على الحياة العائلية وخصائصها القديمة المتفقة مع

تنظيمها المتميز، بل على مجتمع القرية ككل وطبيعة الحياة الاجتماعية فيه، وأيضًا على علاقات القرية بالقرى الأخرى ومراكز الإدارة والسلطة في المدينة.

فإذا كان الاكتفاء يؤدي إلى العزلة فإن القرى لم تكن كذلك في أي مرحلة من مراحل تاريخها، فالقروي كان يحس بالقرى المجاورة والمدينة ويحدد مركزه في العالم على هذا الأساس كما كان يحس بالحكومة لأنها تفرض عليه الضرائب، وتنقله من قريته للعمل في «السخرة» أو الالتحاق بالجيش، ويتدخل رجالها عند الاشتباك وسقوط القتلى وهكذا.

ومعنى هذا أن علاقة الانتماء إلى الكل كانت ذات اتجاه معين في الماضي، ويتغير هذا الآن ويمكن تطبيق هذا القول على العائلة القديمة وعلى الأسرة الآن كما يمكن تطبيقه أيضًا على أي قرية في الحالتين، فالقروي في العائلة والبدنة كان يحس بعلاقة الانتماء للنسق القرري أكثر من إحساسه بالانتماء للمجتمع القروي ولا يحس بالقرية إلا في بعض المناسبات الخاصة ومع هذا يكون إحساس الانتماء جميعًا لا فرديًا، وكذلك الأمر بالنسبة للقروية فقد كان إحساسها ككل بذاتيتها أو هويتها هو الإحساس الدائم، أما إحساسها بالدولة أو بالمجتمع الكبير فكان إحساسًا مؤقتًا. ولهذا كانت القروية تنتمي للمكان الذي تعيش فيه انتماء من الدرجة الأولى.

أما الأسرة اليوم فإنها تنتمي - وعلى الأخص من وجهة نظر الفرد - إلى مجتمع القرية أكثر من الانتماء إلى النسق القرابي القديم، ومعنى هذا أن دائرة علاقات الفرد أصبحت تشمل من الناحية النظرية جميع أفراد القرية، وبالتالي فإن القرية الآن تنتمي إلى دائرة أكبر من حيث المكان، ويزداد انتماءها كلما صغرت الوحدة المكانية. ولهذا فإن انتماءها للمركز أقوى من المحافظة، وأقوى أكثر بالنسبة للدولة ككل. وكقاعدة يمكن القول أنه كلما زادت عوامل التغير الاجتماعي وزادت آثارها زاد اتصال الأجزاء شدة بالكل، سواء كانت هذه الأجزاء فردًا أو أسرة أو قرية.

وتعتبر النتائج التي ترتبت على تغير العائلة في الحياة الاجتماعية في مجتمع القرية

تغيرات مصاحبة عديدة لتغير العائلة، وتزداد ويتعين اتجاهها بمرور الزمن وتبرزها هنا على النحو التالي:

1- زيادة التنقل الاجتماعي:

أصبحت الأسرة أساس البناء الاجتماعي وزادت الصلات المتبادلة بين القرى والعالم الخارجي، وزادت تبعاً لذلك كثافة العلاقات ومداها في الداخل والخارج معاً. لهذا فالتنقل الآن الخصائص التالية:-

أولاً: غير محدود Unlimited» لأن الحواجز القديمة للعائلة والبدنة ومجتمع القرية ككل لم تعد تمنع امتداد العلاقات في أي اتجاه، ولذلك زادت سرعة التنقل ومداها.

ثانياً: أفقي لا يقتصر فقط على الزواج، بل يمتد إلى عدد من العلاقات المختلفة لجميع الأفراد من الجنسين من مختلف فئات السن وتعدى الانتقال على هذا النحو حدود النسق القرابي وأصبح انتقالاً في دائرة مجتمع القرية.

ثالثاً: رأسي وهو ما لم يكن موجوداً من قبل، فالأفراد والأسرة تنتقل الآن من حيث المركزين الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لتفتيت الملكية أو انعدامها من طبقة أعلى إلى طبقة أدنى. كما أن بعض أصحاب المهن الذين كانوا ينتقلون من الناحية الاجتماعية أفقياً، أصبحوا الآن ينتقلون رأسيّاً أيضاً على أساس ارتفاع مركزيهما الاقتصادي والاجتماعي.

ويغير بعض القرويين العمل الزراعي فيشتغلون بالتجارة أو بالمهن والحرف، فينتقلون رأسيّاً من طائفة إلى أخرى وهكذا. وتمثل هجرة القرويين والمتعلمين من القرية إلى المدينة تنقلاً اجتماعياً رأسيّاً.

رابعاً: توسطى Intermediary أي غير واضح. وذلك لأن بعض الأفراد ينتقلون من مركز إلى آخر غير محدد، كأن يعمل القروي بالتجارة والزراعة معاً. أو يسكن المدينة والقرية في نفس الوقت.

2- اللاتثبتيّة Uncertainty:

كانت علاقة القرى بالأرض والعائلة والزمن علاقة ثابتة منتظمة، وتدور حياته في دورات يمكن التنبؤ بها في دقة وتحديد كبيرين، ولهذا كان من السهل تعيين الأبعاد الإيكولوجية والبنائية للفرد والعائلة، فدورة عام واحد كانت تعني أنواعاً مختلفة من العمل والمحاصيل وفترات محددة من الفراغ، كما كانت تعني احتفالات ومناسبات وقياماً بشعائر مختلفة، وتوالي السنين لا يحمل معنى التغير، وإنما يحمل معنى التردد أو المطابقة، ولهذا كانت دورة حياة الأفراد من الجنسين تكاد أن تكون متشابهة، ونظراً لعدم اختلال هذا النظام، فقد كان الفرد متنبئاً من كل شيء يتعلق بحياته الاجتماعية والاقتصادية - حتى الموت فأجل «مكتوب» وكان الذي يقوى هذا الثبوت وجود الحياة العائلية بخصائصها. ولكن تغير العائلة تحت تأثير العوامل الاقتصادية واستمرار انخفاض مستوى المعيشة إلى جانب التأثيرات المتتالية من المدينة جعل هذا التشييت يختل، ولهذا اختلت علاقة القروي بالأرض وبالعلاقات القرابية، وأصبح الامتداد الزمني لا يؤدي إلى دورات متشابهة للحياة، بل يؤدي إلى تغيرات تحمل معها القلق وعدم الأمن فكل ما كان ثابتاً في الماضي يراه الآن متغيراً ولا يعلم اتجاهه أو مداه. إن القروي الآن لا يعرف إذا كان سيظل بالقرية .. أو سيهاجر .. أو هل سينجح في الوفاء بحاجات أسرته .. أم سيتعرض للفشل، هل سيكون دائماً على علاقات طيبة مع الجميع، أو هل التغير عامة في صالحه أم سيلاقي الصعاب؟.. وهكذا.

3- الاستقلال والتبعية Autonomy & Subordination:

لم يكن الفرد في العائلة مستقلاً بل كان تابعاً لها، ولهذا لم تكن له تبعية أخرى حتى لسلطة القرية الكلية، فنظم المسؤولية الجمعية كان يجعل الأفراد جميعاً وحدة

واحدة داخل العائلة أو البدنة، ولم يكن لأحد منهم استقلال خاص، وكذلك بالنسبة للعائلة في حدود البدنة، النسق القرابي الأكبر.

أما الآن وفي ضوء التغير الاجتماعي الذي حدث للعائلة والمجتمع والقرية، فقد أصبح الفرد أو الأسرة التي ينتمي إليها مستقلة وتابعة في نفس الوقت. لأنه نظراً لتعدد علاقات الأفراد وكثافتها في نفس الوقت في الداخل والخارج. فقد أصبحت ضيقة Narrow بمعنى أنه لا يشترك فيها عدد كبير على نفس المستوى كما كان الحال أيام العائلة، ولهذا كلما ضاقت العلاقات بهذا المعنى زاد استقلال الفرد أو الأسرة، أما التبعية فقد كان الفرد تابعاً لوحدة صغيرة، أي أن علاقات التبعية كانت تدور في دائرة محدودة وهي البدنة أو العائلة، ولكن الوضع الآن دائرة التبعية اتسعت حتى شملت مجتمع القرية، بل الدولة بأسرها. ومثال ذلك أن التبعية من حيث السلطة هي تبعية للقرية وللمدينة أيضاً. إذن كلما زادت علاقات الفرد من حيث الاتساع كما اتسع نطاق تبعيته وهكذا.

4- فردية البعد البنائي Individualism in Structural distance:

الأبعاد البنائية - أو الاجتماعية- كانت أبعاداً بين عائلات وبدنات وبين عائلات وبدنات أخرى والبعد البنائي على هذا النحو كان يتضمن حجم البدنة ودورها في سلطة مجتمع القرية، وبالتالي مركزها الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب درجة التضامن فيها. ولهذا لم يكن للفرد استقلال بنائي خاص، فأعضاء البدنة جميعاً متشابهون بعداً بنائياً، ويمتيزون على هذا الأساس عن أعضاء البدنات الأخرى.

ونظراً لتفكك العائلة واتساع نطاق العائلات التي تربط الأسرة بالأفراد، وتغير مضامين الأنساق القرابية، وظهور المصلحة كمحدد لاتجاه هذه العلاقات ودرجة شدتها. فقد أصبح البعد الاجتماعي فردياً، وأهم ما يدخل الآن في تحديد هذا البعد المركز الاقتصادي. كما أن المركز الاقتصادي لم يعد يتحدد أساساً بملكية مساحة

معينة من الأرض، بل بمقدار ما يكسبه الفرد من الزراعة أو من غيرها من الأعمال؛ تجارة أو مهناً أو حرفاً.

ومن هذه الزاوية ارتفع مركز أفراد كانوا يتبوّون فيما مضى مرتبة أدنى، وهم على الأخص المشتغلون بالحرف والمهن المختلفة، وضاعت الأبعاد التي تفصلهم عن القرويين المشتغلين بالزراعة. ومع هذا يدخل المركز الاجتماعي القديم في تحديد البعد البنائي، ولكنه قد يتجاوز عنه في العلاقات الاجتماعية كالزواج وكقاعدة يمكن القول أنه كلما زاد التغير الاجتماعي تحددت الأبعاد البنائية بين الأسر والأفراد على أساس اقتصادي، وقل دور المركز الاجتماعي في هذا التحديد⁽¹⁾.

5- أصبح محور القرابة يركز على الأب والأم مع أرجحية لمحور قرابة المصاهرة ويظهر هذا التوجيه بصورة واضحة في البلاد الإسلامية ولاسيما في المسائل المتصلة بالميراث والنفقة وتحمل مسئوليات الأسرة.

6- الفرد في الأسرة الحديثة أصبح محوراً له شخصية قانونية، والأسرة أصبحت اتحاداً قائماً على التعاون المقصود والتفكير التقديري، ولم تعد اتحاداً مرتكزاً على القوة وسيادة الرجل.

7- نشأ عن قيام المدن وكثرة الهجرة فيها تركيز في المكان وأدت هذه الظاهرة إلى ارتفاع ثمن الأرض، وبالتالي سكنت الأسرة شقة صغيرة في إحدى العمارات السكنية.

8- الاحتكاك والحراك والتفاعل الاجتماعي غير كثير من العادات والتقاليد والعرف الاجتماعي للأسرة.

9- ظهور المرأة كعنصر منتج أثر على حياة الأسرة من حيث دعمها اقتصادياً، وإن كانت هذه الظاهرة قد انطوت على عيوب تتعلق وظائف الأسر الأخرى.

(1) د. محمد عاطف غيث. علم الاجتماع. ص 238-245.

- 10- الثورة الصناعية وما أحدثته من مشكلات كان لها أثرها بوضوح في الحياة الأسرية من حيث ظهور الإجرام والتشرد والتسول والتفكك الأسري.
- 11- أدت الاختراعات الحديثة إلى الارتفاع بمعايير الأسرة الأخلاقية والجمالية.
- 12- ارتفاع الوعي الثقافي بين النساء واهتمام المجتمعات بتعليمهن وحصولهن على حقوقهن السياسية أثر في حياة الأسرة من حيث ارتفاع المستوى الثقافي لها. وأصبحت الأسرة ندوة عملية أكثر منها بيئية للأكل والشرب والنوم، الأب ينتمي لحزب سياسي معين وتخالفه الأم والأولاد وأصبحت الحرية والصراحة الشخصية ت سود جو الأسرة الحديثة.
- 13- دخول الآلات الحديثة في الحياة الأسرية - أدوات الطهي والكنس والغسيل... وإلخ أدت إلى تخفيف أعباء الحياة المنزلية والاقتصادية وفي الوقت والجهد مما أتاح للأسرة مزيداً من استغلال وقتها وأشعرها بمتعة الحياة العصرية.
- مراحل تكوين الأسرة**

جعلت التقاليد، وربما الطبيعة أن الرجل يكون هو البادئ صراحة بالتودد إلى المرأة والتي تنتهي بالزواج. والواقع أن المرأة وإن كانت لا تملك زمام المبادرة، بحيث تقول: أريد هذا الرجل، فإنها تتمتع بحق الاعتراض على من يتقدم للزواج منها، ولها حق رفضه إذا لم يحظ بقبولها ونيل رضاها، ولا يشذ عن هذه القاعدة في المبادأة في الاختيار للزواج، إلا بعض المجتمعات مثل مجتمع الهوبي الذي تأتي فيه الفتاة إلى الشباب وتطلب الزواج منه.

وقد أجرى «برنارد» بحثاً حول اتجاهات الطلبة والطالبات نحو الزواج، سأل فيه الطالبات عما إذا كن يوافقن على أن يعطي للفتاة في الولايات المتحدة التقدم إلى الرجال طلباً للزواج، كانت نتيجة البحث أن (66%) منهن رفضن ذلك بل استنكرنه.

من هذا يتبين لنا أن المرأة بعامة، لا تحب أن تبادئ بعملية الاختيار في الزواج، ولعل ذلك يرجع إلى أن تلك المبادأة لا تجعلها تشعر بأنها محبوبة ومرغوبة مما تحرص المرأة بطبيعتها عليه، وما يكفله لها العرف والتقاليد.

كذلك فإن أحد الأسباب الشائعة لشكوى الرجال التعساء في زواجهم، هو أن زوجاتهم مبادآت أكثر من اللازم، كما أن إحدى شكاوى النساء غير السعيدات في زواجهن ترجع إلى أن أزواجهن ليسوا مبادئين بالقدر الكافي.

ويعد مطلب النساء في أن يسمح لهن بالمبادأة فيما يتعلق بالاختيار في الزواج مجرد انعكاس للاحتجاج على الذكر. إذ ليس هناك قانون يمنع المرأة من أن تتقدم للرجل، لكنه ليس من المستحب بالنسبة لها أن تفعل ذلك كقاعدة عامة⁽¹⁾.

ومن الطبيعي أن الأفراد الذين يقومون بهذه العملية لا يتصورون أنهم يدخلون في عملية مساومة من نوع ما. وأذكر أنه في إحدى المرات أن أبا العريس قال لأبي العروس: إن إمكانياتنا المادية كذا وكذا. فرد أبو العروس: طب هزهم شوية وكانت هذه الإجابة السوقية سبباً في إيقاف الزواج.

وتزوج الناس لأسباب عديدة، منها: تبادل الحب مع شخص آخر، والبحث عن الأمن الاقتصادي والمنزل المستقل، وإنجاب الأطفال، وتحقيق الأمن العاطفي، والاستجابة لرغبات الوالدين، والهرب من الوحدة، أو من منزل الوالدين، أو من موقف غير مرغوب فيه، أو الحصول على المال والرفقة، أو الجاذبية الجنسية، أو طلباً للحماية، أو الشهرة، أو الوصول إلى وضع اجتماعي معين، أو الوفاء بالجميل، الشفقة، أو لنكاية، وفي بعض الحالات عندما يفشل شخص ما في الحب، أو يفسخ خطبته، أو يعاني من تجربة مؤلمة مشابهة لذلك، فإنه يحول عاطفته من الحب الأول إلى حب ثان، ويشعر نحو هذا الثاني نفس شعوره نحو الأول حتى لو كان الثاني مختلفاً عنه تماماً، وحتى لو كان لا يعرفه فترة كافية يبدله أثناءها الحب، فهو في هذه

(1) د. عبد الهادي محمد والي: الاجتماع العائلي - دراسة في علم اجتماعات الأسرة ص 68-69.

الحالة يختار قبل أن يكون قد استعاد توازنه العاطفي، ويمكن اعتبار مثل هذا الزواج رد فعل مباشر وتلقائي للتعثر أو الأزمة التي مر بها.

ويلاحظ أن بعض الزوجات تحدث نتيجة لضغوط مختلفة تبعاً للظروف، إلا أن هذه الضغوط لم تعد بالصورة التي كانت عليها في الماضي، فلم يعد مقبولاً الآن الضغط على الشباب لكي يتزوجوا، بالإضافة إلى أنه في بعض الحالات يتزوج الناس لأن معظم أصدقائهم تزوجوا ولا يرغبون في البقاء بمفردهم دون زواج.

وعموماً فإن الناس يتزوجون لأن الزواج هو النمط الاجتماعي الذي يجد قبولاً واسعاً ومشروعية لإقامة علاقة بين الجنسين، فاقترار ممارسة الجنس مع شخص واحد كنوع من العفة والنقاء، والتعاون من أجل الإبقاء على الحياة، والوالدية، والحياة المنزلية والقيم المتشابهة، كل هذا يجذب الأفراد نحو الزواج ولهذا يبحث كل فرد عن الزواج الذي يلائمه ويرضيه، كما يفشل الكثيرون في الحصول على الزواج الذي يستطيعون الاستمرار في احتماله، ولكن بين هذين الطرفين المتناقضين يوجد ملايين الأشخاص يحصلون على نمط من الزواج يعتبر بالنسبة لهم أفضل من أي بديل حتى وإن لم يصل إلى النموذج المثالي.

وقد تبين أن الشروط التي ينبغي أن تتحقق للزواج هي مبدأ الرضا والقبول المتبادل بين الأزواج والزوجات، ودلت الأبحاث على أن الزوج يحب في زوجته الاعتبار الآتية: توافق الأمزجة والطباع والصحة والجمال، قدرة على توفير مناخ هادئ ومستقر يساعد على التركيز، والإبداع، والتفرغ للعمل، والقدرة على إدارة المنزل، والمحافظة على نظافته، ورعاية الأبناء، وأن توفر للزوج كل ما يحتاجه من ملابس ومأكل، وتوافر روح الأمومة وقوة الشخصية.

أما الصفات التي ترى الزوجة وجوب توافرها في زوجها فهي الصحة والخلق والمزاج المعتدل، وروح الأبوة، ثم العامل الاقتصادي، والروح الاجتماعية وعموماً يتحكم في الاختيار مجموعة من المعايير نوجزها في الآتي:

التكافؤ:

بمعنى أن يكون هناك درجة من التجانس والتقارب في المستويات الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والمادية والروحية، وكذلك جانب السلطة والنفوذ. وليس معنى ذلك ضرورة وجود تطابق بين الزوجين، ولكن المقصود ألا تكون هناك فجوات واسعة بينهما.

ونورد هذا التكافؤ في الآتي:**- التكافؤ العمري:**

أي تناسب سن الزوجين بصورة تتناسب مع قدرتها على الحياة الزوجية من الناحية الفسيولوجية، والنفسية، والاجتماعية. ويحدد القانون سن الزواج للرجل والمرأة. فالحد الأدنى لسن الزواج في مصر ثمانية عشر عامًا للرجل، وستة عشر عامًا للمرأة⁽¹⁾.

ولكن هذه السن رغم صغرها، لا يأخذها الناس في كثير من الأحوال مأخذ الجد، ويعتمد كثير من الآباء إلى انتهاك هذه القوانين، وخاصة في المناطق الريفية فيستخرجون شهادة تسنين، ويدعون فقدان شهادة الميلاد الأصلية. ويقوم الطبيب بتقدير عمر الفتاة أكبر مما هو عليه إرضاء لأهلها ليتسنى لهم تزويجها بمن يريدون.

أما في المناطق الحضرية، فقد ارتفع متوسط سن الزواج لكل من الفتى والفتاة نتيجة التغيرات الاجتماعية والثقافية التي اعترت المجتمعات، إذ التحقت أعداد كبيرة من الشباب بالتعليم، الذي يستغرق سنوات طويلة، ويتلو ذلك فترة من الاستقرار المادي والاستعداد للزواج؛ مما أدى إلى ارتفاع سن الزواج ما بين 23-28 سنة للفتيات، و27-34 سنة للشباب.

كذلك فإن أزمة البطالة، وضالة الدخل، وارتفاع أسعار الوحدات السكنية ارتفاعاً كبيراً أدى إلى ارتفاع سن الزواج.

(1) انظر السيد سابق، فقه السنة، الجزء الثاني، ص 64.

والمألوف أن يكون الشاب أكبر من الفتاة سنًا. ويرجع ذلك إلى أن نضج الذكر البيولوجي يكون عادةً أبطأ من نضج الأنثى، كذلك فإن الزوج باعتباره رئيس الأسرة والمسئول عنها يحتاج إلى وقت أطول ليصبح مؤهلاً لهذه الوظيفة، وهذا وتكون اختلافات السن في الزواج أقل من الأعمار الصغيرة، وتزيد كلما تقدم السن، لأن الرجال يفضلون دائماً الزواج ممن تصغرهم سنًا، واقترح أن يكون الفارق بين الزوج والزوجة في العمر حوالي 5-10 سنوات.

وقد تأثرت قضية التكافؤ العمري بالواقع الاقتصادي الذي فرض نفسه على حياة الشباب، فتزايد عدد الأسر التي تتغاضى عن فارق السن الكبير بين ابنتهم وبين الرجل الذي يتقدم للزواج منها، وأصبح ابن الأربعين عامًا يستطيع الزواج من ابنة العشرين دون أن يخشى لومًا أو استهجانًا من أحد طالما كان في استطاعته أن يوفر لها المتطلبات المادية للحياة الزوجية، وأن يؤثث لها بيتًا ملائمًا. ولا يخفى على أي متابع لأحداث المجتمع انتشار ظاهرة زواج أثرياء الدول العربية المسنين من الريفيات صغيرات السن، مستغلين في ذلك معاناة الأسرة المصرية الفقيرة وتطلع أفرادها إلى حياة جزء من ثروة زوج ابنتهم الباحث عن المتعة. وتتلاشى أهمية التكافؤ العمري بين الزوجين في حالة الزواج داخل العائلة الواحدة، وعندما يقترب كل منهما من مرحلة الشيخوخة، فالمرأة التي بلغت من العمر خمسين عامًا لا تجد غضاظة في الارتباط برجل يبلغ من العمر خمسة وستين عامًا. بينما الفتاة التي بلغت تسعة عشر عامًا تتردد كثيرًا في الزواج من رجل يبلغ من العمر أربعة وثلاثين عامًا. فرغم أن فارق السن في الحالتين خمسة عشر عامًا إلا أن المرحلة العمرية للزوجة في الحالة الثانية تختلف تمامًا عن المرحلة العمرية للزوج، وهذا ما يثير الاعتراض أو التحفظ والمرأة بوجه عام بعد أن تتخطى سن الأربعين لا تعباً كثيراً بفارق السن بينها وبين الرجل الذي يمكن أن يكون نشيطاً في العمل ومعافى في صحته رغم تقدمه في العمر.

تكافؤ المكانة الاجتماعية:

يميل الرجل والنساء إلى أن يتزوجوا ممن ينتمون إلى طبقتهم، ويقيموا في الحي السكني الذي يعيشون فيه، ويودون الارتباط بمن هم على نفس مستواهم التعليمي. وقد تبين من دراسة حديثة أجريت في جامعة ميتشجان الأمريكية أن معايير الإندوجامية (الزواج من داخل الطبقة) تظهر بوضوح بين طلبة الجامعة⁽¹⁾. وعند إجراء مقابلات شخصية مع الطلبة والطالبات المتزوجين الذين يعيشون في بيوت الطلبة تبين أن الرجال الذين ينتمون إلى عائلات عالية المكانة وآباءهم من الأغنياء يفضلون الزواج من فتيات آبائهن من نفس المستوى المهني والطبقي والاقتصادي، ونفس الشيء يحدث بالنسبة للجماعات المتوسطة والموظفين والطبقات الفقيرة والمهنة الزراعية، ولكن عندما يحاول الأفراد الزواج من طبقة اجتماعية أعلى فإن هذا يعتبر دليلاً على وجود نمط آخر يسمى Intra Class (التداخل الطبقي) يحاول الأفراد من خلاله الحصول على أفضل صفقة ممكنة بالنسبة لأنفسهم ولأبنائهم سواء على المستويين المادي أو الاجتماعي. وقد يتأثر عامل تكافؤ المكانة الاجتماعية - بعدد من المتغيرات الأخرى التي تقلل من أهميته لدى كثير من الأسر، من ذلك، عامل السن على سبيل المثال. فالرجل عندما يتقدم في السن ويرغب في الاقتران بزوجة شابة، عادة ما يتغاضى عن ضرورة أن تكون من أسرة تتكافأ اجتماعياً واقتصادياً مع أسرته. وكذلك الحال بالنسبة للمرأة المتقدمة في السن إذا ما صادفت شاباً يوافق على الزواج منها. ويميل كثير من الرجال إلى الزواج بمن هن أقل منهم تعليمياً ودخلاً وذكاء، فهذا يحقق لهم تماماً الهيمنة على زوجاتهم ويضمن لهم تبعية الزوجة لهم وعدم تمرد لها. والرجل

(1) Ross Eshleman and Chester L. Hunt, A social, class Factors in College adjustment of Married Students, P.32.

عادة، يخشى المرأة التي تكافئه تمامًا أو التي تعلو عليه في مكانتها الاجتماعية والاقتصادية لما يرتبط بهذا الوضع من ندية ومشاركة في الحياة الزوجية. ولهذا السبب ارتقت المرأة في السلم الاجتماعي كلما قلت فرصة زواجها، فالمرأة التي تحصل على شهادة الدكتوراه، يتردد الرجل الذي يحصل على مؤهل دراسي أقل منها في التقدم للزواج بها، وكذلك الحال بالنسبة للمرأة التي تنتسب إلى عائلة من الطبقة الراقية المتشددة في قبول أشخاص أدنى منهم مرتبة كأعضاء جدد في العائلة بعبارة أخرى، إن الفتاة التي تنتمي للطبقة العليا تجد منافسة من بنات طبقتها ومن فتيات الطبقات الأدنى التي يطمحن إلى الحراك الاجتماعي لأعلى مما يضيق فرصتها في الزواج.

التكافؤ الاقتصادي:

إذا كان كل من الفتى والفتاة من مستوى اقتصادي متقارب، فغالبًا ما يستمر وينتهي بهم إلى الخطوبة والزواج، وفي الغالبية فإن الفتاة التي تنحدر من أسرة ثرية ترتبط بأسرة أخرى ثرية، ومن خلال ثروتها تستطيع أن تحقق سعرًا أعلى في سوق الزواج، بمعنى أن الأسر الأخرى الثرية في المجتمع سوف تجد في مثل هذه الفتاة مرادها كزوجة لأحد أبنائها. أما إذا كان هناك تفاوت في المستوى الاقتصادي بينهما، فإن هذا التفاوت يطرح شبهة استغلال الشاب الغني للفتاة الفقيرة، ورغبتها في أن يمارس عليها سطوة ثرائه ومكانته. وقد تستغل الفتاة متواضعة الحال جموح الشباب لتحصل على ما تريده من مال عن طريق العلاقة التي تعد بالنسبة لها فرصة للحراك الاجتماعي الرأسي. وقد أجرى عالم الاجتماع الأمريكي فيكتور جوناث دراسة أجراها على أساس افتراض حول الأولويات التي يعتمد فيها كل من الزوج والزوجة، وكذلك ما يحبه كل منهما في الآخر.. وما يتمناه. وأكدت هذه الدراسة أن 63% من النساء يعتمدن

في الأساس الأول على قدرة العريس على الإنفاق حتى إن كانت تعمل وتكتسب، فإنفاق الزوج على امرأته وبيته دليل على تحمله لمسئولية الحياة الزوجية.

هذا وقد ذكرت نسبة 24% من الزوجات أنهن يحبن في أزواجهن ما يحققونه لهن من زهو أمام الأخريات. فهو الزوج اللامع والمتألق طوال الوقت ويعتبر نجاح الزوج أحد أهم متطلبات الحياة السعيدة، حيث يوفر لهن مادة خصبة للتباهي.

أما 13% الباقية من الزوجات فقلن أنهن حل المشكلات ورسم السياسة العامة للحياة الزوجية باعتبار الرجل من وجهة نظرهن هو الأقوى والأقدر على تذليل كافة الصعاب، وحل المشكلات التي تواجههن سواء التي تخص البيت، أو حتى تلك التي تخص علاقتهن بزملاء العمل أو جيران السكن فالرجل هو حلال العقد.

التكافؤ في النفوذ والسلطة:

وعلى نفس النحو من المستحسن أن يكون هناك تقارب بين الأسرتين المتصاهرين في النفوذ والسلطة، فلو أن فتاة من أسرة على جانب كبير من النفوذ والسلطة، فإن غيرها من الأسر سوف تخطب ودها، خاصة وأن الأسرة ذات النفوذ لا تجد في نفسها حاجة لأن تتحالف مع أسر ضعيفة النفوذ فقيرة من أجل المصاهرة.

وليس معني ذلك وجود تطابق في هذه المستويات. ولكن المقصود هو الالتقاء عند درجات وسط بينهما ليست مستحيلة.

نظرية التكامل الاجتماعي:

تقوم هذه النظرية على أساس التكامل بين الزوجين، بحيث أن كل طرف يكمل الطرف الآخر، فإذا كان أحدهما طموحاً، يكون الآخر متواضع الطموح وإذا كان الواحد متسرعاً يكون الثاني أكثر روية. وهكذا يفتش الرجل عن الزوجة التي تختلف شخصيتها عن شخصيته.

ولعل هذا المنظور المتكامل هو الذي جعل الناس يطلقون على المرأة النصف الآخر، أو النصف الحلو المكمل للرجل.

نظرية التقارب المكاني:

وللتقارب المكاني أهمية وظيفية في لقاء وتعارف الشباب. وقد يبني الاختيار للزواج على أساس التقارب المكاني، أي في نطاق الجيرة، فالمنطقة السكنية هي نطاق جغرافي محدد يتيح الفرصة للقاء وتعارف الشباب. ويستطيع الرجل أن يختار منه زوجته. وقد يتأني ذلك عن طريق الزمالة في العمل، أو المشاركة في النشاط الاجتماعي أو الثقافي أو الرياضي. وتدل الشواهد على أن الناس يتزوجون ممن يلتقون بهم وهؤلاء يعيشون عادة بجوارهم سواء في المسكن أو العمل.

الأسلوب الوالدي في الاختيار:

يسمح هذا الأسلوب بتدخل الوالدين أو الأقارب مثل الجد أو العم أو الخال في عملية اختيار شريك حياة ابنهم أو ابنتهم. وهم في وجهة نظرهم يعتبرونه الأفضل. ولا يعطي للعروسين فرصة للتدخل في هذا الموضوع. وقد يرتب الآباء للزواج وفي نفس الوقت يعطون ابنهم أو بنتهم حق الاعتراض. كما أنه من الممكن أن يقوم الشاب أو الفتاة بالاختيار ويمنحان والديهما حق الاعتراض.

ويؤكد الأسلوب الوالدي في الاختيار للزواج دائماً، الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ولكنه نادراً ما يعطي أدنى اهتمام إلى عاطفة الحب، أو الصلات الشخصية الحميمة التي قد تربط بين الأبناء المقبلين على الزواج.

والسعادة الشخصية ليست بالشيء المهم بالنسبة لهذا الأسلوب في الاختيار، وهي إن أخذت في الاعتبار، فعلي أنها شيء ثانوي ليس إلا، حيث يسود الاعتقاد بين الآباء والأقارب أصحاب اليد الطولي في الاختيار للزواج، إن الحب هو أحد

الأسباب التي يحققها الزواج، أي أن عاطفة الحب تنمو تدريجيًا بين الزوجين بعد الزواج لا قبله.

وقد كان النسق الوالدي في الاختيار للزواج، هو المألوف في الماضي كما أنه لا يزال الأسلوب المنتشر للاختيار في الزواج، في المجتمعات الشرقية، وهو يزدهر بعامة في تلك الثقافات التي تكون الأسرة هي عماد تنظيمها الاجتماعي. هذا ويُشعر اختيار الأهل المتزوج بأنه لم يشارك في هذا الاختيار، وبالتالي يتولد عنه إحساس باللامبالاة، ويلقي بمسئولية أية مشكلة على اختيار أهله.

الأسلوب الذاتي أو الشخصي في الاختيار للزواج:

يقبل تدخل الأهل أو الوالدين في هذا النسق، وكثيرًا ما يكون تدخلهم صورًا فقط، أولاً يتدخلون ويعتبر اختيار الشريك في هذا النسق مسألة شخصية، ويكون رأي الآباء استشاريًا فقط، كما أنه ليس من الضروري استشارتهم في أمر زواج الأبناء، وإن كان من المستحسن أن يكونوا على علم به.

فمن الشائع في الولايات المتحدة أن يبلغ الأبناء والديهما بأنهم يرغبون في زواج من شخص معين، ومن المحتمل أن يبلغوهما بأنهم قد تزوجوا فعلاً من شخص بعينه. وقد يحدث أن يستشير الأبناء والديهما قبل أن يقدموا على الزواج. والأمر هنا لا يعدو الاستشارة.

التواعد والتلاقي:

كانت العلاقة بين الفتى والفتاة في الماضي مقيدة إلى حد بعيد، حيث كانت العلاقات الاجتماعية بين الجنسين بوجه عام محددة، وكان هذا التحديد يرجع إلى أسباب عديدة منها:

1- أن أدوار الجنس كانت متميزة بوضوح عما هي عليه الآن، فالرجل الشاب يعد لدوره المهني المستقبلي عن طريق والده أو الذكور البالغين الآخرين في الأسرة،

كما كانت الفتاة الشابة تعد لدورها كزوجة وأم ومديرة منزل عن طريق والدتها أو النساء البالغات الأخريات في الأسرة.

2- إن وقت الفراغ كان أقل بكثير مما هو عليه الآن، وإذا وجد فإنه يقضي مع جماعة من نفس النوع أو مع الأسرة.

3- إن اختيار شريك الحياة كان لا يتم من خلال التفاعل العاطفي بين فردين، ولكنه غالبًا ما يكون مدبرًا عن طريق الوالدين أو أفراد متقدمين في السن في المجتمع.

هذا وقد كان ينظر إلى احتياجات ورغبات الفرد في معظم مجتمعات العالم تقريبًا كجزء من احتياجات الأسرة الكلية ورغباتها، ولما كان للآباء دور كبير ومهم في عملية الاختيار الزواجي، فإن «لقاءات» الشاب والفتاة قبل الزواج أو الخطبة «على الأقل» لا توضع في الاعتبار. أما اليوم فإن احتياجات الفرد وأعباءه تعتبر قائمة بذاته دائمًا وله أهميتها القصوى عنده، مما يجعله يسعى إلى تحقيقها أولاً بغض النظر عن احتياجات الأسرة ككل.

ويظهر هذا الاتجاه بشكل واضح في نمط الأسرة الحضرية، حيث يتجه الفرد إلى الاختيار الزواجي الذي يتفق مع احتياجاته النفسية الخاصة، وحيث يسود الآن اعتقاد شديد بأن هذا يؤدي إلى سعادة شخصية عظيمة. ولهذا أصبح هناك التأكيد على العامل العاطفي أكثر من العوامل العملية التي ترجع إلى الاحتياجات الواسعة للأسرة.

إلا أنه من الجدير بالإشارة إليه هنا أن التحول من الضبط الأبوي أو الرقابة الأبوية Parental control إلى حرية الفرد في الاختيار لم تقض تمامًا على سلطة الوالدين، حيث ما زال الوالدان وبدرجات متفاوتة يمارسان التأثير على أبنائهما، وخاصة في المجتمعات الشرقية والنامية. ولكن نظرًا لتضاؤل الرقابة الأبوية في العصر الحديث في عملية الاختيار الزواجي بوجه عام، فإن مقدار الوقت الذي

ينفق في العلاقات الاجتماعية التي تسبق الزواج يتزايد باستمرار، وهكذا أصبح التواعد «أي اللقاء» بين الفتى والفتاة علاقة غير مباشرة للاختيار الزواجي المستقبلي، إلا أنه عادة يحاط بالسرية، حيث يسود اعتقاد بأن الاختيار الزواجي هو قرار خاص Private decision. وقد تأثرت فكرة السرية في مثل هذه العلاقة الثنائية إلى حد كبير بسبب تزايد الاعتماد على (خارج المنزل) لإشباع الاحتياجات الترفيهية، فالترفيه كان محصوراً في الماضي داخل نطاق الوحدة الأسرية ولكنه الآن ونظراً لتطور وسائل الترفيه التجارية فقد أصبح الوقت الذي يقضيه الشباب في المنزل قليلاً للغاية.

وهناك عامل آخر ارتبط بالتححر النسبي من الوالدين، وهو الحرية التي حصلت عليها المرأة في العصر الحديث، فالتواعد ما كان يتم بصورته الحالية إذا كانت الحرية من حق الذكر فقط. لكن حصول المرأة على حق العمل في المهن المختلفة، وفي استكمال تعليمها، وفي مساواتها القانونية بالرجل، والسماح لها بحرية أكبر في علاقتها الاجتماعية جعلها تطالب في كثير من المجتمعات الآن بحرية، أي في إنشاء العلاقات التي تسبق الزواج. وجدير بالذكر أن المجتمعات الأوروبية والأمريكية لا تنكر على المرأة نفس الحقوق التي للذكر في الحب والعلاقات الجنسية التي تسبق الزواج، بعكس الحال في المجتمعات الشرقية التي تغض الطرف عن علاقات الرجل الجنسية قبل الزواج بينما ترفض بشكل قاطع أي نوع من العلاقات بالنسبة للمرأة.

وعموماً فالقواعد أو ضرب المواعيد للقاء يعتبر عادة غريبة أساساً. ولكن بدأت تظهر حالياً في المجتمعات الشرقية نتيجة للاتصال الثقافي بين المجتمعات المختلفة عن طريق وسائل الإعلام والسينما وسفر الشباب للخارج والتعليم وخروج المرأة للعمل.. الخ.. ويعتبر الموعد أو التلاقي Date غاية في حد ذاته، وينظر إليه كنوع من الترفيه، وقد يتوقف تكراره بعد فترة قصيرة من الوقت، وقد

ينتهي عند المقابلة الأولى، ولكن في حالة تكراره فإنه يتحول إلى علاقة من نوع جديد. وتميل الأسر المحافظة إلى الموافقة علي التواعد بين الخطيبين مع التشديد على أن يكون ذلك في الأماكن العامة المأهولة بالرواد كالحداثق، وألا تتأخر الفتاة حتى ساعة متأخرة من الليل، وغالبًا ما يصحبها في ذهابها إلى مكان التواعد أخوها أو أختها التي تصغرها في السن. وتراقب الأم بعناية مواعيد خروج ابنتها وعودتها من لقائها مع خطيبها الذي عادة ما يقوم بإحضارها بنفسه إلى منزلها في الموعد المحدد لها من الأسرة. ويعد التزام الفتى بمثل هذه الأنماط السلوكية مؤشرًا طيبًا على جديته في الارتباط بالفتاة، ودليلاً على اهتمامه بالمحافظة على سمعتها وسمعة أسرتها.

ويبدأ التواعد بين الفتى والفتاة عادة بأن يعرض عليها الخروج معه لتمضية بعض الوقت في رحلة أو لمشاهدة فيلم سينمائي أو للتنزه. ويقوم الفتى بعد موافقة الفتاة إذا كان من أسرة تعتنق القيم الغربية أو بعد موافقة أمها أو أبيها إذا كانت من أسرة محافظة بالحضور إلى منزلها لاصطحابها إلى المكان الذي يقصده، ثم عليه أن يعيدها بعد ذلك إلى أسرتها ويظل مسئولاً عنها طيلة الوقت الذي تمضيه معه.

وليس الغرض من التواعد هو أن يمضي الفتى والفتاة وقتًا سعيدًا فحسب، وإنما هناك وظيفة كامنة له وهي أنه يساعد الفتى خلال ذلك الوقت على إقناع فتاته بأنه الشخص المناسب لها. وأنها ستلقي في حياتها معه كل رعاية، ومن ثم سيكون زواجهما في المستقبل مشروعًا ناجحًا بمعنى الكلمة. ويعتبر فشل الفتى في نقل هذه الرسالة إلى فتاته عاملاً مهماً في فسخ الخطوبة وعدم إتمام الزواج، ويكشف التواعد أيضًا عن كثير من طبائع كل طرف أمام الآخر، من ذلك على سبيل المثال، ميل الفتى إلى التقدير واتصافه بالأنانية وحب الذات والجبن وغير ذلك من الصفات التي لا يمكن ملاحظتها إلا من خلال التفاعل الاجتماعي الذي يتم في مواقف اجتماعية متعددة.

ويعد اللقاء الأول بين الفتى والفتاة، سواء كان تحت إشراف أسرتيهما أو خارج نطاق المعرفة الأسرية، حدثاً مهماً قد يدعم العلاقة بينهما أو يقوّضها. ويعتمد نجاح هذا اللقاء على ما يصدر عن كل منهما من سلوك. وبوجه عام، من المفضل أن يبدأ الفتى اللقاء بالتعريف المختصر عن نفسه وعن أسرته، ثم يطلب من الفتاة أن تعرفه بنفسها وبأسرتها، على أن يدور الحوار بينهما بعد ذلك على الخبرات والتجارب الخاصة بكل منهما مع مراعاة أن يهتم الفتى بالتأكيد على أدق أدوار الزواج.

الحب

غالباً ما يستند الزواج في الحالة السابقة على توافر مشاعر الحب بين الفتى والفتاة قبل الزواج. فقد تنشأ علاقة الحب بين فتى وفتاة عندما يرى كل منهما الآخر المثال الذي يبحث عنه. ولا شك أن الحب مطلوب فهو يساعد الزوجين على التوافق ومواجهة صعوبة الحياة. ويتجلى عنصر الحب بوضوح عندما تصرح فتاة بقولها: إنني لا أستطيع أن أتزوج إلا شخصاً يحبني وأحبه. فالحب يؤكد توافر العاطفة بين فردين كل منهما تجاه الآخر. ويؤكد بعض الباحثين أن الحب ضروري للزواج، إذا تزوج الناس طبقاً للمعايير التي ورثوها عن آبائهم ستكون النتيجة انتشار نوع من التمسك بالتقاليد العتيقة، الأمر الذي يخنق أي نمو في الشخصية ويقضي على أي تطوير في العلاقات بين الأشخاص. ولا شك أن الحب مطلوب ولكن بشرط أن يكون متبادلاً بين الطرفين. وهنا تبدو مقولة تقول: خذي اللي يحبك ولا تأخذي اللي أنت بتحبيه. ومن العيب أن تستمر فتاة في الاتصال بفتى أحلامها مرة وعشر مرات دون أن يتصل هو بها أو يسعى لرؤيتها. والحب يمكن أن يحدث هزة واضحة في البناء الاجتماعي، ذلك أنه إذا لم يتم

التحكم في مشاعر الحب وضبطها فإنها قد تؤدي إلى زيجات غير متكافئة ينجم عنها خلل في الترتيب الطبقي للمجتمع واختلاط في الأنساب والسلالات. وتتكفل المجتمعات بوضع الضوابط التي تحول دون حدوث ذلك الخلل. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال: يقوم الوالدان وجماعة الأصدقاء بممارسة تأثير على الفرد لتضييق نطاق اختياره لشريكة حياته، بحيث يتم هذا الاختيار في إطار ما يوافقون عليه اجتماعيًا. بعبارة أخرى، يقوم الوالدان بالتحكم في علاقات الحب وما يمكن أن تسفر عنه من نتائج تؤثر على هيكل البناء الاجتماعية من خلال مراقبتهم لشبكة الاتصالات غير الرسمية لأبنائهم، والعناية باختيار الحي السكاني الذي يعيشون فيه، وانتقاء المدارس التي ألحقوهم بها، والإشراف على الحفلات التي يقومون بتنظيمها لإبعادهم عن الاختلاط ببعض الأشخاص غير المرغوب فيهم - من وجهة نظر الآباء - من الذين ينتمون إلى جماعات دينية أو عرقية مختلفة، أو ممن لهم اتجاهات ثقافية لا يوافقون عليها. ولما كان الأبناء لا تنهيأ لهم الفرصة للتعرف إلا على الأشخاص الذين يريدون الآباء لهم أن يتعرفوا عليهم، فإن مشاعر الحب غالبًا ما تنحصر في دائرة الأشخاص التي رسمها الآباء.

ويعارض بعض الآباء هذا الاتجاه بقولهم أن الحب بين الزوجين يتولد عن المعاشرة الطيبة بعد الزواج ويبرهنون على قوة حجتهم بفشل زيجات كثيرة قامت على الحب وحده، فليس بالحب وحده يحيا الإنسان، فهناك الخبز الذي هو أكثر أهمية من الحب، وقد تفرض الاعتبارات العملية في المجتمعات التي تعاني من أزمت اقتصادية طاحنة أن تتخلى الفتاة عن معيار الحب في اختيار شريك الحياة وتبني اختيارها على فكرة التوافق أو الانسجام بين شخصيتها وشخصية زوج المستقبل.

وقد تبين أن الزواج الذي يستند إلى معيار الحب فقط، ينتهي في كثير من الأحيان بالفشل؛ ويرجع هذا إلى أنه زواج يستند إلى عنصر واحد هو الحب. أما بقية العناصر الأخرى فلم توضع في الاعتبار؛ مما يساعد على عدم الاستقرار الزواجي، وبالتالي ارتفاع معدلات الطلاق.

وعلى ذلك فإن الأفضل هو في التوسط والاعتدال. فرأي الشباب مهم ولا بد من إشراكهم في الاختيار والإجراءات حتى يشعروا أنهم طرف أساسي في تقرير مصيرهم. وفي المقابل يجب أن يعرض الشباب شريك حياتهم على الأسرة.

* * *

الاختيار الزواجي في المجتمع المصري

تختلف عمليات الاختيار الزواجي في المجتمع المصري تبعاً للطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الشباب المقبل على الزواج. كما أن درجة الحرية تتفاوت من طبقة لأخرى. فالأفراد في الفئات العليا يؤمنون بضرورة تبادل الحب بعد التعارف على الأقل قبل الزواج، وقد ظهر هذه الاتجاه نتيجة للتغيرات الاجتماعية التي تعرض لها المجتمع. ذلك لأن إتاحة الفرصة أمام الفتيات لتلقي العلم ووجودها إلى جانب الشباب في ميادين التعلم والعمل خلق ظروفًا متعددة للتفاهم والحب قبل الزواج، ومع ذلك يميل معظم أفراد الطبقة العليا إلى أخذ رأي والديهم عند الزواج واضعين في أذهانهم اعتبارات كثيرة مثل اسم الأسرة والأصل العريق والمستوى الاقتصادي المرتفع الذي يسهم الآباء في الوصول إليه. ويلاحظ أن أفراد هذه الطبقة يعتبرون أنفسهم من «طبقة الصفوة» أما أفراد الطبقة المتوسطة فهم يميلون إلى المحافظة والتطلع في نفس الوقت، إلا أنهم يتزوجون أكثر من غيرهم بفتيات ينشئن معهن علاقات زمانة أو عمل وهم في العادة متواضعون في مطالبهم، ولكن يلاحظ أن مفهوم الاختيار الزواجي الحرية عند الطبقات الدنيا عدم وجود عنصر القسر أو الإكراه على الزواج. وهناك اتجاه يؤيد إعطاء حرية أكبر نسبيًا للقاء الخطيب وقد دلت أبحاث كثيرة أنه ما زالت نسبة كبيرة من الزيجات تتم عن طريق الوالدين والأقارب خاصة بين الفئات الفقيرة، كما أن الكثيرين يرفضون الاعتراف بأن زواجهم كان عن طريق الحب لأن تقاليد المجتمع المصري والأسرة المصرية بوجه عام وحتى اليوم لا يشجع ارتباط الفتى والفتاة عن طريق الحب الرومانتيكي.

أما في قرى الريف، وفي صعيد مصر، فما زالت ألوان التعبير العنصري هي السائدة رغم انخفاض نسبته نتيجة انتشار وسائل الإعلام لاسيما التلفزيون خاصة في قرى الريف، وفي صعيد مصر، ففي قبائل البدو في شبه جزيرة سيناء ترفض بعض القبائل التزويج بقبائل أقل في المستوى الاجتماعي. بل يوجد داخل القبيلة

الواحدة عائلات ترفض أن تزوج بناتها لعائلات أقل مستوى رغم أنهم يشتركون جميعاً في النسب نفسه. وهناك قبائل ترفض التزويج من خارجها حتى لو كانت القبائل الأخرى توازيها في المستوى.

وتوجد هذه الظاهرة كذلك في قرى الريف، وفي الصعيد، فهناك عائلات تتمسك بالألا يتم الزواج من خارج العائلة خاصة بالنسبة للبنات، حتى لا يخرج ما ترثه من عائلتها إلى عائلة أخرى إذا ما تزوجت منها بينما يمثل الولد العصب الذي يأتي بالميراث ولا يخرج به. والفتاة في الريف وفي الصعيد ليس لها الحق في أن تبدي رأيها في العريس أو ترفضه، وهو زواج عائلي، وليس فردياً، فهو يتم بين عائلتين متساويتين في المستوى، وليس بينهما أي نوع من الخصومات.

وتتحكم التقاليد العنصرية في الزواج عند أهل النوبة. وهم مجتمع مغلق يتم فيه الزواج من داخل المنطقة. إلا أن نقلهم من مناطقهم الأصلية بسبب الآثار والنوبة قد خفف إلى حد كبير من هذه العنصرية. إذ وقعت حالات زواج بين نوبيات أو نوبيين وبين غيرهم من خارج المجتمع النوبي.

أما في مناطق قنا وسوهاج فنجد قبائل عربية كالهوارة والأشراف ترفض تزويج بناتها من خارجها حتى لو تزوجن شاباً من نفس القبيلة، وأقل منهن في المستوى التعليمي⁽¹⁾.

مرحلة الخطوبة:

الخطبة موجودة في كل المجتمعات في العالم، وإن اختلفت أشكالها، إذ نادراً ما يحدث الزواج فجأة أو بدون تمهيد. وتبدأ الخطبة بتقديم خاتم الخطبة أو الشبكة،

(1) جريدة العروبة، العدد 329 في 12/1/1999 ص 12.

وهي عادة من معدن نفيس كالذهب والماس، وتتفاوت قيمتها تبعًا للطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها العروسان.

ويرمز خاتم الخطبة والشبكة إلى جدية العلاقة والرغبة في إتمام الزواج. ومع ذلك فهي ليس لها اعتبار شرعي وليست ضمانًا نهائيًا لإتمام الزواج. فكثيرًا ما تنفك الخطوبة ويصبح الطرفان في حرمة الارتباط المبدئي، بدون أن يترتب على ذلك أية إجراءات شرعية. وتسبق الخطوبة مرحلة عقد الزواج. وتعد مرحلة تحضيرية تهدف إلى توثيق العلاقات بين أسرتي الزوج والزوجة، ووضع أسس الحياة الزوجية، والاتفاق على المبادئ والاتجاهات العامة التي تسود هذه الحياة، والخطبة هي الوسيلة الوحيدة المقبولة من الأسرة والمجتمع للتعارف بين الفتى والفتاة. ومع ذلك فيتخللها الحذر المتبادل، والذي قد يصل إلى درجة التشكك.

والملاحظ أن هذه المرحلة الإنشائية تختلف في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري. ففي الريف لا تطول عادة هذه المرحلة ولا تتاح الفرصة للخطيبين أن يلتقيا أو يدرسا طباعهما وعاداتهما وميولهما. لأن التقاليد الريفية لا تتيح مثل هذه الاتصالات إلا في أضيق الحدود وفي المناسبات الرئيسية. ولذلك فإنه من الصعب تكوين رأي واضح عن مستقبل الحياة الزوجية إذ تصبح هذه الحية رهينة المصادفات والمشئآت. فقد يسعد الخطيبان بحياة زوجية مستقرة هادئة؛ وقد تصبح حياتهما جحيما لا يطاق، أما في المدن فحيث الاستنارة واتساع الأفق الثقافي والتحرر من خشونة التقاليد وأحكام العرف؛ فإن معظم الأسر تتيح للخطيبين الفرص لتبادل وجهات النظر والاتفاق على المسائل المتصلة بمستقبل الحياة الأسرية حتى تقوم هذه الحياة على فهم واضح وتقدير سليم بعيد عن التغيرير والمظنة.

مرحلة التعاقد:

تبدأ هذه المرحلة بعقد الزواج بصفة رسمية. وتعتبر بدء الحياة الزوجية وتنفيذ

المرحلة الإنشائية. وتكون بدايتها قضاء شهر العسل حيث يعيش الزوجان معاً، ويتعاشران معاشرة شرعية وقائمة في فراش صحيح.

وتعتبر هذه المرحلة من الناحية الاجتماعية أدق أدوار الزواج، إذ تكشف المعاشرة عن درجات متفاوتة من الاختلاف بين النموذج المثالي الذي رسمه كل منهم في رأسه، والواقع الاجتماعي الذي يعيشانه، حيث يبدأ كل من الزوجين في الاصطدام بحقائق كان لا يرانها من قبل في شريك حياته.

مرحلة الإنجاب:

وهي في الحقيقة العهد الذهبي للأسرة؛ عهد الاستقرار والفهم الصحيح للحياة الأسرية والإدراك المباشر لمسئولياتها. لأن الروابط الأسرية قد تأكدت في نفوس الزوجين بعد إنجاب الأطفال، حيث تظهر مشاعر وإحساسات كانت كامنة في الطبيعة الإنسانية. وتحدد الأوضاع والمصطلحات الاجتماعية المتعلقة بالأبوة والأمومة وقرابة المصاهرة والرضاع وطبقات المحارم وما إليها من الظواهر الاجتماعية المتعلقة بقيام الأسرة. وتظهر في هذه المرحلة الحاجة إلى تنشئة الأطفال اجتماعياً.

ومن أهم سمات هذه المرحلة:

- 1- تدريب الأطفال على تحمل المسؤولية والشجاعة والاعتماد على النفس.
 - 2- تشجيع الأطفال على التحصيل الدراسي والنشاط العقلي بصفة عامة.
 - 3- ترسيخ قواعد الضبط الاجتماعي في الأسرة من عقاب وثواب.
 - 4- مساعدة الأطفال على اكتساب خبرات اجتماعية خلال اختلاطه برفاق اللعب وجماعات الأصدقاء، حيث تتسم العلاقات بين الأطفال بالأخذ والعطاء والتعاون مما يؤثر على نموهم الاجتماعي تأثيراً كبيراً.
- وفي هذه المرحلة تواجه الأسرة كثيراً من المشاكل الداخلية والخارجية. الأولي

مثل مشاكل السكن والخدم والحموات وشئون الميزانية. والثانية مثل إلحاق الأولاد بالمدارس والمواصلات وشئون العلاج.

مرحلة السكون والاستقرار: وهي العصر الفضي من حياة الأسرة. وفيها يكبر الأولاد ويصبحون عناصر منتجة ويستطيعون الاعتماد على أنفسهم. كأن يصبح الولد موظفًا أو عاملاً أو تاجرًا أو قائمًا بأي عمل يغنيه، وكأن تصير البنت زوجة أو تشغل عملاً شأنها شأن الرجال، وفي هذه الحالة يتحرر الوالدان من الأعباء الثقيلة والهموم البالغة التي طالما أثقلت كاهلها فيخلدان إلى الراحة والاطمئنان ويشعران بالسعادة نحو غربيهما؛ وينتظران البر والتكريم في شيخوختهما. غير أن كثيرًا من الأسر لا تخلو من مظاهر العقوق فيقاسي الأبوان من حالات القطيعة والعوز؛ مما يثير الغضب والنقمة على ناكري الجميل. وقد حفظت الشرائع والقوانين الوضعية للوالدين حق الرعاية في كبرهما ونصت في دستورهما الأسري على ما ينبغي اتخاذه حيالهما إذا لجأ إلى القانون⁽¹⁾.

الأسرة بعد كبر الأبناء:

يكبر الأبناء ويتزوجون ويخرجون من بيت أسرة التوجيه إلى الأسرة النواة. وتفرض ظروف الحياة واقعًا جديدًا يتمثل في انشغال الزوج الذي يكون على قمة تدرجه الوظيفي أو مشغولًا بأعماله المزدهرة، وفي حين تظل الزوجة وحيدة معظم الوقت تعاني مشاعر الفراغ والإحباط. وتشهد ساحات العمل الاجتماعي مثل الجمعيات الخيرية والأندية أنشطة كثيرة تقوم بها سيدات متقدمات في العمر لشغل أوقات فراغهن بسبب زواج الأولاد وانشغال الزوج.

ومع كبر الأولاد ومرور السنوات على الحياة الأسرية تطرأ تغيرات كثيرة على بناء الأسرة وعلاقات أفرادها نلقي الضوء على بعضها لتحديد أبعادها والآثار المترتبة عليها.

(1) د. مصطفى الخشاب. دراسات في علم الاجتماع العائلي ص 52-55.

ومع قدوم أول حفيد يصبح التسليم بالشيخوخة أمرًا لا مناص منه. وكثيرًا ما نسمع من بعض النساء قولهن أن زواج أبنائهن جعلهن يكبرن قبل الأوان، وقد تصر المرأة منهن على الإنجاب وقد جاوزت الأربعين عامًا لتوهم نفسها ومن حولها أنها مازالت في سن الخصوبة ولم تعد عجوزًا عقيمًا. وتبدو مثل هذه المشكلات أكثر وضوحًا عندما يتزوج الابن ويأتي بزوجه الشابة للعيش مع أمه في مسكن واحد. فتحاول الأم أن تتغلب على شعورها بفقدان أو تساؤل دورها الاجتماعي ببسط مزيد من السيطرة على الابن وزوجته. وإذا كانت الزوجة الشابة لديها ميول للعيش معيشة مستقلة داخل المسكن الذي توجد فيه أم زوجها، يكون عليها أن تواجه مشكلة إصرار الحماة على بقاء بناء القوة في صالحها.

إنهاء الحياة الزوجية بالترمل:

تنتهي الحياة بوفاة أحد الزوجين. وهذه النهاية المؤلمة تعني أن تلك الحياة المشتركة قد انتهت إلى الأبد. وترمل المرأة يمثل مشكلة معقدة بالنسبة لها وخاصة إذا كانت قد تجاوزت العقد الرابع من عمرها. ففي هذه المرحلة العمرية تفقد المرأة قدرًا كبيرًا من نضارتها. ومن النادر أن تتزوج مرة أخرى لتبدأ حياة زوجية جديدة.

بالإضافة إلى ذلك، في هذه السن المتقدمة يبدأ الأولاد في الاستعداد لمغادرة المنزل للزواج أو للعمل واحدًا تلو الآخر ليتكوا أهمهم تعاني الوحدة والفراغ. وإذا كانت هذه الأرملة من غير العاملات، فليس من الممكن أن تجد فرصة عمل ملائمة لها مما يضاعف من مشاكلها الاجتماعية وخاصة إن لم يكن زوجها قد ترك لها ما يكفيها مئونة طلب المساعدة المالية من الآخرين.

أما حادث الترميل بالنسبة للزوج فهو أقل وطأة، إذ يستطيع الرجل في سن الأربعين أو الخمسين أن يجد زوجة مناسبة ليستأنف معها حياة زوجية جديدة وخاصة إذا كان متمتعًا بصحة جيدة ولديه من المال ما يساعده على الحياة في يسر. ولكن زواج الأرملة مرة ثانية لا يتم دون اعتراض شديد من أبنائه الكبار وخاصة

إذا كان هذا الزواج يحتمل أن يثمر عن ميلاد أخ لهم يشاركهم في ميراثهم المتوقع من أبيهم. وتحفل المحاكم بكثير من القضايا التي يحاول فيها الأبناء إثبات سفه آبائهم لزواجهم في سن متقدمة وذلك لتأمين حقهم في مال أبيهم. ولا يجد الناس بوجه عام غضاضة في زواج الأرملة الذي ينبغي أن يجد من يرعى شئونه وشئون أبنائه.

وإذا كان رفض الأبناء زواج أبيهم الأرملة شديداً فهو يكون أشد بالنسبة لأهمهم التي لا يقبلون، وهي في سن متقدمة، أن تصبح زوجة رجل آخر. وتتصاعد حدة الرفض إذا كانت الأم ثرية وذلك خشية أن يستحوذ زوجها الجديد على ما لها ويحرمهم مما يرون أنه حقهم الشرعي. وبوجه عام، يبنى الناس اعتراضهم على زواج الأرملة على أساس أن زواجها يتناقض مع قيم الوفاء لذكرى زوجها السابق.

والواقع أن استئناف الرجل أو المرأة لحياة زوجية جديدة بعد وفاة شريك الحياة الأول مسألة يجب أن تترك لتقدير أصحاب الشأن دون التدخل من أحد، فالمرأة أو الرجل أقدر من غيره على تحديد مقدار ما يستطيع أحدهما تحمله من آلام الوحدة والفراغ. ويمكن تسوية الحقوق المالية للأبناء، الذين يرون في زواج أمهم أو أبيهم تهديداً لميراثهم، بطريقة تبعث في نفوسهم الطمأنينة من هذا الزواج، فالهوى الجامح والطيش وسوء التقدير الذي قد يصيب المرأة أو الرجل في أواخر العمر يبرر تدخل الأبناء بطلب الحجر على تصرفات آبائهم أو أمهاتهم. وهو عمل يترك آثاراً غائرة في النفوس كفيلة بتدمير كل الروابط الأسرية⁽¹⁾.

الأسرة والتربية

لا يتميز مصطلح التربية Education كثيراً من مصطلح التنشئة الاجتماعية Socialization. فمن الناحية التاريخية تعني التربية تدريب الصغار تدريباً واعياً حتى يتكيفوا مع المجتمع، وذلك بتحويل المخلوق إلى إنسان اجتماعي يعرف حقوقه وواجباته، وحقوق الغير، ويتكلم بالوسائل الرمزية بدلا من الإشارات

(1) انظر د. السيد عبد العاطي السيد وآخرين الأسرة والمجتمع ص 46-58.

والمصطلحات التي تستخدمها الحيوانات، وهي بعث القيم والمعارف واستمرارها وبقائها. ويتمثل ذلك في مجتمعات ما قبل التاريخ والمجتمعات البدائية والمجتمعات الأمية، حيث يكون التعليم غير رسمي، ويتولى الأقارب والآباء والأخوة والأخوات نقل القيم والمهارات للصغار. فبدون تدخل هؤلاء الأقارب يصبح الفرد كتلة من الهمجية، عارياً بدون ملابس، ولا يعرف لغة ولا ديناً، أو معايير اجتماعية.

وتعني التربية بالمفهوم الحديث التدريب الرسمي عن طريق المدرسة والمتخصصين، وهي التي تحول الطفل الفلاح إلى موظف، والفلاح إلى محامي، والمهاجر الإيطالي إلى أمريكي، والجاهل إلى متعلم.

كلا المفهومين - يعني إعداد الفرد ليكون عنصراً صالحاً في المجتمع. فكل حدث وكل تجربة يمر بها الطفل عملية تربية. ومن ثم فهناك تربية رسمية، وتربية غير رسمية. وعلى ذلك تعرف التربية بأنها نقل تقاليد المجتمع وعادات ومهاراته - أي ثقافته عموماً - إلى أعضائه الجدد، ذلك أن بقاء المجتمع ذاته يتوقف على نقل تراثه إلى الصغار يقول عنها «جون دجوي»⁽¹⁾. أستاذ الاجتماع الأمريكي: «اعتقد اعتقاداً جازماً أن التربية هي الوسيلة الأساسية للتقدم الإنساني، وأنها الأساس التي يجب أن يقوم عليه كل إصلاح اجتماعي».

وتستهدف التربية أن تجعل من الطفل إنساناً كبيراً لا يختلف عن عالم الراشدين المحيطين. فهناك فروق بين نمو الطفل بالمنزل، ونموه في دور الحضانة من حيث ضبط العضلات ونمو الكلام، وتكوين عادات الأكل.

والمدرسة هي وسيلة المجتمع، والمدرس أدواته للأخذ بيد الطفل أثناء نموه، والزج به في التراث الثقافي الهائل ليصاغ ويتشكل. والتعليم هو وظيفة المدرس

(1) السيد محمد بدوي. مبادئ علم الاجتماع ص 356-357.

الأساسية، فهي تمده بالمعلومات والمهارات التي سوف يحتاج إليها لكي ينجح في الحياة. فهي تعلمه القراءة والكتابة والحساب، وتاريخ ميلاده.

وتنمي المدرسة عقل الطفل، وحواسه الخمسة، والتي هي أداة الحصول على المعرفة، كذلك فهي تصقل اتجاهاته وميوله، وتنمي شخصيته وإدراكه وخياله، وتحرره من المنزل، ومن الاعتماد على الغير، كما تعلمه مسئوليات المواطن وترشده إلى اختيار وظيفته في المستقبل.

وتحقق المدرسة للطفل النضج الانفعالي والصحة النفسية والتوافق الشخصي والاجتماعي. فالمدرسة تستطيع أن تقوم بدور مؤثر في مواجهة حاجات التلاميذ النفسية والاجتماعية، وذلك بما توفره للتلاميذ من أنشطة وخبرات مختلفة. كذلك فهي تعطيه القدرة على ضبط النفس وتقدير إنجازاته⁽¹⁾.

وتستطيع المدرسة كذلك علاج السلوك المضطرب والمنحرف لبعض التلاميذ، وذلك بتقوية دافع الانتماء لديهم، وتصحيح مسار سلوكهم بمساعدتهم على تقبل أنفسهم، وتقبل الجماعة بقيمتها ومعاييرها وقواعد سلوكها.

كذلك فإن التربية من أهم وظائف الأسرة، لأنها تنطوي على عملية ترويض الكائن البشري ليصبح مواطنًا صالحًا.

والتربية سواء كانت في المنزل أو في المدرسة لا تثمر الثمرة المرجوة إلا إذا توافرت عدة عوامل، لعل أهمها: توفير العناصر الضرورية للحرص على مقومات الطفولة، وتوفير الأمن للطفل واستقراره المنزلي، والعمل على معالجة حالات التوتر في محيط الأسرة وإنقاذها من عوامل التفكك والانحيار.

والتربية عملية شاقة نظرًا لأن مدة الطفولة عند الإنسان طويلة إذا ما قورنت بغيرها من صغار الحيوانات الأخرى. ولذلك ينبغي أن توفر الدولة للأسرة مزيدًا

(1) See Valeriya Mukhina, Growing up Human, p. 26.

وأنظر د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان. الطفل - دراسة في علم الاجتماع النفسي. ص 97.

من القدرات، حتى تستطيع أن تقوم بوظيفتها التربوية خير قيام، لأن البيت هو الخلية الأولى التي يتلقى فيها الطفل مقومات الحضارة البشرية، وهو المدرسة الأولى. ويختلف مجال ومدى مستوى التعليم، وما يصاحب ذلك من تباين في المصالح والعادات والأذواق والأنشطة التي يقوم بها الأفراد من مجتمع إلى آخر، ففي الدول الغربية يتسم التعليم بأنماط من القيم الأساسية. وفي المجتمعات السياسية التقليدية البسيطة يتضاءل تقسيم العمل، ويقوم ممثلو الجماعة بمجموعة من الأدوار: دينية، واقتصادية، وسياسية في نفس الوقت. ومن ثم لا تظهر الأطوار السياسية المخصصة. وفي الريف، يترك أطفال القرية بيوتهم ويتعلمون في مدارس المدينة لاكتساب قيم ومهارات. ويرجع هذا إلى اختلاف مستوى التعليم في القرية عنه في المدينة. ويتبدى ذلك بدرجة كبيرة في المجتمعات النامية أكثر منه في المجتمعات المتقدمة⁽¹⁾. وتختلف النظرة إلى التعليم في أيامنا هذه عما كانت عليه في الماضي. فنسق المدرسة فيما مضى كان يستهدف مواطنين تتشابه آراؤهم، يتأثرون بطابع واحد. بينما تستهدف المدارس في عصرنا الحالي تكوين الشخصية، وتشجيع التلاميذ على توسيع مداركهم وآرائهم. وهكذا فمدارس اليوم ذات أهمية كبرى للحكومة الديمقراطية التي تتخذ قراراتها في ضوء المناقشة وتبادل الآراء⁽²⁾، حيث يعتبر الفرد نفسه عضواً في النظام الحكومي، عليه واجبات وله حقوق، ويتسابق من أجل معرفة نسقه السياسي، وله

(1) See Morton Davies R. & Vaghan Lewis, Social Mobility and Political change, P. 96. & See Fred Riggs W., Bureaucracy and Political Development in Joseph la Palombara (Ed.) , Bureaucracy and Political Development, p. 135.

(2) N. C. Dexter & E.G. Rayer, Guide to Contemporary Politics, P. 13.

مساهمته فيه، يشارك في الإنتاج، ويدرك ذاته كممثل سياسي مستهدفًا بذلك المشاركة في الحكم، وتقييم ونقد العمل السياسي على كافة المستويات.

وقد ثبت وجود ارتباط بين التعليم وسن الزواج. فكلما انتشر التعليم وازداد اتساعا تأخرت فرصة اختيار الزوجة وكلما ارتفع مستوى الرجل الثقافي والاقتصادي، وارتفعت مكانته الاجتماعية، وكان يتمتع بسمعة حسنة وبيئة اجتماعية ذات سمعة طيبة أيضًا.

أما المرأة فعلي العكس من ذلك، فكلما ارتفع مستواها التعليمي والثقافي قلت فرصتها في الزواج، إلا إذا كانت قد تزوجت قبل التعليم والحصول على الشهادة. أما إذا بقيت دون زواج حتى حصولها على الشهادة الجامعية وما بعدها، فإن فرصتها في الزواج تقل عن الفتاة العادية التي لم تنل هذا الحظ الكبير من التعليم.

ويرتبط التعليم بارتفاع وانخفاض معدل الطلاق، إذ يرى بعض علماء الاجتماع أن إقبال المرأة على طلب العلم وتحررها الاجتماعي والاقتصادي، قد ولد لديها شعورًا قويًا بالتمرد على سلطة الرجل التقليدية، ولكن تبين عند محاولة التحقق من هذا الاقتراض على المجتمع المصري أن 73.9% من حالات الطلاق تقع بين الأميين. وأن 34.9% منها تقع بين الأميات، فإن هذا يعني أن كلما زاد حظ الزوجة أو الزوج من التعليم، ازدادت مسئولياتها نحو أسرته، وكان أكثر ترددًا في قبول هدمها وطلب الطلاق. ويتفق هذا مع ما ذهب إليه بعض علماء الاجتماع من أن المتعلمين والمتعلمات أكثر نفورًا وكرهًا للطلاق، وأكثر من غيرهم كذلك في تحمل الالتزامات الأسرية.

وقد كان من المعتقد أن حصول المرأة المصرية على حقها في التعليم والعمل سوف يعطيها الحرية الكاملة للتعبير عن ذاتها، وتأكيد شخصيتها أمام زوجها المتوحد مع قيم تؤكد سيطرة الرجل وسيادته مما يؤدي بالحياة الزوجية إلى الانحلال والطلاق، إلا أن البيانات الإحصائية تؤكد عكس ذلك حيث تبين أن الطلاق أكثر

حدوثاً بين الأميات وأقل وقوعاً بين المتعلّقات. هذا إلى أن التجربة الثانية في الزواج تبين أنها أكثر تعرضاً للفشل بين الأميات من غيرهم نتيجة للتسرع وعدم تلافي الأخطاء التي وقعت في الزواج السابق. فضلاً عن أنها تتم أحياناً بسرعة؛ لإغاية الزوج السابق. أما التجربة الثانية في الزواج بين المتعلّقات فإنها تكون أكثر استمراراً ولا نقول أكثر نجاحاً. كذلك تبين أن المطلّقين يتشابهون مع المطلّقات، حيث يكون الطلاق أكثر وقوعاً بين الأميين وممن يعرفون القراءة والكتابة وتتعرض الزيجة الثانية عندهم للفشل إذا قورنت بالزيجة الثانية عند المتعلّمين.

* * *

اتجاهات دراسة الأسرة

دراسة الأسرة من أهم الموضوعات التي يقوم علم الاجتماع بدراستها، حتى أن البعض عرف علم الاجتماع بأنه العلم الذي يجعل الأسرة الموضوع الرئيسي لهذا العلم. ومع ذلك تواجه دراسات الأسرة العديد من الصعوبات، نذكر منها أن كل فرد منا عضو في أسرة، وتجعله هذه العضوية يعتقد أن دراسة الأسرة أمر سهل وبسيط. ومن المحتمل كذلك أن يتصور أن أي نسق أسري آخر لا يتفق وأسرته لابد وأن يكون غريباً وشاذاً.

وقد اهتم المفكرون منذ أقدم العصور بدراسة شئون الأسرة للوقوف على طبيعتها وطبيعة مشاكلها. بيد أن دراساتهم لم تعتمد على الوصف والتحليل والرجوع إلى ميدان المجتمع، ولكنها كانت دراسات شخصية نظرية مستمدة من آرائهم الخاصة وأفكارهم الفلسفية، حيث كان الفلاسفة والكتاب الاجتماعيون يعبرون عن وجهات نظرهم وآرائهم خاصة في المسائل المتعلقة بالحياة الأسرية. ولذلك جاءت هذه البحوث أقرب إلى الفلسفة منه إلى علم الاجتماعي الأسري.

حكماء مصر القديمة:

كان النظام الأسري في مصر القديمة من أكثر النظم الاجتماعية استقراراً وتماسكاً واتصالاً بالأرض. ولا غرو؛ فمصر بلد زراعي، ومن شأن الزراعة أنها تؤدي إلى الوحدة والتمثل الذاتي بينها وبين من يفلحها. وانتظمت الأسر القديمة في صورة معاشر وبطون وخضعت للسيادة الأبوية. وكان رب الأسرة هو دعامتها ومظهر القوة فيها. وكانت هذه السيادة الأبوية هي أول مظهر لسيادة القبلية ثم السيادة السياسية الممثلة في فكرة الدولة.

وكانت الأسرة المصرية خاضعة لنظم ومراسم دقيقة في شئون الزواج والطلاق والختان والشعائر الجنائزية والتي وصلت إلينا أخبارها من تراث حكماء قدامى

المصريين. ويمتاز النظام الأسري بميزات ثلاث. السيادة الأبوية، والتربية الأخلاقية والعملية، والحرص على أداء العبادات والطقوس.

وأشادت الكتب القديمة بنظام الأسرة ودعت إلى تقوية أركانه والحرص على مقوماته. وجاءت في صورة إرشادات ووصايا وتعاليم وجاء بعضها في صورة خطرات وتأملات وأسرار ويعتبر المؤرخون هذه الأفكار من أرقى مظاهر حضارة مصر القديمة. وتتمثل هذه الكتابات في: كتاب الموتى؛ نصوص الأهرام؛ نصوص التوابيت؛ تعاليم الوزير بتاح حوتب؛ تعاليم الموظف الصغير آمنوؤبت؛ قصة الفلاح المصري.

وكانت الأسرة وحدة منتجة دائبة العمل: رب الأسرة لابد أن يستيقظ مبكراً ليعد نفسه للعمل؛ والابن لابد أن يطيع ويستمتع لما يأمره أبوه.. وبالرغم من سيادة الرجل فإن المرأة كانت تقاسمه العمل في الحقل والمنزل والصناعة اليدوية البدائية وتتمتع بقسط كبير من الحرية. وكانت تتحلى وتتنزين وتتعطر لأن العطور في نظر قدامى المصريين دواء شاف ومنعش للجسم. وكانت الأسرة واسعة النطاق تنطوي على عدد كبير من التابع والموالي. وقد أوصت التعاليم أرباب الأسرة بحمايتهم والرفق في معاملتهم..

وكانت التربية في الأسرة تركز على مبادئ أخلاقية؛ والأخلاق الحميدة في نظر قدامى المصريين من شأنها أن تطيل العمر وتحقق الثراء «أن الشخص الجشع لن يجد قبراً» وكان على رب الأسرة أن يلحق زوجته وأولاده وأتباعه مبادئ «الماعت». وهي عبارة عن أصول أخلاقية قوامها: الصدق والعدل والاستقامة وحسن المعاملة والنظام.

ومن بين هذه التعاليم والوصايا القديمة يجب عليك أن تعد منزلك وتحب زوجك، املاً بطون أفراد الأسرة بالأطعمة، ووفر لهم الكساء والأغطية. ووفر

لزوجتك العطور لأنه خير دواء لجسدها؛ واجعل قلبها منشرحًا طالما حييت لأنها حقل مثمر لك.

وأتيح في الأسرة المصرية القديمة تعدد الزوجات والطلاق. وأوصت التعاليم خيرًا بالأطفال اليتامى والمترملات والمطلقات. وكثرت حالات تعدد الزوجات وحالات التزاوج بين طبقات المحارم، ولاسيما بين الملوك والأمراء بصفة خاصة. فكان من حق الملوك أن يتزوجوا بأكثر من واحدة. ولم تحدد التقاليد طبقات الزواج. فكان لهم أن يختاروا زوجاتهم من جميع الطبقات. ولكن الزوجة التي تمثل أنقى الفروع والتي تمتاز بالصفة القدسية هي التي تنحدر من أصلاب العائلات الملكية. وكان هذا هو السبب في زواج الأخ بأخته الذي لجأ إليه بعض الفراعنة لتدعيم صفة الفرعون القدسية ولغرض آخر هو التقليل من عدد المتطلعين إلى العرش. وفي كثير من الحالات الزواجة كانت الزوجة الأولى تحتل المكانة القدسية وتمتاز باعتبارات محرمة على الزوجات الباقيات، وتشير الكتابات القديمة إلى التقدير غير العادي والنفوذ الكبير الذي كانت تتمتع به سيدات الأسرة المالكة. فلم تعد المرأة وظيفتها «الإنجاب».. بل أصبحت ابنة إله وزوجة إله وأم إله⁽¹⁾.

* * *

(1) مصطفى الخشاب. علم الاجتماع العائلي ص 8-10.

في الهند القديمة

وفي الهند القديمة خصص الفلاسفة القدامى جانباً كبيراً من تفكيرهم لمعالجة مسائل الأسرة. جاء ذلك في قوانين مانو التي كانت تشيد بفضل الجزاء في حفظ الكيان الاجتماعي واستقرار النظام⁽¹⁾.

وقد خفت حدة التشدد التي بدت في قوانين مانو بظهور الديانة البوذية. وهي ديانة ثورية قامت باعتبارها تحدياً لسيطرة الطائفة البرهمية.

* * *

(1) د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه - تاريخ الفكر الاجتماعي وتطوره ص18.

الأسرة في الفكر الصيني القديم

كونفشيوس

ألمح كونفشيوس الفيلسوف الصيني إلى أهمية الأسرة في النظام الاجتماعي، وارتباط التطور الاجتماعي بتطورها. وكانت دراسته مشبعة بروح الأخلاق الفاضلة، لأن أخلاقية الشعب في نظره هي المطلب الأسمى وغاية الغايات. يقول كونفشيوس⁽¹⁾:

«إن السعادة تسود المجتمع إذا سلك كل فرد سلوكًا صحيحًا كعضو في الأسرة».

وكانت هذه الدعوى الأخلاقية من جانب كونفشيوس رد فعل لضف البواعث الأخلاقية في زمانه وانتشار الفوضى والتيارات الشكية التي وهنت من النظم الاجتماعية وأُنذرت المجتمع بالانحلال.

وكان كونفشيوس من أنصار النظرية التي تقول: «إن الرقي الذاتي هو أساس التقدم الاجتماعي» بمعنى أن المجتمع الفاضل يعتمد على الأسرة الفاضلة. والأسرة الفاضلة تعتمد على الفرد. وفضيلة الفرد تبدو في ثقافته، وأخلاقياته ومبلغ إدراكه لحقائق الأمور. فإذا صلح الفرد في ذاته وأحسن حكم نفسه، استقر النظام في الأسرة، وسهل حكم الدولة وشقت طريقها للتقدم.

وفي رأيه أن الازدهار والهناء يجب أن يتحققا في حالة واحدة فقط هي أن يلتزم المجتمع بالسلوك القويم كأعضاء في أسرة. وكان يقصد بذلك أنه لا يجب على أي فرد أن يخون التزاماته القربانية أو يتهرب منها.

ويضيف كونفشيوس: إن الإلزام الكلي الذي أودعته العناية الإلهية في الكون ينطوي على تقدير خمسة واجبات هي: واجبات بين الملك ووزيره، وبين الوالد

(1) د. سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، ص 99.

والابن، الزوج والزوجة، الأخ الأكبر والأخ الأصغر، والعلاقات المتبادلة بين الأصدقاء، ولا تأتي هذه الواجبات عملياً، وبصورة فعلية إلا عن طريق ثلاث فضائل هي المعرفة، والشهامة «المروءة»، وقوة العزيمة.

* * *

في اليونان القديمة

وفي اليونان القديمة أخذ الفلاسفة الخياليون يرسمون خطأ يوتوبياً Utopia يضمونها طرقاً جديدة لأدوار الأسرة، ويتمثل ذلك في فلسفات أفلاطون وأرسطو.

* * *

أفلاطون

تناول أفلاطون الأسرة في مظهرين هما:

1- تقوم الأسرة في طبقات الشعب، وتأخذ بنظام وحدانية الزوج والزوجة وترتكز على التعاقد المشروع. ويباح الطلاق في هذا النظام. وحدد أفلاطون الاعتبارات التي تؤدي إلى الطلاق حتى لا يتهدم كيان الاجتماع الأسري. وحدد أفلاطون النسل وفق حاجات الدولة، والقدر الذي تسمح به مواردها.

أما الأسرة في طبقة الحراس فتقوم على المبادئ الآتية:

- 1- خضوع الأطفال بنين وبنات لتربية اجتماعية واحدة.
 - 2- تتولى الدولة أمر تربيتهم والإنفاق عليهم طالما كانوا موجودين في أسرة الجندية.
 - 3- المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وتولي الوظائف العامة.
 - 4- حرمان طبقة الحراس من «الملكية» ومن تكوين أسر بالمعنى المعروف.
 - 5- الشيوعية الجنسية في أسرة الجندية، بمنى أن يكون الحارسون حقاً مشاعاً للحارسات.
- وذهب أفلاطون إلى أن المشرفين على نظام الحراسة يتولون في الأعياد القومية والمناسبات السعيدة صياغة عقود زواجية مؤقتة بين الحارسين والحارسات قائمة على شرط الكفاءة حتى تضمن نسلًا ممتازًا من أصلاب ممتازة، وحتى يمكننا أن نتحكم في عملية التناسل فلا نسرف في تضخم عدد السكان، ولا نتزمت فيقل العدد عن الحد الأنسب، ولكن نراعي أن تكون حالات الاتصال الجنسي محققة لحاجة الدولة.

ويرى أفلاطون أن الأم يجب أن تبدأ في الإنجاب منذ سن العشرين وتستمر كذلك حتى سن الأربعين. أما الرجل فيبدأ في سنة الخامسة والعشرين ويستمر إلى الخامسة والخمسين. ويمتنع بعد ذلك عن مزاولة نشاطه الجنسي لأن ثمرات

الشيخوخة تكون فجّة ضعيفة.

ويجب أن يلاحظ المشرفون على نظام الحراسة عدم اتصال الرجل جنسيًا بأصوله (أمه وجدته) وفروعه المباشرة (ابنته وحفيده) وكذلك يحرم على السيدة الاتصال جنسيًا بأصولها وفروعها (الأب والجد؛ والابن والحفيد).

ويوضع الأطفال في مكان واحد ويعهد بهم إلى مرضعات فضليات إذ لا يصح أن ننقل كاهل الحراسة المثالية بمسؤوليات الطفولة والرضاعة والعناية بالنشء وتحول بينها وبين تأدية وظيفتها القومية وهي الحراسة دون غير.

ويجب أن تفرض رقابة فعالية وتتخذ الإجراءات التي تحول دون معرفة الأمهات لأطفالهم حتى لا تشغل المرأة بعواطف الأمومة وتحن إليها⁽¹⁾.

هذا ولم يستسخ اليونان هذه الآراء الغريبة، ولم تقع منهم موقع القبول. ولذلك لم تأخذ طريقها إلى التطبيق العملي، وأصبحت مجرد خواطر وتأملات خيالية تعبر عن رأي صاحبها، ولا سبيل إلى تحقيقها.

* * *

(1) أنظر د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان - الفلسفة الاجتماعية والاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ص 38-44.

أرسطو

يرى أرسطو أن الأسرة هي أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة «إذ من الضروري أن يجتمع كائنات لا غنى لأحدهما عن الآخر. أي اجتماع الجنسين للتناسل. وليس في هذا شيء من التحكم، ففي الإنسان كما في الحيوانات الأخرى والنبات نزعاً طبيعة وهي أن يخلف الكائن الحي يعد موجوداً على صورته» فالاجتماع الأول والطبيعي في كل الأزمنة هو «العائلة» وحيث تجتمع عدة عائلات تنشأ القرية ثم المدينة فالدولة.

وتتألف الأسرة من الزوج والزوجة والبنين والعييد (الأرقاء) وقد عينت الطبيعة المراكز الاجتماعية المختلفة لكل هؤلاء فهي (الطبيعة) الحريصة على بقاء النوع، قد خلقت بعض الكائنات للسيطرة وللسيادة، وبعضها للخضوع والطاعة. فالكائن المزود بالعقل يحكم ويأمر بوصفه سيداً، والكائن المزود بالقوة العضلية والجسمانية ينفذ الأوامر ويخدم كما تخدم الدواب.

وفي ضوء هذه الاعتبارات يضع أرسطو الرجل على رأس الأسرة فهو سيدها. أما المرأة فأقل عقلاً وذكاءً، وليس بصحيح ما يدعيه أفلاطون من أن الطبيعة هيأتها لمشاركة الرجل في الجندية وشئون الحكم. وإنما وظيفتها بحكم الطبيعة هي تربية الأولاد والعناية بشئون المنزل. أما العبيد فيقومون بالصعب من الأعمال ومنفعته تشبه من كل الوجوه منفعة الحيوانات المستأنسة. وعلى هذا النحو تمتاز مصالح عناصر الأسرة.

وللرجل ثلاثة مظاهر للسلطة وهي:

- 1- سلطة السيد: وهي سلطته على أرقائه ويمثلها بالسلطة الدكتاتورية
- 2- سلطة الأب: وهي سلطته على أولاده ويمثلها بالسلطة الملكية.
- 3- سلطة الزوج: وهي سلطته على زوجته ويمثلها بالسلطة الجمهورية.

ويتعين مركز الكائن الأخلاقي تبعاً لإرادته. فالكائن عديم الإرادة (الرقيق أو العبد) ليس فاضلاً في ذاته، أما الكائن الذي يأمر فيجب أن يكون حاصلاً على الفضيلة الخلقية في أكمل صورها. ووظيفته في الأسرة كوظيفة المهندس الذي يأمر. أما الآخرون (العمال والشغالة) فليس لهم من الفضائل إلا بحسب الوظائف التي يشغلونها. وأهم فضيلة في المرأة هي الطاعة. كما أن فضيلة الرجل هي السلطة. ويستشهد بقول الشاعر «صمت متواضع.. هو شرف المرأة».

ويجب أن يكون السلوك في الأسرة قويمًا «لأن فضيلة الأجزاء تتعلق بفضيلة المجموع» بمعنى أن نسبة الأفراد للعائلة كنسبة العائلة للدولة. وتقاس صلاحية الدولة بدرجة أخلاقية عناصر الأسرة. فالرجال عماد الحياة السياسية، والنساء يؤلفن نصف الأشخاص الأحرار؛ والأولاد سيصبحون فيما بعد أعضاء الدولة. ولذلك ينبغي أن تكون التربية متفقة مع أهداف النظام السياسي الأمثل.

ويناقش أرسطو تفصيلات كثيرة تتعلق بالتنظيم الأسري. فيتكلم عن «سن الزواج» قائلاً: بما أن الطبيعة قد حددت قدرة النسل إلى السبعين على الأكثر في الرجال؛ وإلى سن الخمسين في النساء، فينبغي التنسيب إلى هذين الأجلين البعيدين في تحديد الوقت الملائم لبدء الحياة الزوجية. بمعنى أنه لا يصح التبكير في الزواج لأن ذلك يضر بالثمرات التي تجيء منه. ويمكن التثبت من صحة ذلك بما نشاهده في جميع البلاد التي يتزوج شبابها في سن مبكرة إذ إن ثمراتها ضعيفة وهزيلة. وتنطوي ظاهرة التبكير على خطر آخر وهو خطورة الوضع وآلامه بالنسبة للزوجات الصغيرات فكثيراً ما يهلكن في الوضع أو يصبن بأمراض عصبية شديدة.

أما الزواج في سن نامية فهو خير وأبقى، وفيه ضمان لاعتدال الحواس وسلامتها. ويمكن تعيين أفضل سن للزواج بأن يكون الثامنة عشرة بالنسبة للنساء والسابعة والعشرون بالنسبة للرجال. في هذه الحدود يتعين وقت الزواج السليم

بالضبط وهو وقت النضوج واكتمال القوى. وهو أنسب وقت للزوجين لمباشرة التناسل والوفاء بالتزاماته.

هذا وينبغي كذلك تعيين الوقت الذي يجب فيه أن ينقطع الزوجان عن الأنسال. فالرجال المتقدمون في السن شأنهم شأن الأحداث لا يأتون إلا ثمرات ضعيفة، وناقصة جسمًا وعقلًا. وهم من الضعف بحيث لا ينفع فيهم العلاج. ويرى أرسطو أن الإنسان يجب أن ينقطع في الوقت الذي يصل فيه العقل إلى غاية قوته، ونموه. وهذا الوقت في نظره يقع حوالي الخمسين. حينئذ ينبغي أن يكف المرء عن أنسال الأولاد بعد هذا الميعاد بأربع أو خمس سنوات وعليه أن يمتنع عن الاستمتاع بلذائذ الحب وعواطف الأسرة.

وينبغي أن تعني الأمهات طوال مدة الحمل بالتزام نظام معين: يخففن من الغذاء ويتجنبن الكسل. وما على المشرع إلا أن يأمرهن بالذهاب إلى المعبد كل يوم لاسترحام الآلهة المشرفة على الوضع. فإن الأجنة في الأرحام تتأثر بما يتأثر به أمهاتها اللواتي تحملها كما تتأثر الثمرات بالتربة التي تغذيها.

وتكلم في انحلال الأسرة وعرض للخيانة الزوجية ورأى أنها محرمة على الزوجين. فمتى ثبتت تتعين العقوبة بقوة متعادلة. وتشتد هذه العقوبة إذا ثبتت في المدة المعينة للأنسال. وقرر إعدام الثمرات التي تجيء من هذه الاتصالات غير المشروعة فهي تعبير عن الجريمة النكراء.

ويؤيد أرسطو سياسة تحديد النسل. ويرى ضمانًا للإبقاء على الخطوط الرئيسية لهذه السياسة تبرير عملية «الإجهاض» فهي ضرورية لحفظ الحد الأنسب على قدر حاجة الدولة من السكان. ويبرر إعدام الأطفال «مشوهي الخلقة وفاسدي التربية والمنحدرين من سفاح المحارم».

ويتكلم عن تربية الأطفال ويوليها مزيد عنايته ويفرد لها فصولاً مطولة من دراساته. ويرى أن نشأة الطفل تسير في ثلاث مراحل متتالية وهي:

المرحلة الأولى: التكوين الجسماني والبيولوجي.

المرحلة الثانية: نشأة القوى النزوعية والغضبية.

المرحلة الثالثة: نشأة النفس الناطقة. وهي آخر القوى النفسية ظهوراً لأنها تتعلق بكمال

الإنسان بما هو إنسان.

ولكل مرحلة من هذه المراحل نظام تربوي. يتفق معها في طبيعتها وقدراتها. ولذلك يقسم «التربية» إلى ثلاثة أقسام وهي: التربية البدنية، والأخلاقية، ثم التربية العقلية. والغرض الأسمى من التربية الأولى تنمية الجسم صحياً وبدنياً؛ ومن الثانية تقويم الطفل وترويضه على الفضيلة والأخلاق الحميدة، ومن الثالثة تزويده بالعلوم والمعارف وتعزيز حريته الشخصية واستكمال مقوماته الذاتية حتى يصبح مواطناً حراً فاضلاً.

وتكلم أرسطو بصدد هذه المرحلة في مسائل تربوية كثيرة تتعلق بتعليم الأطفال قواعد اللغة والآداب القومية وتدريب قواهم الطبيعية والسمو بمدركاتهم الحسية عن طريق تعليم الفنون والموسيقى والرسم والنحت وما إليها. وناقش موضوع التمرين العملي حتى يحتكوا بالمشكلات احتكاكاً فعلياً ويتدربوا على التطبيقات المفيدة في الحياة الاجتماعية.

وعنى أرسطو بمشكلة تنظيم أوقات الفراغ والتربية الرياضية وتنمية الروح الاجتماعية

والهوايات وما إليها.

ونادى أرسطو بتطبيق نظام «مفتشي الأطفال» الذين يشرفون على نظام التربية في نطاق الأسرة. ووجه إلى هؤلاء المفتشين نصائح ووصايا تعتبر من أهم مقومات «البيداغوجيا» فقد لفت نظرهم إلى خطورة اختلاط الأطفال بالعبيد؛ فينبغي أن تبذل العناية لمنع هذا الاختلاط ولا يتاح إلا في أضيق الحدود وأوصاهم بالابتعاد بهم عن قرناء السوء وفاحشي القول. وأوجب على المشرع أن يجيز نفي أمثال هؤلاء من المدينة، لأنهم لا يقلون خطراً عن مرتكبي الرذائل والجرائم.

* * *

عند الرومان

اهتم بعض مفكري الرومان ومشرعهم بشئون الأسرة ودراسة مقوماتها. وجاء اهتمامهم هذا نتيجة لاهتمامهم بدراسة القانون الطبيعي وما ينطوي عليه من مبادئ الحرية والمساواة والعدالة. فكان بلازم الأمر أن يشنوا حربًا لا هوادة فيها على نظام الرق، ويطالبوا بإعادة صياغة القوانين والتشريعات وإرساء القانون الوضعي على أسس من القانون الطبيعي وإلغاء قوانين الألواح الاثني عشر وما تنطوي عليه من مبادئ وإجراءات لا تتفق مع ما وصل إليه الرومان لاسيما في العصر الإمبراطوري.

وكانت دراساتهم لشئون الأسرة مشبعة بالروح الأخلاقية والرغبة في السمو بهذا النظام وتطويره وإرسائه على أرسى ما تكون القواعد المستمدة من الفلسفة الطبيعية والقانون الطبيعي.

* * *

جايوس

كان المشرع «جايوس Gaius» من أبلغ المدافعين عن شئون الأسرة ومن الراغبين في وضع تشريعات جديدة منظمة لمقوماتها وأوضاعها. فقد حمل على سلطة رب الأسرة «Pater Families» كما تصوره قوانين الألواح الاثني عشر وفي القوانين الرومانية السائدة؛ لأن هذه السلطة كانت تجاوز المعقول في كثير من التصرفات والاختصاصات. وقد غالى أرباب الأسرة في هذه التصرفات حتى انعدمت في نطاق هذه الوحدات الاجتماعية كل مظاهر المشاركات الوجدانية والعواطف الإنسانية وأصيبت الحياة في هذه الخلايا بالجفاف والعقم.

وتقطعت وشائج التودد والتواصل الاجتماعي مما انعكست آثاره في حياة المجتمع بالإجمال، فنادى «جايوس» بأن السلطة لابد وأن تقوم على حب الخير، ولا بد أن تكون في نطاق الأسرة من طبيعة روحية أي سلطة أبوية بما ينطوي عليه معنى الأبوة من اعتبارات، ونادى بضرورة القضاء على النصوص التشريعية القديمة التي تهز دعائم الاجتماع الأسرى، مثل حق الدائن في الاستيلاء على أشخاص الأفراد حتى زوجة المدين وأولاده؛ ومثل حق الزوج في قتل أولاده أو بيعهم أو وضعهم كرهائن. وكذلك ما يتعلق بالدية والجرائم الجمعية والمسئولية الجمعية أو المشتركة أو مسئولية الجوار. فلا ينبغي أن نغفل الروح السامية التي يهدف إليها القانون الطبيعي، وتلجأ إلى تطبيقات تعسفية تأبأها الكرامة الإنسانية وتعافها النفوس الأبية. لأن المجتمع يجب أن يقوم على حق الإخاء بين أفراد، وعلى مبادئ مستمدة من حق الإنسان في الحياة وفي الحرية وفي المساواة والعدالة. فلا يصح مثلاً أن ندفع بطفل برىء إلى موت محقق لجريمة ارتكبها أبوه. وإذا كان الغرض من الجزاء هو إصلاح وتقويم أخلاقية الأفراد؛ فالأقرب إلى منطق الأمور أن ينصب الجزاء على مقترفي الجرائم وأصحاب الأيدي الأثيمة الذين ارتكبوها.

ونادى مشرعون كثيرون كذلك بالثورة على نظام الرق بصفة عامة ورق الأسرة

بصفة خاصة، وتحرير عناصر الأسرة من القيود والأسر الذي يغل تصرفاتهم ويردهم إلى مجرد آلات حية تخدم كما تخدم الدواب. لأن العبودية ظاهرة غير سوية، والاسترقاق ضد قوانين الطبيعة.

وحمل بعض المفكرين على ما جاء بالقوانين الرومانية متعلقاً بشئون الأسرة. من ذلك الحملة على التبكير في الزواج. فقد نصت القوانين على جواز الزواج من سن 14 سنة بالنسبة للذكور و12 سنة بالنسبة للإناث. وكانت بعض التشريعات تلزم بالزواج على أن تكون الزوجة من أصل روماني وإلا اعتبرت الثمرات أولاد سفاح وحل دمهم. وتناول المفكرون بالدراسة والتطوير ظواهر لها أهميتها في نطاق الاجتماع العائلي مثل زواج الزاني والزانية وطلاق العقيم والقيود الزوجية بين ذوي القرابة الفرعية «قرابة الحواشي». والقانون الروماني يحرم زواج الشخص بأصوله وإن علوا، وفروعه وإن نزلوا⁽¹⁾.

* * *

(1) د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع العائلي ص 23-26.

من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

ومنذ أول القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين، ظهر الاتجاه الموضعي على يد عالم الاجتماع الفرنسي أوجست كونت، والاتجاه التطوري على يد هربرت سبنسر من المدرسة الإنجليزية، ومن المدرسة الأمريكية ظهرت نزعة الحب على يد لستروارد.

* * *

الاتجاه الوضعي

أوجست كونت (1798-1857)

الأسرة في نظر أوجست هي الخلية الأولى في جسم المجتمع وهي نقطة البداية في التطور. ويمكن مقارنتها في طبيعتها وجوهر وجودها بالخلية الحية في التركيب البيولوجي للكائن الحي. وهي أول وسط طبيعي واجتماعي نشأ فيه الفرد وتلقى عنه المكونات الأولى لثقافته ولغته وتراثه الاجتماعي.

ولم يبحث كونت منشأ الأسرة، ولم يتعمق في تحليلها ودراسة مراحل تطورها، واكتفى بأن قرر أن الحياة الأسرية نظام موجود بالفطرة وهي الحالة الطبيعية للإنسان. وتكلم عن الزواج واعتبره استعداداً طبيعياً عاماً، وهو الاتحاد التلقائي بين الجنسين نتيجة لتفاعل الغريزة مع الميل الطبيعي المزود به الكائن الاجتماعي. والزواج بصفة طبيعية يجب أن يكون في شكله ثنائياً، أي قائماً على وحدانية الزوج والزوجة Monogamy لأن هذا الشكل يتفق مع الدوافع المزودة بها الطبيعة البشرية. والزواج هو الأساس الأول في البنيان الاجتماعي؛ وكل عامل من شأنه أن يضعف الزواج أو يقلل من شأنه يعتبر عامل هدم للنظام الاجتماعي بالإجمال. ولذلك فهو لا يقبل ظاهرة الطلاق ويعتبرها من عوامل الإخلال بنظام المجتمع وفساد الحياة الأسرية. لأن الطلاق أو الزواج من جديد «تكرار الزواج» يشجع حب الذات في داخل الأسرة فيجب ألا يباحا.

ويجب أن يخضع الزواج في أشكاله وبنائه للتغيرات الاجتماعية ويوائم نفسه مع مظاهر التقدم التي تخطوها المجتمعات. ويجب على المجتمع أن يصون الأسرة ويقوي دعائمها، ويضمن سلامة أوضاعها واتجاهاتها، لأنها المعين الذي لا ينضب للعواطف الغيرية والتضحية بالذات.

وشرح كونت الأسس البيولوجية للزواج وحدد العلاقة بين الرجل والمرأة،

وهي علاقة يرى أنها تقوم على أسس بيولوجية وسيكولوجية. وانتهى من دراسته إلى تقرير الخضوع الطبيعي للمرأة. بيد أن هذا الخضوع لا يشمل النواحي الأخلاقية والعاطفية. لأن النساء في نظره أرقى من الرجال في العواطف والمشاركات الوجدانية والشعور الضروري بحياة الجماعة. ولكنهم أقل من الرجال ذكاء وقدرة على التفكير وذلك لاعتبارات بيولوجية دائمة. وتناول كوت وظائف الأسرة، وعلى وجه الخصوص وظيفتها الأخلاقية؛ أما وظيفتها العقلية فتابعة ومرتبة على وظيفتها الأخلاقية.

ويرد كونت ذلك إلى الميل المتبادل بين الزوجين؛ والعطف والمشاركات الوجدانية المتبادلة بين الزوجين من ناحية والأولاد من ناحية أخرى، والألفة أو الوحدة الروحية التي تربط بين أفراد هذا المجتمع الصغير، ثم تربية الأولاد والنزعة الدينية التي يغرسها الأبوان في أولادهم، كل هذه الأمور ترجع في طبيعتها إلى وظيفة الأسرة الأخلاقية. ولكن تحقق الأسرة هذه الوظيفة لابد أن تتجه إلى المثل الأخلاقي أو الكمال الأخلاقي، وتدريب نفسها على مقتضياته حتى تقيم بين عناصرها انسجاماً أو توازناً بين الميول الذاتية والغيرية. لأن الكمال المنشود يركز على مبدأ «عش لغيرك» ويطلب خضوع الأنانية للعواطف الغيرية.

وللأسرة وظيفة ثانية لا تقل شأنًا عن الوظيفة الأولى، ألا وهي الوظيفة التربوية. ويتكلم عنها في أماكن متفرقة من بحوثه على أنها تابعة للوظيفة الأخلاقية ومندرجة تحتها. وتتلخص هذه الوظيفة في أن الطفل يظل منذ ولادته حتى سن السابعة في حضانة أمه وتحت رعايتها مباشرة. وفي هذه المرحلة تتولى تمرين قواه وملكاته وبالتدريج؛ وتقوّم من لسانه وتزوده بالمفردات والأساليب اللغوية، وتغرس فيه الفضائل الأخلاقية ومبادئ الدين الوضعي الجديد، وتهذب إلى حد كبير من غرائزه الفطرية من الاتجاهات الشاذة التي تظهر بوادرها في أدوار الطفولة

الأولى. ويجب أن تنبه فيه الروح الاجتماعية، وتروّضه على أن يكون موطناً فاضلاً، وتحقق في ذاتيته التوازن بين مختلف الملكات الناشئة، والاعتدال بين الأنانية والغيرية. ومتى صلب عودة، تزوده بقدر كبير من المعرفة المتصلة بتاريخه القومي والآداب العاملة والفنون والتراث الاجتماعي بصفة عامة.

وللأسرة وظيفة ثالثة هي الوظيفة الدينية. فهي التي توجه وتشرف على ما سماه «العبادة الأسرية» وذلك بفضل وظيفة الأم لأنها الرباط الحي الذي يربط الفرد بالمجتمع وهي مركز العواطف والوجدانات. ولذلك فهي الأمانة على تلقين الحدث مبادئ الدين الوضعي الجديد. وتتخلص العبادة الأسرية في أن يقطع الفرد في أسرته تسع مراحل مقدسة حتى يندمج في الإنسانية ويتحدد بالكائن الأكبر كما يتحد الصوفي بحضرة الآلهة. وذلك مثل تطهير الطفل؛ والغطاس؛ والتعميد؛ ثم القبول في الجمعية الدينية للأسرة وعند وصوله إلى سن الثانية والأربعين يعطي له حق الزواج.

وقد تطورت فكرة الزواج في فلسفته إلى درجة أنه اعتبره نظاماً مقدساً؛ وارتفع في نظره عن مجرد الإرضاء الغريزي الحسي إلى مرتبة التقديس والطهارة. ومتى وصل الرجل إلى سن الثانية والستين فإنه يمتنع عن اتصالاته الجنسية وتصوم ويعكف في خلوته على التأمل في الذات الإنسانية السامية. ثم بعد ذلك ينتظر الموت.

وبالرغم من أن كونت قرر خضوع المرأة للرجل، غير أنه أشاد بفضلها في تدعيم الحياة الأسرية وتقوية الروابط الاجتماعية، واعتبرها دعامة الدين، ووسيطاً بين الإنسانية والأسرة. ونظراً لتقديره إياها فقد صور الإنسانية (وهي الفكرة التي يقوم عليها الدين الوضعي) في صورة امرأة جميلة في سن الثلاثين وتحمل بين ذراعيها طفلاً. وأوصى بوضع هذا التمثال في معبد الإنسانية الذي ينبغي أن يقام في وسط غابة مقدسة يؤمها الناس للعبادة، ومبالغة منه في تقديرها أوصى بأن يقام

بجانب معبد الإنسانية، معبد آخر يخصص لذكرى النساء الشهيرات اللاتي قدمن لمجتمعاتهن خدمات جليلة⁽¹⁾.

* * *

(1) THE HISTORY-HUMAN, SEE EDWARD WESTERMARCK MARRIAGE (LONDON, 1921).

منهج المسح بالعينة

فردريك لوبلاي Frédéric

(1882-1806)

يعتبر لوبلاي من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بموضوع الأسرة، وخصوصاً الجانب الاقتصادي. واستخدم في ذلك منهج المسح بالعينة، واتخذ الأسرة كوحدة لقياس مستوى معيشة وحياة العمل.

* * *

الأسرة من منظور الصراع

كارل ماركس

(1883-1818)

قديمًا اختص نظام الوراثة الابن الأكبر بالميراث دون غيره من الأبناء، وهذه الخاصية ما زالت موجودة في بعض البلدان العربية التي يهيمن عليها تفضيل الذكور، وخاصة إذا كان المال الموروث أرضًا زراعية أو عقارات مبنية.

وهكذا تكون الملكية الخاصة قد توافقت في موهما مع نظام الوراثة وهيمنة قيمة تفضيل الذكور، والتي تجلت بصورة واضحة في نظام حق الابن الأول في الميراث Primogeniture والاحتفاظ بثروة الأب، أما بالنسبة لأفراد الطبقة الدنيا فلم يكن لديهم سوى النذر اليسير مما يمكن أن يورثوه لأبنائهم.

ويشير ماركس وانجلز إلى أن تغير النظام الاجتماعي من الرأسمالية إلى الاشتراكية ويترتب عليه إلغاء الملكية الفردية وتصبح تنشئة الأطفال من الموضوعات التي يرسم المجمع ملامحها ويرسي دعائمها.

ويشير ماركس في كتاباته المبكرة (Melellah, 1982: 86) إلى الزواج على أنه شكل من أشكال الملكية الخاصة الحصرية Exclusive حيث يستحوذ الرجل على امرأة ينتزعها من مجتمع النساء وتصبح ملك يمينه دون غيره من الرجال. والمرأة في هذه الحالة شأنها شأن الثروة التي يمتلكها الفرد ملكية خاصة فيحرم منها المجتمع.

ويسلم كثير من الماركسيين (Mo'Donnell, 1983) بصحة هذه القضية التي أثارها ماركس ويذهبون إلى أن الزواج ما هو إلا علاقة استغلال المالك لما يملكه، فالأنثى تمنح زوجها المتعة الجنسية في مقابل الأمن الاقتصادي الذي يضمه لها. والأنثى بذلك الوضع تكون الجانب الضعيف في هذه العلاقة، لأنها الأكثر

اعتماداً على الرجل⁽¹⁾.

ونظر كل من إنجل. F.Engels، وماركس K.Marx، إلى الأسرة باعتبارها مجتمعاً طبقياً
Class Society مصغراً Miniature، فيه تقوم طبقة (الرجال) بقمع طبقة أخرى (النساء)،
وكان يوافق على أن الزواج كان أول أشكال الصدام الطبقي Class antagonism، فيه يؤسس
سعادة إحدى الجماعات على بؤس وقمع الجماعة الأخرى. وأن الدافعية للسيطرة الجنسية
كانت بمثابة استغلال اقتصادي لعمل المرأة.

* * *

(1) د. غريب سيد أحمد وآخرون. علم اجتماع الأسرة ص24.

الاتجاه التطوري

لا ينطلق الاتجاه التطوري من التفاعل الاجتماعي في حد ذاته، ولا من السلوك المتأثر بالموقف. ولكن ينطلق من دورة حياة الأسرة، أو من مراحل التطور التي تمر بها الأسرة وأفرادها.

وقد تأثرت الأفكار التطورية بالدارونية الاجتماعية، وسيطرت على كل ما يتعلق بالأسرة، وأوحت أفكار داروين إلى المفكرين الاجتماعيين أنه من الضروري أن تتطور أشكال ونظم الحياة الاجتماعية بنفس الطريقة التي تتطور بها الكائنات البيولوجية.

وكان من أهم الموضوعات التي تثيرها هذه الأفكار هل المجتمعات الإنسانية من حيث الأصل تأخذ بنظام الوحدانية في الزواج، أو بالنظام المختلط؟ وهل الأسرة من حيث النسب أبوية أم أموية.. وهل تتطلب الإجابة عن مثل هذه الأسئلة استخدام الوثائق التاريخية والفلكلور والأساطير؟ وقد يتجه الباحث إلى دراسة الأسرة دراسة مباشرة، ويستمد الإجابات من الحقائق المعروفة عن أكثر المجتمعات بدائية.

ومن أنصار هذا الاتجاه التطوري هربرت سبنسر ومورجان وانجلز.

* * *

هربرت سبنسر (1820-1903)

نظر هربرت سبنسر إلى التطور الاجتماعي باعتباره تغيراً كميّاً. واعتبر الأسرة وحدة بيولوجية اجتماعية تسيطر عليها الغريزة الواعية. وهي لهذا الاعتبار امتداد للتجمعات البيولوجية الحيوانية التي تسيطر عليها الغرائز الدنيا.

وقد خضعت هذه الوحدة للمبدأ العام الذي ينادي به وهو الانتقال من المتجانس إلى اللامتجانس ولاسيما في وظائفها. فبعد أن كان رب الأسرة هو حاكمها وقاضيتها ومربيها وهو الذي يدير اقتصادياتها؛ انتقلت هذه الوظائف إلى هيئات اجتماعية متعددة، وأصبح لكل عضو في الأسرة وظيفة ومركز اجتماعي يشغله.

وتتشكل طبيعة الأسرة حسب طبيعة الحياة الاجتماعية السائدة. فالمجتمعات تطورت من مجتمعات حربية إلى تجمعات صناعية. فالأسرة في كل منهما لها خصائص ووظائف.

ففي المجتمعات الحربية نجد أن الرجل هو عصب الأسرة وهو سيدها. أخلاقه جافة وأوامره غليظة واجبة الطاعة والنفاذ، يسيطر ويأمر كما يفعل الضابط بصدد عساكره. والحياة في الأسرة شبيهة بالحياة في القلعة أو الثكنة العسكرية. لا إرادة ولا حرية لأفرادها، وتنعدم بينهم روح التآلف والانسجام، وتصاب العلاقات والروابط بينهم بالتفكك، وتجف العواطف وتسودها النزعات العسكرية. وتنعكس كل هذه الاعتبارات في التربية والتعليم والقيم الأخلاقية. والأسرة في المجتمعات الحربية واسعة النطاق متعددة المراكز والوظائف الاجتماعية التي تتخذ عادة شكلاً هرمياً قاعدته الاتباع والموالي والأرقاء وعلى رأسه رب الأسرة؛ مما يوحي إلينا بخضوع التنظيم العائلي للتدرج الطبقي الملحوظ في الحياة الاجتماعية بالإجمال.

أما في المجتمعات الصناعية فقد تغيرت وظائف الأسرة، وأصبحت تحتل

مركزاً معادلاً لمركز الرجل. ويتمتع أفرادها بالتححر وحرية الرأي والمشاركة في مطالب الحياة. وتمتاز الأسرة في هذه المجتمعات بروح التعاون والتضامن وقوة العواطف. وتتمتع بقسط كبير من التكافل الاجتماعي ومن رعاية الدولة. وتخضع نظم الأسرة للروح الديمقراطية، وتتعدد فيها الاتجاهات التربوية والتعليمية، ويقل إشراف الدولة عليها ويضيق نطاق تدخلها في شئونها.

ويعتبر سبنسر الأسرة بصفة عامة هي خلاصة الجنس، وهي المرأة التي تعكس قدرتها وخصائصها الموروثة، وهي بوصفها خلية بيولوجية واجتماعية تتأثر بعوامل البيئة والوراثة ومقومات التنافس على البقاء وهي في المجتمعات المستقر المتطورة تقوم بدور خطير بصدد التربية بمختلف مفاهيمها: بدنية وعملية ودينية وأخلاقية واجتماعية وتعليمية. وأهم المظاهر التربوية التي يجب أن تعني بها الدولة هي تربية الوجدان (بفضل تعليم الموسيقى والفنون الجميلة) وتربية الحماس القومي لأن هذه التربية هي قاعدة البنيان الاجتماعي؛ إذ بفضلها يتأصل في نفوس النشء فضيلة الحياة «بالجماعة وللجماعة» ولذلك كان يشيد دائماً بالتربية الاسبرطية القديمة والألمانية في العصور الحديثة، لأنها تغرس في نفوس المواطنين فضيلة الحماس القومي.

وكان سبنسر من أنصار سيادة الرجل على الأسرة، ومن أنصار عدم نزول المرأة إلى ميدان الحياة العامة، إذ يكتفي بتثقيفها لتكون زوجة وربة المنزل وأماً تخدم أطفالها بنفسها. وكان يرى أن الخدمة في مملكة المنزل أجدى عليها من الخدمة في الوظائف العامة. وكان يسخر من دعوة النساء لنيل الحقوق السياسية. لأن هذه الحقوق في نظره وهم باطل. وحجته في موقفه هذا أن المرأة إذا وثبت إلى مقاعد النيابة قد تتأثر في الحكم على الأشياء بغرائزها الخاصة، وقد تدفعها غريزة الإيثار إلى تقوية الضعيف الذي يجب أن يترك للطبيعة وفقاً لمبادئ «الانتخاب الطبيعي والبقاء

للأصلح وتنازع البقاء» هذا وقد أثبتت التجارب فساد هذا الرأي، فقد حصلت النساء على كافة الحقوق السياسية في معظم بلدان العالم المتقدمين، ومارسن هذه الحقوق.

* * *

لويس هنري مورجان وانجلز

حاول كل من مورجان وانجلز أن يدللا على وجود أمثلة من الزواج المختلط والشيوعية الجنسية، والزواج الجماعي في المجتمعات البدائية. أما وستر مارك فقد حاول أن يقدم الأدلة التي تثبت أن الأسر البدائية كانت أسرًا وحدانية، ومخلصة في نفس الوقت. وجمع هنري عددًا من الأدلة تثبت أن النظام الأبوي كان موجودًا في الصورة الأولية للأسرة، ولكن باخوفين قدم أدلة أخرى تثبت أن الأمومة كانت سابقة في وجودها في المجتمع الإنساني على الأبوية.

* * *

نزعة الحب والمشاعر والأحاسيس

لستر وارد Lester Ward (1841-1913)

اهتم العالم الأمريكي «وارد» بدراسة المشاعر والأحاسيس الإنسانية واعتبرها قوى اجتماعية. ورتب على ذلك نظريته في «الحب». فقد رأى أن هناك استعداداً طبيعياً أساسياً مزوداً به الجنس الإنساني وهو سر بقاءه ودوامه. وهذا المبدأ الأساسي هو «الحب الطبيعي». وقد تطور هذا الحب منذ فجر الإنسانية وتشعب إلى فروع كثيرة أهمها: الحب العاطفي بين الرجل والمرأة، والحب الزوجي بين الزوج والزوجة، والحب الأبوي بين الأب والأولاد، والحب الأمي بين الأم ورضيعها، والحب القائم على الصلات الانثولوجية والاجتماعية بين الأجناس.

وتناول وارد الحب العاطفي «الرومانتيك» باعتباره أول خطوة في ظهور نظم الزواج. وقد نشأ هذا الحب في نظره تحت تأثير عاملين:

1- عدم مساواة المرأة بالرجل، واعتمادها عليه - وهذه أول خطوة تخطوها المرأة نحو

الحصول على مركزها الأول الذي كانت تشغله قبل أن تخضع لقوة الرجل. وهذا الحب ضروري قبل الزواج بالمعنى المعروف.

2- يدل على مركب النقص في المرأة أو الرجل على السواء بمعنى أنه عندما تقع امرأة في حب رجل أو العكس فإن هذا يدل على أن كلا منهما تنقصه صفات يريد أن يكملها من الآخر. بيد أنهما لا يحسان هذه الرغبة بل ينقادان إليها بصفة غير شعورية. ولذلك يجب أن تتاح الفرص لنمو هذا المظهر من الحب بالدرجة التي يسمح بها المجتمع، لأنه مفتاح الحياة الزوجية السعيدة. وعندما ينتهي هذا الحب بالزواج، فإنه ينتقل إلى عاطفة زوجية. وهذه تختلف كل الاختلاف عن عاطفة الحب، لأنها أكثر استقراراً وبعيدة عن ثورة الانفعالات التي يبعثها الحب العاطفي.

ويرى «وارد» أن هناك فترة من الشيوعية الجنسية مرت بها الإنسانية قبل أن ينتشر بين الجنسين «الحب العاطفي» وقد ظهرت رواسب هذه الإباحية الجنسية في العلاقات الزوجية وفي أفكار الرجال عن الزواج.

ولعل الصعوبات والاضطرابات التي يعانيها الزواج الثنائي أو نظام وحدانية الزوج والزوجة Monogamy ترجع في معظمها إلى بقايا نظام الشيوعية الجنسية لأنها من الصعب حقاً أن ينتقل الأفراد من إباحية مطلقة إلى الاقتصار على زوجة واحدة. فإن ذلك ينطوي على تقييد حرية الرجل وعلى رغبته الأكيدة في التغيير والتبديل. ولذلك فإن نظام وحدانية الزوجية ينطوي على قوة أخلاقية كبيرة ويحتاج إلى مران طويل وتهذيب العواطف الإنسان.

ومتى تم الزواج وانتقل الحب العاطفي إلى حب زواجي تظهر في جو العائلة مظاهر أخرى من الحب وهي الحب الأبوي والأمي وحب ذوي القربى. ويرى «وارد» أن الحب الأمي يرجع إلى أصول بيولوجية. وهو ثمرة اللذة الجنسية التي تمارسها الأم عن طريق الرضاعة. ولذلك يعتبره «تجربة الثدييات» وهو أهم مظاهر الحب، لأنه يؤدي بيولوجياً إلى حفظ النوع. أما المظاهر الأخرى فتركز على عنصر الدم وترمى إلى تأكيد الشعور بالقرابة الدموية؛ ولذلك يعتبرها «تجربة إنسانية».

ويرى «وارد» أن أقدم مظهر للحصول على زوجات هو الاستيلاء على المرأة بالقوة. وكان هذا النظام قائماً على أساس احتكار الأقوى للنساء. أما الرجل الضعيف فقد كتبت عليه العزوبة؛ لأنه لا يقوى على منازلة الأقوياء في سبيل الحصول على امرأة. ويرى أن الزواج في فجر الإنسانية كان مرتبطاً بالضرورة الاقتصادية، ولكن أشكاله تطورت فأصبحت «المرأة سكناً للرجل». ومهما كان من تطور طرق الزواج وأشكاله وانتقاله عبر التطور من شيوعية جنسية إلى تعدد الأزواج والزوجات ثم إلى الوحدانية؛ فإنه كلها تشترك في مبدأ عام وهو ملكية الزوج للزوجة.

وعرض للكلام عن حقوق المرأة وقرر أن أنانية الفرد حالت وقتًا طويلاً دون تحقيقها. ووقفت العادات والتقاليد والقوانين والآداب العامة والرأي العام حجر عثرة في الاعتراف بها. بيد أنها استطاعت أن تشق طريقها في الحياة الاجتماعية وأصبحت الآن في مركز متعال مع الرجل وتقاسمه مختلف مظاهر النشاط الاجتماعي.

* * *

جراهام سمنر W.G.sumner

(1910-1840)

يرى «سمنر» أن الطبيعة زودت الرجال والنساء بجاذبية كانت سبباً في بقاء ودوام الجنس البشري، وقد أدت هذه الجاذبية الطبيعية إلى الزواج. غير أن الزواج لم يكن نتيجة طبيعية لهذا العاطفة الجنسية فحسب، ولكنه كان زيادة على ذلك مظهر للتعاون والإبقاء على وجود الذات وحفظ الكيان الاجتماعي.

وفرق «سمنر» بين الأسرة الزواج. فالأسرة في نظره صورة مصغرة للمجتمع؛ إنها هيئة ترتبط أعضاؤها معاً في العمل والمسكن والمأكل والخضوع لنظام ما. وتمتاز هذه الهيئة بالتنسيق بين أفراد يختلفون كفاءة وقدرة. أما الزواج فيفهم منه عادة ارتباط بين رجل وامرأة للتعاون على تحقيق الضرورات المعيشية ولغرض إنجاب الأطفال في نطاق الإطار الاجتماعي طالما كان ارتباطهما قائماً ومستمرًا. وقد رسمت له المجتمعات قيوداً قد تكون في بعضها شديدة، وقد تكون في البعض الآخر أقل شدة، وذلك وفقاً للظروف الاجتماعية واستجابة لمصالح المشتركين.

ويذهب «سمنر» إلى أن النظام الأمي كان أسبق ظهوراً وهو النظام الذي بمقتضاه يلحق الولد بنسب أمه أي أن محور القرابة في فجر الإنسانية كان يدور حول «الأم وعصبتها» لأن علاقة الأم بولدها واضحة ومحددة؛ ولأن الرجال كانوا يعيشون في معظم الأوقات بعيدين عن نسائهم في رحلات الصيد، وجرياً وراء تحصيل الأقوات. ولما استقرت الحياة الاجتماعية إلى حد ما؛ استطاع الرجل أن يصل إلى قمة العائلة بفضل ما حبت به الطبيعة من القوة. ومن ثم ظهر النظام الأبوي الذي بمقتضاه أصبح الأب محور القرابة وعصب الأسرة. فالأسرة الأبوية قائمة في واقع الأمر على مقدرة الرجل في الحكم والسيطرة أكثر من قيامها على رابطة الدم. وعرض سمنر لمظاهر الانحلال في الأسرة الحديثة. وناقش فكرة الطلاق ونعى

على التربية الاجتماعية التي يتلقنها مواطنوه لأنها لا تعدهم للزواج ولا ترغبهم في الحياة الزوجية السعيدة. ونادى بأن سياسة الباب المفتوح في الطلاق ستؤدي إلى انحلال الروابط الاجتماعية وفساد الحياة الاجتماعية بالإجمال. وهذه السياسة أسوأ حالاً من سياسة الإباحية في العلاقات الزوجية. ولذلك يشدد النكير على دعاة التحرر في شئون الأسرة (سواء في أزواج والطلاق) وينادي بتدعيم الزواج الثنائي (وحدانية الزوج والزوجة) وبصفة بأنه أشرف تجربة لإنكار الذات⁽¹⁾.

* * *

(1) د. مصطفى الخشاب. علم الاجتماع العائلي، ص 41-42.

الاتجاه البنائي الوظيفي

ينظر أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي إلى الأسرة باعتبارها جزءاً من كيان المجتمع. وهي نسق مكون من أجزاء يرتبط بعضها ببعض؛ مما ينجم عنه التفاعل والعلاقات المتبادلة ويؤدي كل جزءاً وظيفته في النسق الأسري. ويركز هذا الاتجاه على العلاقة بين الأسرة والأنساق الاجتماعية الأخرى.

ومن أنصار هذا الاتجاه «جورج ميرودوك» ففي رأيه أن الأسرة تقوم بأربع وظائف أساسية وهي الإشباع الجنسي، والإنجاب، والتنشئة الاجتماعية، والوظيفة الاقتصادية.

ويرى كل من بارسونز وبيلز، إن وظائف الأسرة التقليدية تقلصت إلى اثنين:

1- التنشئة الاجتماعية في المجتمع الذي ولدوا فيه.

2- الاستقرار للأشخاص البالغين.

ويؤكد كثير من علماء الاجتماع وعلى رأسهم أوجبرن أن الأسرة أصابها التفكك نتيجة فقدتها لكثير من وظائفها التقليدية التي انتقلت إلى أنساق أخرى في المجتمع مثل المدرسة والمصنع ودور الترفيه إلخ.. إلا أن رأيه هذا تعرض لكثير من النقد حيث إنه لا يقوم على دليل مادي. فمن الخطأ التأكيد على المحتوى التقليدي والشكل المعين للوظائف بدلاً من النظر إليها باعتبارها وظائف نقص أداؤها بالنسبة للأسرة، وليس هناك شك في أن الأسرة فقدت كثيراً من وظائفها، إلا أن هذا الفقدان في واقع الأمر ينطوي على تغير في الشكل وليس في المضمون. ومثال ذلك أن الأسرة في المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تعد وحدة اقتصادية منتجة بالدرجة التي كانت عليها الأسرة الريفية في الماضي، ولكنها أصبحت وحدة

اقتصادية مستهلكة ووظيفة الاستهلاك لا تقل بأية صورة عن وظيفة الإنتاج، من حيث حاجة المجتمع الملحة إلى من يستهلك البضائع التي ينتجها⁽¹⁾.

* * *

(1) د. سناء الخولي. الأسرة في عالم متغير ص 69.

الأسرة والمعايير الاجتماعية

المعايير الاجتماعية هي القواعد الاجتماعية والمقاييس التي يسير الفرد بمقتضاها في حياته، ويقاس على أساسها سلوكه، وتحدد السلوك المقبول والسلوك غير المقبول في الجماعة، وأسباب القبول أو الرفض وتتمثل في العادات والعرف والقيم والتقاليد والقانون والرأي العام والرقابة الاجتماعية.

العادات Habits:

العادات هي قاعدة أو معيار للسلوك الجمعي، تشير إلى أفعال الناس التي تعودوا عليها، وسلوكهم على نحو شبه آلي بفضل التكرار المستمر، والتعلم والتدريب. وإلى هذا الطابع الشبه آلي يعزى الشعور بعدم الارتياح الذي نحس به عندما نسلك سلوكاً خارجاً عن تلك العادات. والعادات جزء مهم أو فعل مهم من دستور الأمة غير المكتوب، بيد أنها مدونة في صدور الأفراد، وراسبة في تكوينهم.

وتتمثل العادات في اللغة والأنماط الرمزية الأخرى التي تعبر عن أفكار الفرد ومعتقداته وأنواع السلوك كآداب المائدة والأزياء، وأسلوب الحديث، وطرق التحية، والاستقبال، والتوديع، والتهنئة، ومثل هذا التدخين، وتناول القهوة والشاي، والتوسعة على الأطفال في أيام الأعياد (العدية).

وبعض العادات شاذ وضار، ويمثل حالة مرضية تنتاب الجماعة. وهي عادات يأخذ بها بعض الأفراد أو الطبقات، وتتمثل في زيارة الأضرحة والمقابر، وأكل الفسيح في الحدائق العامة أيام شم النسيم، وتهريج العوام في مناسبات الأعياد، وتعاطي المخدرات والخمور.

العرف Usage:

العرف عبارة عن طائفة من الأفكار والآراء والمعتقدات التي تنشأ في جو الجماعة. وتمثل مقدسات الجماعة ومحرماتها، وتنعكس فيما يقوم به الأفراد من أعمال،

وما يلجأون إليه من مظاهر السلوك الجمعي. ويحدث ذلك داخل طبقات أو مجموعات معينة في المجتمع وينحصر العرف في الجانب السلبي لمحرّمات ومقدسات الجماعة. وتحريم بعض الأعمال لارتباطها بقوة مؤثرة في الحوادث مثل: لا تسرق أو تضرب امرأة و«لا تسر في الطريق عرياناً» و«عدم كنس الشوارع ليلاً» و«عدم كنسها يوم سفر صاحبها» ومثل التشاؤم من سماع نقيق البوم، وتحريم ذبح بعض الحيوانات، وعدم أكل لحوم بعض الطيور لارتباطها بأصول قدسية. ويختلف العرف عن العادات في ارتباطه بالناحية العقائدية والعقلية، أما العادات فهي في معظمها أفعال وأعمال.

التقاليد:

التقاليد هي قواعد السلوك التي تنشأ عن الرضا والاتفاق الجمعي وهي تستمد قوتها من المجتمع، وتحتفظ بالحكم المتراكمة وذكريات الماضي التي مر بها المجتمع، تناقلها الخلف عن السلف جيلاً بعد جيل.

وتختلف العادات عن التقاليد في أن الأخيرة تعني انتقال العادات من جيل إلى جيل من خلال التيارات الاجتماعية. كما أن العادات تتعلق بالسلوك الخاص، أما التقاليد فتتعلق بسلوك المجتمع بأكمله. فالاحتفال بأعياد الميلاد والزواج تعتبر عادة، أما الاحتفال بميلاد نبي أو زعيم فيعتبر تقليدًا.

القيم:

وتشمل القيم كل الموضوعات والظروف والمبادئ والأفكار التي أصبحت ذات معنى خلال تجربة الإنسان الطويلة، وتحدد ما هو حسن مقبول، وما هو سيئ مرفوض، وذلك كالشجاعة، والقوة، والاحتمال والإيثار، والمهارة الفنية، وضبط النفس، والأناقة، والصمت أو الثثرة، والاتزان، والانفعال، والحب، والحرية والعدالة.

ويتفق على القيم غالبية أفراد المجتمع وتلقى قبولاً واحتراماً لديهم. وهم يحرصون على استمرارها وتوارثها، وإن كانت درجة تقبلهم لها متفاوتة. والقيم ليست هذه الصفات المجردة فحسب، وإنما هي أنماط السلوك التي تعبر عن هذه القيم. أو هي موجهات السلوك في النسق الاجتماعي.

المركز والدور:

تخضع العلاقات التي تقوم بين الأشخاص لتنظيم معين، ومعنى هذا أن كل شخص يرتبط بالآخر بطرق لها مستويات محددة تعتمد في تحديدها على أوضاعهم أو مراتبهم النسبية.

ويعرف المركز بأنه الأوضاع أو المراتب التي يتخذها الأشخاص في المجتمع ككل إزاء الآخر، مثل مرتبة الرئيس أمام مرؤوسيه، ومركز العمال إزاء الموظفين، وعلاقة الطبيب بالمريض، وضع المدرس بالنسبة لتلميذه، ووضع الابن إزاء الأب.

ويرتبط بالمركز ما نسميه بالدور - أي الحقوق والواجبات والالتزامات، والتي تعتبر في نفس الوقت المكونات الأساسية لهذه المراكز التي تطبع الأشخاص الحاصلين عليها بطابع خاص. هذه الحقوق والواجبات تسمى أدواراً، وذلك كأن نقول: الدور الذي يقوم به الطبيب، والذي يختلف عن دور الساحر أو الدجال. والدور هناك ليس مجرد فعل، وإنما هو في واقع الأمر توقعات الفعل والسلوك الذي يصدر عن الآخرين.

وينطبق نفس الحال حينما نقول دور الأب، حيث ينتظر منه أن ينصح ابنه ويعنفه، ويعطيه الحماية، ويهيئ له الراحة، وأن يرتب له مستقبلاً معيناً، كما أن هناك دورا تقوم به الأم، ودورا يقوم به الابن، ويتوقع من الكبار أن يسلكوا سلوكاً يختلف عن سلوك الصغار، ومن الرجال أن يسلكوا سلوكاً يختلف عن سلوك النساء، ومن الشباب أن يأتوا أفعالاً تختلف عن أفعال كبار السن.

هذا ومظاهر الحياة الحضرية تزيد من تعدد الأدوار، وتخصصها والتكوين

المستمر لأدوار عديدة، فالمرأة يمكن أن تلعب دور الأم، والخالة، والعمّة، والمدرسة وعضو في حزب من الأحزاب، أو في هيئة من الهيئات التطوعية⁽¹⁾.

دور الأسرة:

تنتقل مكانة الأسرة إلى أعضائها، إذ يستمد هؤلاء الأعضاء مكانتهم الاجتماعية من مكانة أسرهم، فالطفل منذ لحظة ميلاده يكتسب مكانته الاجتماعية التي تتمتع بها أسرته في المجتمع، وكذلك بشبكة القرابة للأسرة التي يولد فيها. وتحدد المكانة كذلك الطريقة التي يسلكها الفرد مع الآخرين حتى يغير أو يدعم مكانته الذاتية. والأسرة تساعد أفرادها على النجاح في مراكزهم المختلفة.

وخلال مراحل نمو الطفل المختلفة داخل الأسرة يحصل على العديد من المكانات. فهو تارة ابن، ثم أب، وأخ وزوج. ولكل مكانة مجموعة من الأدوار المتوقع أن يقوم بها من وجهة نظر المجتمع، وتوجه هذه المكانة كذلك علاقته بالأعضاء الآخرين خارج نطاق الأسرة. إن الأطفال الذين يولدون عن آباء فقراء يميلون إلى تكرار نموذج الفقر نظراً للفرص المحددة التي يمكن أن يمنحها الآباء ذوو المكانة المنخفضة لهم. ونظراً للتوقعات المحدودة التي يتوقعها الآخرون من أبناء الفقراء.

وتحدد الأسرة أدوار أعضائها، كدور الزوج، ودور الزوجة، ودور الجد والجدة، ودور الأبناء، والتي عن طريقها يهيئون للانخراط في سلط المجتمع والمساهمة في نشاطاته.

دور الزوج:

من الالتزامات التي ينبغي على المتقدم للزواج أن يقدمها دفع مقابل للزوجة أو أسرته. وهي ما تسمى عادة «بالمهر».

(1) انظر د. محمد سعيد فرح، البناء الاجتماعي والشخصية. ص 358.

ويشكل هذا المهر في صور كثيرة واختلف باختلاف المجتمعات. فأحياناً يتمثل في مال يدفعه الزوج أو هدايا يقدمها لزوجته وأهلها. وكان السائد في بعض المجتمعات القديمة أن يؤدي خدمات عينية تمهيداً لقبوله كزوج. ومعظم الأمم التي تسير على نظام المهور لا تقيد المهر بحد أدنى ولا بحد أعلى، بل تترك تعيين قيمته لاتفاق الطرفين ومكانتهما. ويؤثر في الحديث النبوي الشريف «تزوج ولو بخاتم من حديد».

هذا، وتأخذ مجتمعات كثيرة بوجوب المهر على الزوجة وليس على الزوج. فوالد الزوجة هو الذي يدفع لابنته العروس مبلغاً يتناسب مع مركزه الاجتماعي ومركز الزوج ومبلغ ثراء كل منهما. ويطلق على هذا النظام اسم «الدوته Dote». والزوج هو العائل الأول لأسرته. غير أن خروج المرأة إلى الحياة العامة ونزولها إلى ميدان العمل قد خفف كثيراً من هذه الأعباء. غير أن القوانين المنظمة لشئون الأسرة لا تلزم المرأة بمشاركة الرجل في هذا العبء. ولذلك نجد بعض الزوجات يطلبن الطلاق باعتبار أن الأزواج عاجزون عن إعالتهن.

وعلى ذلك فإن الأب/ الزوج يعتبر رئيس الأسرة، فهو الذي يشرف على شئونها، ويعتني بأولادها، ويقوم من أمر عناصرها.

ولذلك أوجب القوانين على أفراد الأسرة الطاعة والخضوع لرب الأسرة والاستماع إلى نصحه وهديه.

وتتطلب هذه القيادة أن يسعى الزوج إلى خير الأسرة، وإسعاد عناصرها وحمايتها من الانزلاق إلى التفكك والانهييار، «فالرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته».

وعلى الزوج صيانة زوجته وحمايتها من الإغراق الخارجي. وهو ملزم بأن يعاشرها ويعمل على إسعادها وعليه أن يسوي بين زوجاته (إذا كان حائزاً لأكثر من واحدة) وأن يعدل بينهن في المبيت. فلا يتخذ من الهجر وسيلة لإذلالهن والإيقاع بينهن.

واجب الزوج في حالة تعدد الزوجات أن يكون حكماً عادلاً في المبيت والعطاء قال تعالى: (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ) [النساء: 129] . ونظراً لأن الإنسان لا يستطيع إلى العدل سبيلاً لاسيما في مسائل الحب والعاطفة، فقد نصت الشريعة الإسلامية على وجوب الاقتصار على زوجة واحدة. قال تعالى: (تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ) [النساء: 129] ويجب على الزوج أن يعلم زوجته آداب دينها ويطبّعها على تعاليمه ووصاياه حتى يدرّبها على الطاعة والفضيلة، لأنه مسئول عنها أمام الله. ويجب عليه فوق ما تقدم أن يحترم عقد الزوجية فلا يزني ولا يرتكب الكبائر.. إنه كان ميثاقاً غليظاً..

تربية الأولاد: يجب على الأب أن يعني بأمر أولاده. وليس هذا واجباً مقررّاً على الأب وحده بل تشترك فيه الأم، فكلاهما مسئول عن هذه الودائع البريئة. فعليهما أمر العناية بهن، ليس فقط منذ ولادتهن ولكن وهم جنة في الأرحام. وأوجب النظم الاجتماعية على الوالدين أمر السهر على أولادهما منذ الولادة وفي أيام الطفولة والحضانة، ويجب على الوالدين العناية بهن من النواحي الجسمية والسيكولوجية والاجتماعية. والقيام على شؤونهم العامة وتأديبهم وتعليمهم وتلقينهم اللغة والدين والآداب العامة والتراث الاجتماعي، وترويضهم ليكونوا مواطنين أفاضل، وتقويم اتجاهاتهم، والحرص عليهم من مظاهر الشذوذ والانحراف.

ويترتب على الزواج قدر من الحقوق يتعين على الزوجة الوفاء بها. فمن حق الزوج على زوجته الطاعة فهو قوام عليها، يدبر شؤونها ويتصرف في أمورها بأحكامه الصائبة وحسن التقدير والتدبير. ومن حقه عليها ألا تمنعه نفسها ولا تهجر فراشه. فهو الشخص الوحيد الذي يتمتع بها ويعاشرها في الحدود المشروعة. ومن حقه عليها أن تكون أمينة على روحه وماله وولده وسره وبيته وحرمة، ومن حقه عليها الاحترام المتبادل، فطول العشرة وكثرة المخالطة ودوام التعامل والمدا والجزر في الحياة الأسرية هذه الأمور وما إليها لا تقلل من شأن الاحترام، ولا تتيح

الفرص للانزلاق إلى التبذل في المعاملة وقذف كل منهما في حق الآخر، والتصغير أو التحقير من شأنه. ومن حقه عليها أن تحترم عقد الزوجية، فلا تتبذل ولا تمكن أحداً من فراش زوجها، ولا تأذن لأحد بدخول بيته إلا بإذنه، ولا ترتكب الفحشاء والخيانة، ويجب عليها الإخلاص والمحبة والحرص على شرف زوجها وكرامته. ومن حقه عليها التدبير وعدم الإسراف.

هذا وتختلف رئاسة الأسرة باختلاف الطبقة التي تنتمي إليها الزوج والزوجة. فغالبية الأزواج في الفئات الحضرية المثقفة يؤكدون مشاركة زوجاتهم لهم في رئاسة الأسرة (حتى وإن كانت الزوجة غير عاملة) وهذا يرجع إلى ارتفاع مستواهم الثقافي وتغير نظرهم إلى الحياة. وبالإضافة إلى أن نسبة عالية من الزوجات في هذا الفئة يعملن ويشاركن مشاركة إيجابية في نفقات المنزل ويتحملن مسؤولية أسرهن إلى جانب أزواجهن.

وفي هذا الإطار، لاحظ «بلود وزميله ولف» (Blood and Wolf, 1960) أن الزوجين في شهر العسل يتقاسمان الأعباء المنزلة عن تراض وطيب خاطر، في القيام ببعض الأعمال المنزلية كلما مضت الحياة الزوجية، وما أن تقترب السنة الأولى من نهايتها حتى تتحول اهتمامات الزوج تماماً إلى الأعمال خارج المنزل. وقد يعاود الزوج مشاركته في الأعمال المنزلية عندما يبرز بطفل ولكنه يتراجع عن هذه المشاركة بعد مرور الشهور الأولى من ميلاد الطفل، ويستمر الأمر على هذا المنوال حتى يقترب الزوج من مرحلة التقاعد فيعود إلى سابق عهده من حيث المشاركة.

وبوجه عام، يتأثر دور الزوج في الأسرة إلى حد كبير، بالمتغيرات الخارجية مثل حياته العملية، وتعدد الأدوار التي يقوم خارج محيط الأسرة. وعندما تنقلص تلك الأدوار بإحالة الزوج إلى التقاعد يعاود القيام بدور نشط في نطاق الأسرة، فيقوم بمساعدة الزوجة في أشياء كثيرة لم تعتد على مساعدته لها بشأنها إلى حد أن كثيراً من الزوجات يشكون من تدخل أزواجهن بعد التقاعد في كل صغيرة وكبيرة.

وقد ترتب على ذلك أن رئاسة الزوج للأسرة لم تعد بنفس التسلط والعنف الذي كانت عليه الأسرة الممتدة التقليدية، لأسباب عدة بعضها اجتماعي مثل ارتفاع مستوى التعليم، وبعضها جاءت نتيجة النضج والتكنولوجيا كعمالة المرأة وتطلعها إلى دور أكثر فعالية. وأصبح هناك اتجاه واضح نحو مشاركة الزوجين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة. وأحياناً يشارك الأبناء آباءهم في اتخاذ القرارات. كذلك فإن كثيراً من الآباء اليوم يشاركون أطفالهم حياتهم، ويحاولون فهم مشاعرهم والتعاطف معها. كما يلعبون دوراً مهماً في تربيتهم ورعايتهم، وفي بعض الأحيان يلتحق بعضهم بالدراسة ليعدوا أنفسهم لكي يكونوا آباء صالحين، أو يقرأوا كتباً في علم نفس الطفل تساعد على فهم تصرفات أطفالهم. وهؤلاء الآباء لا يخلون إذا رأهم أحد يعتنون بأطفالهم أو ينشرون ملابسهم بأنفسهم. وإذا كبر الأبناء فإن الآباء يقدمون لهم المساعدات المالية والاجتماعية حتى بعد زواجهم إذا أمكنهم ذلك.

ومع ذلك فما زال للرجل الحق القانوني في تحديد مكان إقامة أسرته إلى درجة يمكن معها أن يطلق زوجته في حالة رفضها الإقامة في المسكن الذي يختاره أو تقتضيه ظروف عمله بغض النظر عن ظروف عمل الزوجة.

أما الزوجات من الطبقات والفئات الفقيرة، فإنهن في غالبية الأحيان يعتمدن على أزواجهن من الناحية المادية، بالإضافة إلى التقاليد المتوارثة والمتعارف عليها في هذه الفئات تجعل من رئاسة الرجل المطلقة للأسرة شيئاً منطقياً ومقبولاً.

وخلاصة القول فإن الرجل يمكنه أن يصبح محل إعجاب زوجته وأبنائه وأصدقائه إذا أتاحت له مجموعة من الخصائص، مثل أن تكون له مكانة رفيعة في علم، وأن يمد أسرته بكل ما تحتاج إليه، وأن يتحلى بالأخلاق الرفيعة، وأن يكون أباً طيباً حنوناً. ما إذا لم تستطع الزوجة الاستمرار في حب زوجها، ولم يستطيعا الحياة معاً في سعادة، فإنه يمكن القول في حالة كهذه أنه فشل كزوج.

دور الزوجة

وهو الدور التقليدي للمرأة، فهي مطالبة بالتزامات هي:

- عدم الاستئثار بالمهر؛ بل يجب استغلاله في تأثيث عش الزوجية وفي تحقيق ما هو ضروري لإسعاد الأسرة.

- احترام رابطة الزوجية: فلا تخون زوجها ولا تمنعه نفسها ولا تهجر فراشه ولا تتبذل فتؤخذ بفاحش القول.

- التعاون مع زوجها بروحها ومالها وعواطفها. والطاعة واجبة على الزوجة وذلك في الحدود الإنسانية حتى لا تنحدر إلى مجرد رقيقة وتفقد صفتها كشريكة في الحياة الزوجية.

العناية بتربية الأطفال:

يجب على الزوجة أن تقوم بدورها فيما يتعلق بالرضاعة والحضانة ومراحل النمو الأولى. وهي المسئولة بصفة مباشرة عن تقويم لسان الطفل، وتلقينه المبادئ الإنسانية الأولى والتراث الاجتماعي.

أما إدارة شئون المنزل فإذا كانت مملكة الرجل هي الحياة الاجتماعية بصفة عامة، فإن مملكة الزوجة هي المنزل. وفي الماضي كان للمرأة دور إنتاجي فهي تنتج العديد من السلع التي تستخدمها الأسرة. وقد أدى التصنيع إلى عمالة المرأة خارج المنزل. فتحول دورها الإنتاجي إلى دور استهلاكي، ويتوقع منها أن تجيد فن الشراء.

إلا أن هذا التحول في هذا الدور ليس نهائياً ولا يشمل جميع النساء، فما زالت الكثيرات منهن يصنعن الملابس والحلوى والمخبز ويزرعن الخضراوات ويقمن بحفظ الأطعمة، ولكن لا يتم هذا إلا حين تتوفر الظروف لذلك، هذا إلى أن الاتجاه التقليدي نحو تفضيل الأطعمة المصنوعة في المنزل ما زال يسيطر على المناخ الثقافي إلى حد كبير.

هذا التحول نحو عمل الزوجة وحصولها على أجر أدى إلى اتساع آفاقها ونظرتها للحياة، وارتفاع مكانتها. وندلل على ذلك باختلاف الأدوار لزوجة الفلاح إذا قورنت بزوجة البحار، وزوجة رجل الدين، إذا قورنت بزوجة رجل الأعمال، وزوجة الكاتب إذا قورنت بزوجة الطبيب.

وأصبحت المرأة الآن مطالبة بأن تنظم عملها المنزلي بما يتفق مع طبيعة عملها خارج المنزل فهي ترفض حالياً إنجاب مزيد من الأطفال، وتقبل الكثيرات منهن استخدام وسائل تحديد النسل أو تنظيمه. وإذا ما كانت الزوجة العاملة أمًا، فإنها كثيراً ما تعهد بمسئولية تربية الأطفال إلى مدبرات المنزل والخدم.

وكشفت بعض الدراسات عن أن عمالة المرأة ساهمت بدور كبير في زيادة حجم مشكلة انحرف الأحداث في الأسرة الحديثة، كما كشفت دراسات أخرى عن أن هذا الدور المتغير للزوجة الأم قد أدى إلى زيادة روح الاستقلال الذاتي للطفل ليصبح أكثر اعتماداً على نفسه. وفي الجانب المقابل لوحظ أن عدد الأطفال في الأسرة ومستواهم العمري بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية للأسرة كانت كلها عوامل حدت من ظاهرة إقبال الزوجة والأم على العمل خارج محيط الأسرة⁽¹⁾.

هذا وما زالت المرأة تحظى بعناية ورعاية يساندها القانون والرأي العام، فأحياناً ما يكون لها حقوق على زوجها كأن تطلب منه الطلاق، لأنه لا ينفق عليها، أو تجعله مسئولاً عن ديونها، أو يكون لها الحق في أن تحصل منه على نفقة. ويجب على الزوجة الصراحة والصدق في معاملاتها الزوجية والإخلاص في تصرفاتها، وحسن التقدير والوفاء في مظاهر سلوكها، ويجب عليها الأمانة والحرص على أسرار الحياة الزوجية ولاسيما المسائل الدقيقة بينها وبين زوجها، وبذلك تكون قدوة في الفضائل التي ينبغي أن تطبع عليها الأطفال.

(1) انظر د. السيد عبد العاطي السيد وآخرين. علم اجتماع الأسرة ص 113.

والنفقة واجبة على الزوجة متى كانت قادرة وثبت عجز الزوج أو عدم استطاعته تحمل أعباء الحياة الزوجية، على الوجه المطلوب. وإذا كانت الشريعة الإسلامية لا تقيم لذلك وزناً كبيراً تلقي بكافة المسؤوليات على أكتاف الرجل وتبيح الفرقة للعجز وعدم المقدرة؛ غير أن القوانين الحديثة المنظمة لشئون الأسرة في معظم البلاد (غير الإسلامية) تقرر النفقة على الزوجة في حالات إعسار الرجل.

دور الأبناء:

قدمت بعض المجتمعات القديمة بواكير الأطفال قرابين للآلهة وفي بعضها الآخر كانت الأسرة ينذر أحد الأولاد أو بعضهم ضحايا للآلهة إذا تحقق لأبائهم ما يطلبونه. ودرجت بعض القبائل على قتل الأولاد لضيق ذات اليد وعدم القدرة على رعايتهم. وانتشرت عند عرب الجاهلية ظاهرة وأد البنات لأنهن يمثلن الرجس والدنس ويعتبرن من سلسلة آله الشر، وانتشرت في القبائل اليونانية القديمة وغيرها ظاهرة إعدام الضعاف ومشوهي الخلقة والمنحرفين من الأحداث.

وأخذت بعض المجتمعات على عاتقها أمر العناية بالنشء فحرمت على الأسرة أن تقوم بوظيفة التربية. فكان السائد في اسبرطة مثلاً أن السلطة المدنية تشرف على تربية الأطفال وهم في حضانة أمهاتهم حتى سن السابعة، وبعد ذلك تستولي عليهم وتتولى أمر الوصاية على تربيتهم. وفرضت بعض المجتمعات على الأسر نظاماً معيناً لتربية أولادهم وتعليمهم وألزمهم باتباعها.

ونتيجة لتحول العمل من الزراعة إلى التصنيع واستخدام الآلة فقد الطفل (أو رجل المستقبل القرب) ما كان له من قيمة اقتصادية ارتبطت تقليدياً بمكانته في الأسر، وأصبح على العكس من ذلك عبئاً ثقيلاً على إمكانيات الأسرة اقتصادياً ونفسياً حتى مرحلة متأخرة من حياته.

وبالإضافة إلى ذلك أثرت المكانة المهنية للأب وما تضمنه من مؤثرات

وضغوط وما اقترن بها من مكانة اجتماعية واقتصادية في تشكيل وتحديد البيئة الاجتماعية التي تشكل في إطار من قيمها واتجاهاتها في التنشئة الاجتماعية وفي تطلعاتها وإمكانياتها شخصية الطفل، بالدرجة التي تعكس هذه الشخصية على حد تعبير شيندر التمايزات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة في مجتمع المدينة.

ففي الطبقات العليا من المجتمع يشغل الطفل دوراً ومكانة مهمة في الأسرة لأنه وريث اسمها وكثيراً ما يرث مكانة أبيه المهنية. ومن ثم كانت عملية التنشئة الاجتماعية له تتمثل في نقل قيم وعادات وتقاليده وأخلاقيات الطبقة. والطفل هنا يتمتع بأمن شخصي واجتماعي واقتصادي واسع. أما في الطبقة الوسطى فالطفل فيها على اتصال وثيق ومباشر بأبيه، خاصة وأنه من العوامل المؤثرة على قدرة الأسرة على الاحتفاظ بمكانتها الاجتماعية. وقد يكون عبئاً على الأسرة، وكثيراً ما تتحدد مكانة هذه الأسرة على العالم الخارجي. وتقع مسئولية تنشئته اجتماعياً على عاتق الأم وحدها.

وعلى العكس من ذلك كله لا ينال الطفل في أسرة الطبقات الدنيا أدنى اهتمام، بل لا يهتم هو نفسه بعمل والده أو مكانة أسرته، ويعد مركزه المالي من أفقر مراكز أفراد الأسرة. وهو يفتقر دائماً إلى الأمن الشخصي والاقتصادي كما يتمتع بدرجة معينة من الحرية كنوع من أنواع التصدي الأسري والانحراف السلوكي، وهو لا يكرس أو يدرب على عمل معين، ولا يقارن بغيره من الأطفال، كما لا يطالب بالمحافظة على تقاليد الأسرة، الأمر الذي يجعله يعاني أشد المعاناة من تجارب وخبرات مختلفة تماماً عن تلك التي يخبرها أطفال الطبقات الأخرى في المجتمع.

كبار السن في الأسرة:

لقد كانت المؤثرات الحضرية التي جعلت من الأسرة الزوجية الصغيرة أو الأسرة النواة ضرورة من ضرورات التوافق مع ظروف المجتمع، عاملاً من العوامل التي أدت إلى تغير المكانة التقليدية لكبار السن في الأسرة، لقد جاء على هذه الفئة

حيثاً من الدهر لم تكن تمثل مشكلة ذات أهمية، سواء للأسرة أو المجتمع، بل كان من السهل إشباع حاجياتهم في الأسرة الممتدة، كما كانت آراؤهم ومقترحاتهم وخبراتهم تحتل مكانة عالية من التقدير والاحترام من جميع أعضائها، هذا بالإضافة إلى أنه كان بمقدورهم الاستمرار في أداء دورهم الإنتاجي وبإيجابية في الأسرة والجماعات القروية التي ترتبط عضويتهم بها طول حياتهم، كما كانت «الأبوة» نوعاً من التأمين ضد الشيخوخة بالنسبة لكثير منهم⁽¹⁾.

* * *

(1) نفس المرجع السابق، ص 115-117.

الأسرة والدين

تثبت الأسرة في نفوس أفرادها دينها وطقوسها والمشاركة في حفلاتها والوفاء بما تفرضه الأوضاع الأسرية من التزامات. لأن هذه الأمور تتصل بالناحية العاطفية والإنسانية في الفرد، وتثير في غمرتها مشاعر وأحاسيس تعلو فوق الأنا الفردية أو ذات الإنسان، وتشعره بنشأة كائن جديد لم يحسه من قبل وهذا الكائن إن هو إلا تعبير عن عقل الجماعة وفكرة الجماعة وشعور الجماعة فتقوى الروابط بين الفرد والمجتمع وتتوثق الصلات بينه وبين بني لحمته.

وكان الدين قديمًا هو دين الأسرة. ثم تطور فأصبح دين القبيلة والمدينة. وكان يتعين على كل فرد في نطاق المدينة أن يدين بدينها. فدين أثينا أو أسبرطة مثلا لابد أن يعتنقه كل فرد يساهم في طقوسه ويقوم بالعبادات التي يفرضها الدين عليه. ومن يخرج عن الحدود المرسومة لا يعتبر مواطناً في المدينة والخضوع لدينها مثله كمثل الفرد الذي يرفض جنسيته في عصورنا الحديثة.

ونظراً لخطورة الحياة الدينية في المجتمعات القديمة، فإن الطفل لا يعتبر عضواً في الأسرة إلا إذا قامت حياله بطقوس متكررة يمنح بعدها صفة التعميد والتعيين، وبذلك يصح له الدخول في الجمعية الدينية للأسرة، ويصبح واحداً من أفرادها، ويحق له مزاوله الطقوس والمساهمة في الأشياء المقدسة.

غير أن تطور الحياة الدينية وتقرير الحرية الدينية للأسرة الإنسانية، جعل الأفراد ينظرون إلى الدين نظرتهم إلى شيء شخصي يتعلق بضمير الإنسان، فالفرد من حقه أن يتجه بالعبادة والتقديس إلى ما يشاء من القوى والآلهة، وله أن يقوم بالطقوس التي يرتضيها ما دام ذلك في حدود النظام العام الذي يجيزه المجتمع. وبالرغم من هذا التطور فإن الأسرة ما زالت حريصة على فضيلتها الدينية. فكل فرد يخرج على عقائدها وطقوسها وعباداتها ومراسيمها الدينية تتنكر له وتلفظه وقد

تقتله خشية ما يلحقها من العار بسببه. وفي ذلك أبلغ رد على خروجه عن تعاليم الأسرة⁽¹⁾. وفي مجتمعات ما قبل الصناعة ارتبطت القرابة برابطة روحية وليست فسيولوجية. وقد أوضح لوسيان برول Luucien Levy Bruhle أن القرابة في هذه المجتمعات تنتج عن رابطة روحية وليست فسيولوجية، وهي مشاركة أسطورية في جماعة معينة، وفي جميع القيم الدينية والأخلاقية.. إلخ التي تمثلها الجماعة.

وفي المجتمع الريفي في الصين القديمة كانت كلمة «الأم» نفسها تنطبق على جماعة منسقة. وبالمفهوم الفردي كانت الكلمة لا تستخدم في تسمية «المرأة» التي ولد الإنسان منها، ولكنها تستخدم في تسمية المرأة التي كانت أكثر أجيال الأمهات احترامًا. كذلك فإن الأب لا يتميز عن الأعمام، حيث تنسحب الكلمة أيضًا على دائرة تتسع كثيرًا عن دائرة إخوة الأب فقط، ويختلط الأبناء بأبناء الأخ أو الأخت، فعلاقات القرابة تتميز إذن بطابع شامل.

وفي الهند القديمة كرسّت الكتابات الدينية الهندية القديمة الكثير من الاهتمام بالأسرة⁽²⁾. وكانت القرابة في روما تنبعث عن الدين. وقد كتب فوستيل دي كولانج Fustel De Coulangue في تحليل عن المدينة القديمة يقول: «إن رابطة الدم لا تكفي لإقامة القرابة، ولابد من رابطة العبادة، وعلى ذلك فإن الدين كان ينتقل من ذكر إلى ذكر، ولم يكن تحديد القرابة العاصيين يتم على أساس الميلاد، وإنما على أساس العبادة.

(1) انظر د. مصطفى الخشاب. دراسات في علم الاجتماع العائلي ص 62-63.

وانظر د. عبد الهادي محمد والي الاجتماع العائلي ص 165-166.

(2) د. عبد الله الحريجي. المرجع السابق، 48.

وهكذا فإن صفة القرابة لا تعطي إلا للأقارب العاصبين والمنحدرين فقط من خط الذكر، أما الأقارب المنحدرون من خط الإناث فلا يعترف لهم بهذه الصفة مهما كانت قرابتهم الدموية⁽¹⁾.

الديانة اليهودية:

اهتمت التوراة بشئون الأسرة، ونظمت لبني إسرائيل قواعدها، ورسمت لهم قوالب الفكر والعمل بصدد الزواج، والعلاقات الزوجية، والآثار المترتبة على قواعد الزواج، كما حددت لهم حالات الطلاق، ورتبت لهم طبقات المحارم، وما إلى ذلك من المقومات الأساسية في نظام الأسرة.

ويعتبر الزواج في شرائع بني إسرائيل نظاماً مقدساً إلهياً أوحى به الله لتنظيم واستقرار الحياة الإنسانية وحفظاً للنوع. تأخذ هذه الشرائع بنظام وحدانية الزوج والزوجة Monogamie. فهو الزواج الأمثل والأكثر استقراراً.

ونفرت الشرائع الأفراد من تعدد الزوجات ومن الطلاق. ولم تبح ذلك إلا في أضيق الحدود. وذلك حرصاً على مقومات الأسرة وصيانة لأفرادها من الانزلاق ووقوعهم تحت ضغط عوامل الإغراء والانحراف. وكانوا يشترطون موافقة الزوجة على الزواج الثاني في الحالات الدقيقة التي يباح فيها التعدد مثل العقم. وإذا لم توافق لأبد من تطليقاً.

وأجازت بعض النصوص للرجل الموسر أن يتزوج بأكثر من واحدة، لاسيما إذا استطاع أن يعدل بين زوجتيه (المادة 176 من كتاب ابن شمعون) وفي بعض النصوص ما يشير إلى حق الرجل في أن يحوز أربع زوجات (كما عند المسلمين) استدلالاً بأن سيدنا يعقوب كان يجمع بين أربع نساء. ولكن الشرائع لم تتهاون في الثغرات التي ينفذ منها الأفراد إلى الزواج الثاني، فقد نصت المادة 164 من كتاب

(1) انظر د. محمد محمود الجوهري وآخرين - دراسات في علم الاجتماع ص 305-306.

ابن شمعون على أن عقم الزوجة يقدر بعشر سنين وبعدها يصير تطليقها أو يتزوج عليها إذا قبلت وكان الزوج ذا ميسرة ويستطيع أن يعدل بين زوجته.

وفي سفر التكوين نجد إشارات إلى قدسية نظام الزواج وكيف أن الله سبحانه خلق حواء بعد آدم لاستكمال التنظيم الاجتماعي لشئون الكون، وفي سفر الخروج أحكام كثيرة عن الزواج وصيانة الزوجة وحمايتها من الإغراء والوصاية على الأيتام.

ويعتبر سفر الأحبار أو (اللاويين) من أكثر الأسفار تفریعاً لمسائل الأسرة. فشئون الزواج يتناولها الإصحاح (15)؛ وموانعه يتناولها الإصحاح (18)؛ وشئون الخطبة وواجباتها ومضاجعة المخطوبة في الإصحاح (19)؛ وتحريم الزنا في الإصحاح (18-20).

وفي سفر العدد نجد نصوصاً كثيرة تتناول الواجبات الزوجية (إصحاح 5) ونظم الميراث (إصحاح 27) وحقوق رب الأسرة وواجباته وخاصة سلطة الزوج على زوجته والأب على أولاده (إصحاح 30). وبينت أهمية الانصياع لأوامر الأسرة وإتباع تعليماتها. وفي سفر التثنية نجد أحكام الطلاق.

وفي الكتاب المقدس الثاني بعد التوراة وهو «التلمود» أو كما يسميه اليهود «المشنا» نجد وصايا وأحكاماً تتناول كل مظاهر الحياة الإنسانية وشئون الفرد والأسرة والجماعة. وفي ضوء ما جاء في التلمود تركز الأسرة الفاضلة في نظره على الدعائم الآتية:

- 1- التضامن الطبيعي بين عناصرها.
- 2- الطاعة: طاعة الأبناء للآباء والزوجات للأزواج.
- 3- التطهير والإخلاص والمعرفة.
- 4- المشاركات الوجدانية بين عناصرها، كالمحبة والشفقة والعطف.

وتكلم التلمود عن «الواجبات» حيث يقول: إن الإلزام الكلي الذي أودعته العناية الإلهية في الكون ينطوي على تقرير خمسة واجبات وهي: واجبات بين الملك ووزيره، وبين الوالد والابن، والزوج والزوجة، والأخ الأكبر والأخ الأصغر والعلاقات المتبادلة بين الأصدقاء. ولا تتأني هذه الواجبات عملياً وبصورة فعلية؛ إلا عن طريق ثلاث فضائل هي: المعرفة، والشهامة (المروءة)، وقوة العزيمة. والأسرة هي البيئة الحية التي تنمو فيها هذه الفضائل. ومن ثم اعتبرت الأسرة الدعامة الجوهرية لأخلاقية الشعب وخصائصه الموروثة⁽¹⁾.

الزواج في المسيحية:

الزواج في المسيحية مقدس، فهو علاقة مقدسة رفعه المسيح إلى مرتبة السر الإلهي، وعلى ذلك فهو لا يتم إلا عن طريق الكنيسة، إنه ليس مجرد اتفاق طبيعي، ولكنه عمل ديني جاء في الكتاب المقدس أن «ما جمعه الله لا يفرقه إنسان». ولذلك يكاد العهد الجديد (الإنجيل) لا يعني بشيء من أمور الدنيا مبلغ عنايته بالزواج والطلاق، وذلك لإرساء مقومات الأسرة المسيحية على مبادئ الدين الجديد ووصاياه لاسيما أن التشريعات التي كانت سائدة في فجر الدعوة المسيحية كانت إما تشريعات موسوية أو تشريعات رومانية.

ولقد أعطت الشرائع المسيحية للخطبة والزواج أهمية كبرى، وهي تستند إلى مبدئين أساسيين هما: مبدأ الوحدة، ومبدأ عام القابلية للانفصام. وكان الدين المسيحي في مقدمة الأديان دعاية للزهد. فشرعوا في بث الكراهية للعالم بقصد توجيه القلوب إلى الحياة الأخرى. ثم ازدادت الحملة على النساء في عصر انتشار الرهبانية، فقالوا عنها إنها الشيطان، أو مشعل الشيطان أو باب جهنم.

(1) د. مصطفى الخشاب. علم الاجتماع العائلي ص 11-14.

وقد تأصلت في نفوس الناس أن الجنس اللطيف فاسد بالفطرة، ومن الحكمة التبكير بتزويج البنات، وتعويدهن ممارسة التقوى والزهد. فضلاً عن اقتصارهن على خدمة المنزل. وقدماً كان تعليم المرأة المسيحية يتم في إطار إدارة المنزل والغزل والنسيج والحياسة. واقتصار وقتهن يتوزع ما بين الصلوات والأشغال اليدوية. وفي القرن السابع استثنيت من خدمة الكهنوت، وفتح لها مجال إنشاء الأديرة النسائية، وفيها نالت استقلالها وبرزت في مجال العلوم⁽¹⁾.

ويستهدف الزواج في المسيحية إنجاب الأولاد وتربيتهم تربية صالحة حسب تعاليم الكنيسة (توفيق فرج 1996م). وتعتبر قوانين القديس «باسيليوس الكبير» (أسقف قيسارية) أوفى مجموعة منظمة لقواعد الحياة الأسرية المسيحية وهي تنتظم 106 قانون. وهناك قوانين البطريرك اثناسيوس من بطاركة الإسكندرية وهي تنتظم 107 قانوناً يدور معظمها حول مسائل أسرية (الزواج والطلاق والعلاقات الزوجية وشؤون الموارث). ومن القوانين الكنسية المهمة التي عنت بتشريعات ونظم الأسرة؛ المجموعات التي وضعها «مجمع نيسه Nicée» المنعقد في 20 مايو سنة 325م؛ وجاءت في أربعة كتب معروفة لفقهاء المسيحية وكهننتها. جاء في الكتاب الأول مسائل تتعلق بالخطوبة وهدايا العرس والجهاز وأسباب فسخ الزواج، والوصية والميراث والولاية وما إليها. وتناول الكتاب الثاني الميراث ومراتبه. والوقف والإيضاء؛ ودرجات القرابة ومحارم الزواج، والزواج بالأرامل، والزواج بعقد ومهر أو بدونهما. كما تناول حقوق المرأة إذا فارقت زوجها أو طلقت؛ وحقوق الزوج في مال الزوجة واعتبارات متعلقة بالقذف والزنا. في الكتاب الثالث مسائل تتصل بالتبني

(1) د. غريب سيد أحمد وآخرون. دراسات في علم الاجتماع العائلي ص 65-66.

والأبوة الطبيعية والقانونية وحرمان المتبني من الميراث والرجوع في الوصية. وعرض الكتاب الرابع لطبقات المحارم، وموانع الزواج وخاصة مانع القرابة الروحية، وموانع الوصية، وحدود الطلاق.

الأسرة عند عرب الجاهلية:

يعرف العصر الجاهلي بأنه الزمن الذي مر قبل ظهور الدعوة الإسلامية أو قبل الهجرة النبوية بنحو مائة وخمسين عامًا. وتجدر الإشارة إلى أن كلمة الجاهلية التي طلقت في هذا العصر ليست مشتقة من الجهل الذي هو ضد العلم ونقيضه. وإنما هي مشتقة من الجهل بمعنى السفه والغضب والنزق في مقابل كلمة الإسلام التي تدل على الخضوع والطاعة لله عز وجل وما تنطوي عليه من السلوك الطيب والخلق الكريم.

ورد في سورة البقرة: (قَالُوا اتَّخَذْنَا هُزُوءًا قَالِ أَعُودُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ) [البقرة: 67] وفي سورة آل عمران: (ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ) [آل عمران: 154] وفي سورة المائدة: (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ {50/5}) [المائدة: 50] وفي سورة الأحزاب: (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى) [الأحزاب: 23] وفي سورة الفتح: (إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ) [الفتح: 26].

وفي الحديث النبوي أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال لأبي ذر وقد عبّر رجلاً بأمه «إنك امرؤ فيك جاهلية».

وفي معلقة عمرو بن كلثوم التعليبي:

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهليينا

ويتضح مما جاء في القرآن الكريم، والحديث النبوي والشعر الجاهلي أن كلمة الجاهلية قد استخدمت منذ القدم للدلالة على السفه والطيش، والحمق. ثم أطلقت

على العصر القريب من الإسلام لما كان فيه وثنية وأخلاق قوامها الحمية، والأخذ بالثأر واقترب ما حرمه الدين الحنيف من موبقات.

أما أهل الجاهلية فهم العرب الذين عاشوا قبل الإسلام بوادي الجزيرة العربية، وفي مدنها الباقية. وكانوا يعيشون على الرعي والزراعة ويزاولون التجارة، ويشتهرون بالشجاعة والكرم وحماية الضيف والوفاء بالوعد. وكانوا يمارسون بعض العادات السيئة التي حرّمها الإسلام، مثل: وأد البنات، وشرب الخمر، ولعب الميسر، وأخذ الربا.

ولقد وصلت المرأة في المجتمع الجاهلي إلى مكانة من المهانة لم تصل إليها امرأة في أي مجتمع آخر. فكان العرب يعتبرونها متاعاً فحسب. وكان للرجل مطلق الحرية في الجمع بين أكثر من زوجة. كما كان له مطلق الحرية في تطليق زوجته وقتما شاء. كما كان الزواج المؤقت أو زواج المتعة منتشرًا بين عرب الجاهلية، وكانت المرأة تحرم من الميراث شأنها شأن الولد الصغير، إذ إن قانون الورث لديهم لا يورث ولا يعطي حق الميراث إلا لمن قاتل على ظهور الخيل. وكانت المرأة هي نفسها تورث مع المال والماشية وتباع وترهن.

وبرغم ذلك فقد احتلت المرأة في الجاهلية مكانة لا يمكن إنكارها حيث كانت تعتني بشئون بيتها وترعى أطفالها ومساعدة الزوج في مهنته لبعض الصناعات كالغزل والتجارة واللهو أحياناً. أما في الحرب فكان يوكل إليهم التمريض وتحميس المحاربين. ولقد زاولت المرأة العربية منذ الجاهلية كثيراً من الحرف المناسبة لها ولاسيما الحرف البيئية وما يقاربها لجمع القوت والحطب وإعداد الطعام والملبس. ومن أهم صناعاتها الغزل من الصوف والوبر حتى بنات الأشراف كن يشاركن في رعاية الماشية واشتغلن بالتجارة واشتركن في قوافلها. ومن الحرف النسائية المنتشرة في ذلك الوقت السحر والكهانة والعرافة والغناء والطرب والرقص، كما كان من صناعات المرأة التطبيب كعلاج الجروح وجبر

الكسور. وقد شارك أيضاً في دفن الموتى، وكان أجدادنا العرب يضيّقون ببطالة المرأة أو عدم إتقانها إحدى الحرف المناسبة ولا شيء يتجنبه العرب قدر تجنبهم للبطالة أو التقصير في أداء العمل النافع المختص به ويبلغ فيه غاية الإتقان⁽¹⁾.

وكانت القرابة عند العرب في الجاهلية قائمة على الادعاء لا على صلات الدم. فكان الولد لا يلحق بأبيه إلا إذا رضي الأب أن يلتحق به، وكانت القبائل العربية تتركز السلطة فيها في يد شيخ القبيلة الذي يتسم بالروحانية والمعنوية.

وبدا هذا النفوذ في حالات الأخذ بالتأثر وإجراء الأمور المتعلقة بالزواج والطلاق وحل النزاعات وفض المشاكل التي تحدث في هذه العشيرة، بالإضافة إلى أن من حقه إبعاد أي فرد منها في الحالات التي يتمرد فيها الفرد على نظامها وقواعدها وضوابطها وسلطاتها الاجتماعية، وهو الذي يعتقد لواء الحرب والسلم معاً، فقولُه مسموع وطاعته واجبة، والمفاوضات تتم بين الأسر الصغيرة داخل هذه القبيلة أو العشيرة بواسطة من ناحية، ومن ناحية أخرى ينظم العلاقات بين عشيرته والعشائر الأخرى، أو ما يعرف «بالحلف» ويكون ما للعشيرة المتحالفة من حقوق وما عليها من واجبات منطبقاً على العشيرة المتحالفة معها.

وكان الزواج في الجاهلية على عدة أنواع:

1-زواج المهر أو زواج البعولة:

وهو الزواج الذي كان الرجل يتفق عليه مع أهل الفتاة على مهر معين يأخذه ولي أمر الفتاة ولا تأخذ الفتاة منه شيئاً وربما أكره الأهل الفتاة على الزواج بمن تكره إذا هم أرادوه، وربما عضلوا «منعوها من الزواج».

ويدلنا هذا السلوك من جانب أهل العروس أن المرأة في ذلك العهد كانت مسلوكة الشخصية ولا تنعم بالحرية التي أعطاها لها الإسلام، حيث أوجب استئذان

(1) د. غريب سيد أحمد وآخرون دراسات في علم الاجتماع العائلي ص 64.

المرأة قبل تزويجها سواء كانت بكرًا أو ثيبًا، وأعطاهما حق الاشتراط في العقد، وجعل المهر حقًا خاصًا بها ولها حرية التصرف فيه.

2-زواج المتعة:

وهو عقد شخصي بين رجل وامرأة لمدة معينة على مبلغ معين. وينتهي هذا الزواج بانتهاء المدة المشروطة وهو يشبه زواج المهر من كل الوجوه إلا اشتراط المدة وفي هذا الزواج مهر مقدم وحقوق للأولاد على أبيهم في الانتساب إليه والإرث منه، والمعروف أن زواج المتعة قد أجاز في بداية عهد الإسلام في السفر والغزوات، ثم حرمه الإسلام فيما بعد تحريمًا مطلقًا، حيث نهى عنه الرسول في يوم خيبر، وفي حجة الوداع، وما زال المجتمع السعودي متمسكًا بحكم الإسلام فيما ورد بشأنه.

3-زواج السبي:

وهو حق المحاربين المنتصرين في نساء المحاربين المغلوبين، ولا يشترط في هذا الزواج رضا الفتاة ولا رضا أهلها وليس فيه مهر.

4-زواج الإماء:

وذلك أن يشتري الرجل أمة فيكون لها أولاد إن شاء أعتقها، واعتقهم وإن شاء لم يفعل فتظل هي عنده أمة ويظل أولادها منه عبيدًا له وإماء.

5-زواج المقت:

ويسمى زواج الإرث، فكان الجاهليون يرثون زوجات آبائهم وزوجات غير آبائهم ممن يرثونهم كما يرثون أموالهم وأنعامهم، على ألا يرث الابن أمه التي ولدته.

6-جواز الجمع بين الأختين:

ولقد كان عند العرب في الجاهلية جواز الجمع بين الأختين، إلا أنه كان مستقبًا هو الآخر، والإسلام يحرم ذلك إلا إذا طلقت الزوجة أو توفيت يقول الله سبحانه وتعالى: (وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ) [النساء: 23].

7-تعدد الأزواج:

وكان يباح في الجاهلية تعدد الأزواج دون التقيد برابطة القرابة فيما بينهم، حيث أشارت السيدة عائشة رضي الله عنها إلى ذلك فقالت: (كان يجتمع الرهط وهم دون العشرة فيدخلون على المرأة ويصيبونها فإذا حملت ووضعت ترسل إليهم فلا يستطيع واحد منهم أن يمتنع عن الحضور، فإذا اجتمعوا عندها تقول لهم: قد عرفتهم ما كان من أمركم وقد ولدت فهو ابنك يا فلان، وتسمى من أحبت باسمه فيلحق به ولده ولا يستطيع أن يمتنع عنه الرجل.

8-زواج الاستبضاع:

ولقد كان أيضًا عندهم زواج الاستبضاع، ويعني أن يكون للمرأة زوج واحد. وكان يباح لغير زوجها أن يتصل بها في فترات محددة قبل زفافها أو بعده في مدة معينة وبقيود خاصة، دون أن يكون لهذا الرجل حق الزواج عليها. فالرجل يترك زوجته للاتصال بأحد العظماء لأجل أن ينجب له من يحمل صفات العظمة التي يرثها من ذلك العظيم. وفي تلك الفترة لا يمسه زوجها حتى يتأكد من حملها، ومن عاداتهم في الجاهلية عند بعض القبائل أن شيخ القبيلة يقوم بالدخول على كل عروس قبل زفافها إلا أن هذه العادات وسابقتها قد قضى عليها الإسلام.

9-زواج الشغار:

وكانت بعض قبائل العرب في الجاهلية تبيح الاختلاط بدون قيد بين الخطيبين قبل الزواج. فيحق للرجل مباذعة خطيبته، فإذا قبل كل منهما الآخر تم العقد ويسمى عندهم نكاح السفاح، وقد حرم الإسلام ذلك. وكان في بعض القبائل يحرم اتصال الخطيبين جنسيًا ويبيح غير ذلك من الاختلاط، فيجوز للرجل عندهم أن يعاشر من يسبى من النساء ويصبحن من ممتلكاته، وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم هذا النوع من الزواج وقال: (لا شغار في الإسلام).

أما تعدد الزوجات فقد كان شائعًا. فقد روي عن عبد الله بن عمر قال: «نسوة

في الجاهلية. ولمن معه. فأمره النبي عليه الصلاة والسلام أن يختار أربعاً» وعن نوفل بن معاوية قال: «أسلمت وتحتي خمس نسوة: فسالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «فارق واحدة، وأمسك أربعاً».

والواقع أن تعدد الزوجات لم يكن شائعاً عند العرب في تلك الحقبة من الزمن دون سواهم، فقد عرفه الفرس، والرومان، وقدماء المصريين وغيرهم، وقد سبقت اليهودية والمسيحية الإسلام في إجازة التعدد، ولذلك فإن إباحة الإسلام لتعدد الزوجات ليست تشريعاً جديداً سنه الإسلام للناس، وإنما جاء الإسلام فوجد التعدد قائماً، ولكن بصورة غير إنسانية منظمة فحدده بأربع زوجات، ووضع له آداباً وأحكاماً في القرآن الكريم والسنة النبوية تحفظ للمرأة كرامتها..

وقد كان ما زال تعدد الزوجات موجوداً في المجتمع السعودي، حيث تقره الشريعة الإسلامية للضرورة. ولكن من الملاحظ في الوقت الحاضر أن نسبة الزواج بأكثر من واحدة في المجتمع السعودي أخذت قل بالتدريج وخاصة عند الجيل الجديد نتيجة للتغير الثقافي الذي طرأ على المجتمع السعودي، فضلاً عن تعدد مطالب الحياة العصرية والالتزامات الأسرية وظهور بعض المشكلات الاجتماعية في المجتمع مثل غلاء المهور، وارتفاع أجور المساكن والتمسك ببعض العادات والتقاليد.

وكان لعرب الجاهلية عاداتهم وتقاليدهم المرتبطة بالزواج ومنها عدم تزويج بناتهم إلى الأعاجم مهما كان الأعجمي عظيماً. وكانت بعض القبائل العربية تفضل الزواج بنات العم لاعتقادهم أنهم أصبر على ريب الزمان وولدهن يجيء كريماً على طبع قومه، ومن هؤلاء بنو عبس، وقد سئلوا: أي النساء وجدتم أصبر؟ فقالوا: بنات العم. وكانت بعض القبائل لا تحبذ الزواج من بنات العم وذوي القربى لاعتقادهم أن زواج الرجل بقريبتة ينتج نسلًا ضاويًا ضعيف الجسم والعقل.

وكان من عاداتهم التي أقرها الإسلام فيما بعد عدم الزواج من الأم والبنت وبنت البنت والأخت وبنت الأخت.

وكانوا يبالغون في الغيرة على نسائهم حتى اشتط بعضهم. ووأد البنات مبالغة في الحرص على العرض، وقال قائلهم في ذلك: «دفن البنات من المكرمات» وأنكر ذلك كثير من عقلائهم ومن أشهرهم زيد بن عمر ابن نفيل القرشي الذي قيل إنه أحيا ستاً وتسعين موءودة، وكانوا يختنون أولادهم ويكفنون موتاهم، ويغتسلون من الجنابة، ويتزوجون بالصدّاق والشهود ويطلقون ثلاثاً.

وكان الطلاق نظاماً عند العرب، واليهود، واليونان، والرومان وكان الجاهلون يطلقون نساءهم لأتفه الأسباب.

وكانت المرأة الحضرية تتزوج وقد تشترط أن يكون الأمر بيدها، وتكون علامة ارتضاءها للزواج أن تعالج لها طعاماً إذا أصبح. ومن هؤلاء: عمرة بنت سعد وعاتكة بنت مرة السلمية، وفاطمة بنت الخرشب، وسلمي أم عبد المطلب بن هشام⁽¹⁾.

الأسرة في الإسلام:

تفيد نصوص القرآن أن الزوجية «الازدواج»، لا الفردية هي أساس طبيعة المخلوقات في الكون. وكان مبدأ الكون أن خلق الله آدم، ثم خلق منه حواء ليبدأ الازدواج مع بدء الكون، قال تعالى: (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا) [النساء: 1].

واهتمت الشريعة الإسلامية بنظام الأسرة، ووضعت نظاماً عائلياً متماسكاً من حيث مكوناته، والوظائف التي تقوم بها الأسرة من الناحية التربوية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية، وهي أسس متكاملة متبادلة الاعتماد، وذلك حتى تكون

(1) د. عبد الله الخريجي. علم الاجتماع العائلي ص 371-377.

بمنأى عن أي انحراف، فإذا أخذ بها المجتمع منه مجتمعاً جعلت منه مجتمعاً مترابط الأجزاء منسجم الكيان.

ولم يتعرف الإسلام برابطة إنسانية بين الرجل والمرأة غير الزواج، وألغى وراثته الرجل للنساء. قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا {19/4}) [النساء:19].

واعتبر الإسلام اتخاذ الآخذان مقتاً وزناً تقتضي عقاباً شديداً. وألغى زواج المتعة. وقد أكد النبي عليه الصلاة والسلام إلغاءه ست مرات في ست غزوات.

وحث الإسلام على الزواج حرصاً على سلامة الأوضاع الاجتماعية، وبقاء النوع، وتدعيم قوى التضامن والتكافل والتواصل الاجتماعي، والسمو بالعلاقات بين الرجال والنساء، وهما يتفق مع القيم الإنسانية يقول سبحانه وتعالى: (وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا {8/78}) [النبا:8]. ويشترط الإسلام للزواج أن يتوفر للفرد الاستعداد النفسي والمادي، حتى يتحمل الرجل شؤون الإنفاق على الزوجة والأولاد.

والدين الإسلامي يبني الزواج على المودة والرحمة. ويقول سبحانه عز وجل: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ {21/30}) [الروم:21].

واعتبر بعض الفقهاء الزواج فرضاً، وذلك في الحالات التي يخشى فيها على الرجل الوقوع في الزنا، واعتبره الأكثرون سنة، فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء» (رواه البخاري). والمقصود بالباءة

نفقات الزواج المالية وتكاليفه. ومعني الصوم وجاء أي أنه عاصم للنفس من الوقوع في الشهوات المحرمة.

وتتمشى أهداف الزواج مع ما جاء في الآية الكريمة التي يقول فيها سبحانه وتعالى: (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا) فهي تكمل في الرجل حاجته إلى المرأة، وفي المرأة حاجتها إلى الرجل، للتم الزوجية، التي يتخللها المودة والرحمة. يقول الله سبحانه وتعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً) [الروم:21].

وحب البقاء هدف أسمى يحققه الزواج، فالإنسان مع رغبته في الحياة أطول يدرك أنه بالضرورة فإن، ولذلك يسعى إلى تحقيق بقائه عن طريق الأولاد والحفدة الذين يعتبرون في الحقيقة امتداداً له، وبتحقيق هذه الغاية يظل الكون في عمرانه. قال تعالى: (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً) [النحل:72].

ومن أهداف الزواج إنجاب الأولاد، والأولاد متعة صورها القرآن الكريم أدق تصوير حين قال (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) [الكهف:46].. وحين قال: (رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ) [الفرقان:74] وعد الرسول صلى الله عليه وسلم الأولاد الصالحين من خير ما يخلفه الأب عندما قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: علم ينتفع به وصدقة جارية، وولد صالح يدعو له»⁽¹⁾.

وقد حارب الإسلام قتل الأولاد ووأد البنات خشية الإملاق. كما حرم التبني والادعاء. وقضى على السلطة القديمة التي كان يمارسها الأب، تلك السلطة التي كانت تجعل من المرأة والأولاد متاعاً له يتصرف فيهم كما يشاء وتشاء له أهواؤه بيعاً وهبة وقتلاً وأضحية. وحارب الزنا والفسق والقذف، وبالغ في الحرص على

(1) د. عبد الله الخريجي. علم الاجتماع العائلي، ص 379.

أعراض المحصنات. وشدد النكر على زنا الزوج أو الزوجة لأنه اعتداء مباشر على النسل ومباءة للتخلط الجنسي ومثير لفوضى القرابة.

ورفع الإسلام مكانة المرأة وجعلها شخصاً يملك حريته والتصرف فيما يملك؛ جعلها شخصية كاملة في الأسرة تدير مالها بنفسها أو بوكيلها وذمتها منفصلة عن ذمة أوليائها تمام الانفصال. وفي الزواج ذمتها منفصلة أيضاً عن ذمة زوجها، لها أن تتولى شئون أموالها بنفسها وليس للزوج عليها سلطان في ذلك إلا بتوكيل منها. وهي كاملة الحرية في أن تمنحه مثل هذا التوكيل ولها أن تعزله وتقاضيه.

حقاً إن الإسلام احتفظ للرجل بالقوامة على المرأة في الأحوال التي يفضلها فيها من الناحية الطبيعية والاجتماعية. فإذا فقد الرجل هذا الفضل، فقد ذلك الحق (الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ مِمَّا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَمِمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ) [النساء: 34]. ونظم الإسلام شئون الميراث وجعل للزوجة والوالدين نصيباً منه ولم يكن لهم في الجاهلية نصيب فيه. ونظم الهبة والإيصال (وخاصة الوصية لغير الوارث في حدود ثلث التركة).

واهتم الإسلام بتقرير الحقوق والواجبات الزوجية. وبالع في الاهتمام بشئون الطفولة. وجعل حضانتهم حقاً للنساء (ما دامت المرأة لم تتزوج إذا طلقت) وقدم قرابة الأم على غيرها بصدد هذه الحضانة. وأوصي برعاية اليتامى والرفق بهم والمحافظة على أموالهم إن كان لهم أموال، والإنفاق عليهم إن لم يكن لهم عائل، ودعا إلى التكافل الاجتماعي والتودد والتواصل ولاسيما بين ذوى القربى (وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ) [النساء: 36]. وأقر الإسلام نظام تعدد الزوجات، وحدده، ورسم أحكامه، ووضح مقاصده، وما يرتكز عليه من مفاهيم شرعية. كما شرع الطلاق وقيد عدد الطلقات

والرجعات، وجعله حقًا للرجل. ومع ذلك لم يهمل الإسلام جانب المرأة في هذا الصدد، فشرع نظام «الخلع»، وأجاز للمرأة حق تطليق نفسها، لاسيما إذا كانت العصمة في يدها⁽¹⁾.

مراحل تكوين الأسرة في الإسلام:

أباح المشرع لطالب الزواج أن يتعرف على ما اختارها شريكة لحياته الزوجية؛ وأن يتقدم لخطبتها أولاً، وأباح له أن يجلس معها، وأن يتحدث إليها في حضور محرم لها، وذلك للوقوف على صفاتها العامة، مدى ثقافتها ومبلغ التفاهم والانسجام معها. وحرّم الشرع أن تتاح لهما خلوة على أي مظهر.. لما يترتب على الخلوة من آثار سيئة بالنسبة للمخطوبة والخاطب على السواء. وموقف الإسلام من الخطبة يعبر عن الوسط العادل الفاضل. فلا يذهب إلى درجة الجمود فيحرم رؤية الرجل لشريكة حياته، ولا يغالى فيجعل من الخطبة مرحلة مهاترات. فقد يعدل الرجل عن الخطبة (ومن حقه هذا) فتلحق المخطوبة أضرار أدبية في سمعتها بسبب خروجها المستمر مع خطيبها، أو بسبب وقوع الخلوة الصحيحة بينهما. ويشترط في الخطبة من الناحية الشرعية:

- 1- أن تكون المرأة ممن يحل زواجها للرجل.
- 2- لا تصح خطبة سيدة متزوجة وفي عصمة زوجها.
- 3- لا تصح خطبة امرأة مطلقة لم تنته عدتها.
- 4- كذلك لا يصح خطبة المعتدة من وفاة خطبة صريحة، وإنما يجوز ذلك تلميحاً استناداً إلى قوله تعالى: (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا) [البقرة: 235].

(1) انظر د. مصطفى الخشاب. علم الاجتماع العائلي ص 29-21.

5- لا يجوز للرجل أن يخطب امرأة سبقه الغير إلى خطبتها وتمت خطبتها له. إلا إذا عدل ذلك الغير عن الخطبة أو أذن له في خطبتها. وفي هذا الصدد يقول النبي صلى الله عليه وسلم «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن» والغرض من ذلك واضح وهو تلافي ما يقع من فتن بين الناس. وليست الخطبة ملزمة للطرفين. فللرجل أن يعدل عن خطبته، وللمرأة أن تعدل عن قبوله. ولا تعدو الخطبة أن تكون وعداً بالزواج. والشريعة الإسلامية لا تعتبر الوعد بالزواج ملزماً بإتمامه.

وفيما يتعلق بالهدايا أو المهر الذي يقدم في مرحلة الخطوبة ولم يتم الزواج؛ فقد اختلف الفقهاء بصدد ذلك فأبو حنيفة يرى أن الهدايا تسترد إذا كانت قائمة في ملك المهدي إليه. وأما إذا خرجت من ملكه أو حصل فيها تغيير لا تسترد قيمتها. والمهر لابد أن سترد كله؛ وإذا حصل تصرف فيه يسترد مثله. ويرى الإمام مالك أن الخاطب الذي يعدل عن الخطبة لا يسترد شيئاً من الهدايا التي قدمها. وإذا كان هو الذي لم يعدل؛ فإنه يستردها إذا كانت موجودة، أو يسترد قيمتها إذا لم تكن قائمة بعينها في ملك المهدي إليه. وله أن يسترد مهره؛ أو ما يساويه من الجهاز إذا كانت المخطوبة قد أدخلته في شراء أثاث لها تنفيذاً للوعد بالزواج. ومن الطبيعي أن تترتب على فسخ الخطبة أضرار أدبية وأخرى مادية، وتتمثل الأضرار الأدبية فيما يثار من شائعات وأقوال تلوكها الألسنة لاسيما في حالة الإسراف في العلاقات ما بين الخطيبين. ولكن الشرع لا يقيم وزناً لهذه الأضرار لأنه حدد القواعد والمقتضات التي تستير في ضوءها هذه المرحلة. وما يصيبها من انحراف فإنما يقع وزره على الخطيبين. أما الأضرار المادية، إذا كان لها ما يبررها، فإنها تستحق التعويض.

عقد الزواج:

الزواج عقد يبرم بين الرجل والمرأة أو من يمثلهما يباح بمقتضاه لكل منهما

الاستمتاع بالآخر على الوجه المشروع؛ وتترتب عليه مجموعة من الحقوق والواجبات لكل من طرفيه، وقد أحاط الدين العقد بسياسات متينة وقدرية (وجعلناه ميثاقاً غليظاً).

وينطوي هذا العقد على ركنين أساسيين هما: الإيجاب والقبول. والإيجاب هو ما يصدر أولاً من أحد المتعاقدين دالاً على إرادته واختياره في إنشاء العقد ورغبته في إتمام نفاذه؛ والقبول هو ما يصدر ثانياً من المتعاقد الآخر دالاً على موافقته موافقة صريحة ورضاه بما أوجبه الطرف الأول ورغبته في ذلك.

وتكون صيغة العقد كتابة ولفظاً، ويصح انعقاده إشارة إذا تعذر على أحد العاقدين الإتيان باللفظ أو الإبانة بعبارة صحيحة أو كان أخرس ولا يحسن الكتابة. وإذا كان يحسن الكتابة فلا ينعقد الزواج بالإشارة، وإنما يجب أن يكون كتابة لأن الكتابة أبلغ في الدلالة.

ويشترط في العاقدين أن يكون كل منهما أهلاً لمباشرة العقد؛ وتحقق هذه الأهلية بالتمييز. فلو كان أحد العاقدين غير مميز بأن كان مجنوناً أو صبيّاً لا ينعقد الزواج. لأن العقد يعتمد على الإرادة والقصد من العاقد. وهذا لا يتحقق إلى في كامل الأهلية وسليم التصرف. ولكن هل معني ذلك أن الزواج لا ينعقد بالنسبة للشواذ كالمعتوه والمحبوز عليه؟ في هذا الصدد يقرر الشرع: إذا احتاج فاقد الأهلية أو ناقصها كالصغير والمجنون والمعتوه إلى الزواج؛ فالذي يتولى تزويجه هو الولي. فإن لم يكن له ولي خاص فالذي يتولى تزويجه القاضي. ورتب الشرع درجات العصبة والقربة التي تتولى ولاية التزويج.

ويشترط في العاقدين أن يكون الزوج مسلماً بالنسبة للمسلمة. فلا ينعقد زواج المسلمة بغير المسلم. فهو عقد باطل لا يترتب عليه أي أثر من الآثار التي تترتب على

عقد الزواج الصحيح. فقد حدث في زمن عمر أن رجلاً نصرانيًا من بني ثعلبة أسلمت زوجته وأبى هو أن يسلم ففرق عمر بينهما.

ويشترط في عقد الزواج الشهادة عليه، ويروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان نكاح على غير ذلك فهو باطل»، ويشترط في شهود العقد ما يأتي:

- 1- العقل: فلا تصح شهادة غير العاقل وغير المميز.
 - 2- البلوغ: لا بد من توفر هذا الشرط في الشهود ولو كانوا مميزين ودون سن البلوغ.
 - 3- الحرية: لا يصح أن يكون الشاهد رقيقًا أو ابن أمة.
 - 4- الإسلام: إذا كان كل من الزوجين مسلمًا، فلا يصح زواج المسلم بالمسلمة بشهادة غير المسلم. لأن الشهادة من باب الولاية، ولا ولاية لغير المسلم على المسلم. أما إذا كان الزوج مسلمًا والزوجة كتابية فلا يشترط إسلام الشهود. فيصح زواج المسلم بالمسيحية مثلاً بشهادة الكتابيين سواء كانوا من أهل دينها أم كانوا من أهل دين آخر.
 - 5- التعدد: ويتحقق ذلك بحضور رجلين أو رجل وامرأتين. فلا يصح الزواج بحضور رجل واحد سوى الزوجين أو من يمثلهما، ولا بحضور رجل وامرأة واحدة، ولا بحضور النساء وحدهن مهما كثر عددهن.
 - 6- فهم كلام العاقلين: فلا يصح الزواج الذي يعقد باللغة العربية مثلاً، بحضور شهود لا يعرفون العربية لأن الحكمة من الشهادة فهم ما يدور في العقد. كما لا يصح شهادة الأصم الأبكم إذ يتعذر عليه منطقيًا إدراك كلام العاقلين.
- ويشترط في العقد أن تكون صيغة مؤبدة وغير مؤقتة مدة. فإذا كان الزواج

مؤقتاً بمدة طالت أم قصرت، معلومة أم مجهولة، كان العقد فاسداً. ويشترط في صيغة العقد ألا تكون معلقة على شرط ولا مضافة إلى زمن مستقبل. فمثلاً إذا قالت المرأة للرجل تزوجتك على أن تسكنني بعيداً عن أهلك، أو على أن تدفع لي مبلغاً معيناً شهرياً، وكذلك إذا قال الرجل للمرأة تزوجتك بشرط كذا وما أشبه ذلك؛ كان العقد فاسداً.

ويشترط لصحة الزواج ألا تكون المرأة محرمة على الرجل تحريماً فيه شبهة أو خلاف بين الفقهاء، فإن الزواج بها يكون باطلاً.

ومتى استوفى عقد الزواج الأركان والشروط الأساسية وتحققت فيه الأسس الأساسية التي أشرنا إليها كان تاماً ولازمًا وترتبت عليه الآثار الآتية:

1- حق استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه المشروع والمأذون فيه شرعاً ما لم يمنع منه مانع شرعي كالحيض أو النفاس.

2- وجوب المهر للزوجة على زوجها.

3- وجوب النفقة بأنواعها المختلفة ما لم تمتنع الزوجة عن طاعة زوجها بدون حق. ففي مثل هذه الحالة لا تجب لها النفقة على الزوج.

4- ثبوت نسب الأولاد من الزوج وثبوت حرمان المصاهرة.

5- ثبوت التوارث بين الزوجين إذا مات أحدهما في حال قيام الزوجية أو ما في حكمها ما لم يوجد مانع من موانع الميراث المقررة في الشريعة الإسلامية.

6- تحديد نطاقات التحريم في الزواج أو ما يسمى نكاح المحارم. وبصدد المحرمات في الإسلام فهن قسمان:

أ- قسم يحرم الزواج بهن حرمة مؤبدة لا تزول في حال من الأحوال، لأن السبب المقتضي للتحريم غير قابل للزوال كالأمومة والبنوة

والأخوة. والمحرمات حرمة مؤبدة هن المحرمات بسبب القرابة والمصاهرة والرضاعة.

ب- قسم يحرم الزواج بهن حرمة مؤقتة لأن السبب المقتضي للتحريم غير دائم فيبقى التحريم ما دام سببه قائماً؛ فإذا زال انتهى التحريم. والمحرمات بصفة مؤقتة كثيرات أشهرهن:

(1) المرأة التي تكون في عصمة رجل آخر.

(2) المرأة التي تكون في العدة من طلاق أو وفاة.

ج- المطلقة ثلاثاً بالنسبة لم تطلقها. فلا تحل له إلا إذا تزوجت شخصاً آخر ثم طلقها هذا الأخير.

د- أخت الزوجة وكل من كانت محرماً لها (عدم الجمع بين الأختين).

هـ- المرأة الخامسة بالنسبة لمن له أربع زوجات. فلا يحل لمثل هذا الرجل أن يعقد زوجاً خامساً إلا إذا طلق إحدى زوجاته وتمت عدتها.

و- المرأة المشركة التي لا تدين بدين سماوي. فالإسلام يحرم الزواج بالمشركات.

تعدد الزوجات:

يبيح الإسلام التعدد، وقد أشرنا إلى هذا النظام ونحن بصدد الحديث عن مشكلات الأسرة. والحق أن الإسلام لم يبح التعدد؛ ولكنه قيد هذا التعدد، بحيث لا يتعدى أربعة، وبشرط أن يتحقق أمران.

أولهما - العدل بين الزوجات يقول سبحانه وتعالى «فإن خفتن ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت إيمانكم ذلك أدنى ألا تعدلوا» وثانيها - القدرة على الإنفاق: فإذا لم يكن عند الإنسان من أسباب الرزق ما يستطيع معه الإنفاق على أكثر من زوجة واحدة فلا يحل له شرعاً الزواج بأخرى.

الطلاق:

الطلاق تصرف شرعي يصدر من الزوج أو من يقوم مقامه تنتهي به رابطة الزوجية في الحال أو المال. وبالرغم من مشروعيته فإنه أبغض الحلال إلى الله. ولذلك كان هذا التصرف هو آخر إجراء يلجأ إليه إذا تعذرت الحياة الأسرية وأصبحت لا تطاق. ونظرًا لخطورة هذا التصرف رسم الشرع مراحل لإصلاح ذات البين قبل الإقدام عليه «تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتز له عرش الرحمن» (حديث) وهذه المراتب تبدو في الآية الكريمة: (وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا) [النساء:34] (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُخْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا {128/4}) [النساء:128]. (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا {35/4}) [النساء:35].

ويملك الرجل بمقتضى عقد الزواج ثلاث طلاقات لا يطلقها دفعة واحدة بل يطلقها مرة بعد أخرى، وإذا أتم الطلاقات الثلاث لا تحل له زوجته إلا بعد أن تتزوج زوجًا آخر ويدخل بها ويعاشرها معاشرة الأزواج ثم يطلقها أو يموت عنها وينقضي عدتها منه. ولذلك ينقسم الطلاق قسمين:

طلاقا رجعيًا وطلاقا بائنًا:

والطلاق الرجعي هو الذي يملك الزوج بعده إعادة المطلقة إلى الزوجية من غير حاجة إلى عقد جديد ما دامت في العدة رضيت أم لم ترض. وأما البائن فهو نوعان: بائن بينونة صغرى، وبائن بينونة كبرى، فالبائن بينونة

صغرى هو الذي لا يستطيع الزوج بعده إعادة المطلقه إلى حياته الزوجية إلا بعد عقد جديد. والبائن بينونة كبرى هو الذي لا يستطيع بعده إعادة المطلق إلى الزوجية إلا بعد أن تتزوج برجل آخر زواجاً صحيحاً ويدخل بها دخولاً حقيقياً ثم يطلقها أو يموت عنها وتنقضي عدته منه. فالطلاق البائن بينونة كبرى هو الطلاق الثالث.

والطلة الثالثة تحرم الزوجة على زوجها السابق حرمة مؤقتة تنتهي بزواجها من غيره زواجاً صحيحاً ثم تنتهي هذه الزوجية بطلاق أو وفاة وتنقضي فترة العدة. فلهما أن يتزوجا من جديد إن أرادا أن يقيما حدود الله ويعيشا عيشة مرضية.

ويكون الطلاق بائناً بينونة صغرى إذا لم يكن ثلاثاً ولا مكماً للثلاث. ومقتضاه يستطيع الزوج إعادة مطلقة إلى حياته الزوجية بعقد ومهر جديدين ويقع في الحالات الآتية:

1- أن يكون قبل الدخول الحقيقي حيث لا تجب العدة، وإذا لم تجب العدة فلا سبيل للمراجعة. لأن مراجعة الزوج لزوجته لا تكون إلا في العدة، ولذلك اعتبر الطلاق قبل الدخول بائناً بينونة صغرى وكذلك الطلاق بعد الخلوة الصحيحة إذا لم يحصل دخول حقيقي بالزوجة فإنه طلاق بائن. والعدة واجبة على المرأة المطلقة في هذه الحالة. وقد فرضت العدة في مثل هذه الحالة للاحتياط فقط وليست حقاً لمراجعة الزوجة.

2- أن يكون الطلاق على مال. فإذا طلق الرجل زوجته في نظير مال أخذه عوضاً عن الطلاق؛ كان طلاقاً بائناً، لأن المقصود من دفع المال أن تملك المرأة أمرها وتمنع زوجها من مراجعتها بدون رضاها. ولا يتحقق لها ذلك إلا بالطلاق البائن.

3- الطلاق الذي يوقعه القاضي بناء على طلب الزوجة إذا كانت بسبب عيب في الزوج أو الشقاق الفاضح وسوء المعاشرة أو التضرر لطول غياب الزوج في

حبسه، لأن التجاء الزوجة إلى القضاء لا يكون إلا لدفع الضرر عنها وحسم النزاع بينها وبين زوجها.

ولا يتحقق هذا إلا بالطلاق البائن الذي لا يملك الزوج أن يعيد زوجته إلى حياة الزوجية إلا برضاها.

وحكم الطلاق في الحالات المشار إليها أنه يزيل حق الاستمتاع بالزوجة في الحال بمجرد صدوره. ولا يبقى للزوجية أي أثر سوى العدة وما يتعلق بها من أحكام، فلا يحل للزوج أن يستمتع بزوجه أو يتخلى بها، ولا يكون له الحق في مراجعتها دون عقد جديد. وللزوج أن يعقد على مطلقة مرة أخرى في أثناء العدة. أو بعد انقضائها بدون حاجة إلى أن تتزوج برجل آخر. وبهذا الطلاق يحل مؤخر الصداق المؤجل إلى أحد الأجلين وهما الطلاق أو الوفاة. ويمنع التوارث بين الزوجين فإذا مات أحدهما خلال العدة لا يرثه الآخر وينبغي أن نشير إلى أن الطلاق لعدم الإنفاق والإعسار أو لغيبة الزوج دون أن يترك لها مالاً تنفق منه، فإنه يكون رجعيًا. ومع ذلك لا تجوز الرجعة إلا إذا أثبت الزوج زوال السبب الذي أفضى إلى التفريق بأن يثبت أنه أصبح قادرًا على الإنفاق أو يقدم كفيلاً بالنفقة.

الخلع:

الخلع هو الطلاق على مال. وشرع لتفتدي المرأة نفسها من زوج لا تريد البقاء معه. فالرجل أن يعتاض (يعوض) عما أنفقه من أموال في زواجه. وينبغي ألا يزيد العوض المالي الذي تدفعه الزوجة في سبيل تطليقها عما قدمه الرجل من مهر. فلا يحل له أن يأخذ الزيادة. ويقول بعض الفقهاء بأنه لا يحل للرجل أن يأخذ شيئاً إذا كان النفور من جانبه، أما إذا كان النفور من جانبها فلا يحل له أن يأخذ أكثر مما أعطى.

ويجوز للرجل أن يجعل للمرأة حل تطليق نفسها من غير أن يتنازل عن حقه في ذلك بمعنى أن يفوض لها أمر طلاق نفسها. ويكون ذلك عند إنشاء عقد الزواج

فيجعل عصمتها بيدها ولها أن تطلق نفسها في أي وقت تشاء طلاقة واحدة رجعية. ويصبح للرجل أن يمنح زوجته التفويض في تطبيق نفسها أثناء حياته الزوجية⁽¹⁾.

* * *

(1) د. مصطفى الخشاب. علم الاجتماع العائلي ص 249-277.

مشكلات الأسرة

المشكلة الاجتماعية:

المشكلة هي خلل في البناء، أو انحراف داخل إطار المجتمع. وهي معوق وشيء ضار بنائياً وظيفياً، وتعوق تحقيق إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية. والمشكلة الاجتماعية هي حدوث خلل أو انحراف في العلاقات الإنسانية، وهي كذلك سلوك انحراف وتفكك اجتماعياً أو الاثنان معاً مما يؤثر على المصالح الرئيسة لكثير من أفرادها.

مفهوم المشكلة الأسرية:

المشكلة الأسرية ظاهرة اجتماعية أبدية، وإن اختلفت درجة حدتها. ولا يوجد مجتمع يخلو من المشاكل الأسرية، كما لا توجد فترة في الحياة الزوجية تخلو من الأزمات والتفكك. ومن الممكن أن نطلق على فترة الاستعداد لاستقبال الطفل الأول للأسرة أزمة، وكذلك الأمر عندما تنخفض مستويات الإرضاء والإشباع الزوجي، أو عندما تحدث صراعات الأدوار. هذه الصعوبات والأزمات إذا تركت دون مواجهتها فإنها تؤدي إلى تفكك وانحيار. فالعلاقات الأسرية السوية هي التي تعمل على مواجهة هذه الصعوبات وتذليلها والتغلب عليها.

وتعرف المشكلة الأسرية بأنها شكل مرضي يصيب الأداء الاجتماعي، ينتج عنه أثر سيء في الفرد كعضو في الأسرة، أو في الأسرة ككل. أو هي حالة الاختلال الداخلي والخارجي التي تترتب على حاجة غير مشبعة عند الفرد كعضو في الأسرة أو مجموعة الأفراد. مما يترتب عليه نمط سلوكي يتنافى مع الأهداف المجتمعية ولا تسايره.

ولاشك أن التغيرات الاجتماعية تؤثر تأثيراً كبيراً على النسق الأسري، سواء

بالإيجاب أو بالسلب، فتتصدع الأسرة وتنهار كلية؛ مما يترك أكبر الضرر بالمجتمع. كذلك إذا تحسنت شئون الأسرة تحسنت أحوال المجتمع، فالبيوت التي يسودها روح الود والتفاهم القائم على الثقة والاحترام والمحبة والتقدير، والتي توازي بين التقيد والتحرر هي بيوت يخرج منها الأصحاء الأسوياء من الراشدين.

أما إذا ساءت أحوال الأسرة ساءت الحياة الاجتماعية، فالبيوت التي ترضع أبناءها مشاعر النعمة والحمد القائمة على الرعب والغيب فهي تخرج للمجتمع المنحرفين والمشكلين.

وقد تعرضت الأسرة في العصر الحديث لأزمات وتصدعات متعددة. ومن العلماء من قسم مشكلات الأسرة حسب التقدم المرحلي - أي بحسب المراحل التي منها تظهر فيها الدورة الأسرية: كمرحلة ما قبل الزواج، وأهم مشكلاتها سوء الاختيار الزوجي، وقصور الثقافة الأسرية، والاختلاط بين الجنسين، ومشكلة الأطفال اللقطاء، ومشكلة الإسكان، والتغالي في المهور وغيرها.

ومن مشكلات مرحلة ما بعد الزواج: سواء التوافق العاطفي والجنسي، والغيرة والخيانة الزوجية، والصراع على السلطة في البيت، ومشكلات المرأة العاملة وتنافر الثقافة، والقيم، والميول بين الزوجين، والإدمان على الخمر والمخدرات والمقامرة، والإسراف والبخل والفشل في تكوين علاقات ناجحة مع الآخرين، ومشكلة الخدم، ودور الحضانة والمواصلات والمرض والعقم والهجر والسجن والطلاق وتعدد الزوجات والوفاة والبطالة والفقر وسوء تربية الأبناء وانحراف الأحداث.

ومرحلة ما بعد زواج الأبناء وتقاعد رب الأسرة ومن مشاكلها الشعور بالوحدة، وهجر الأولاد، وضعف الدخل، وأمراض مرحلة الكبر (الشيخوخة).

ومن العلماء من يقسم المشاكل الأسرية إلى مشاكل خاصة، ومشاكل عامة،

فالمشاكل الخاصة تتعلق بالزوج أو الزوجة، كالكراهية وسوء المعاملة والفرق بين الزوجين في الثقافة أو في السن والإصابة بالأمراض أو بالعقم وغير ذلك. والمشكلات العامة ترجع إلى المجتمع الخارجي بما فيه من تقاليد وعادات ومواريث ثقافية سيئة كالأخذ بالثأر، ومشاكل اجتماعية واقتصادية سيئة، تؤثر في الأسرة بشكل ما، كالإصابة بالأمراض المختلفة كأمراض سوء التغذية أو انحراف الأحداث أو سوء حالة السكن... وغير ذلك.

ومن العلماء من أرجع المشكلات الأسرية إلى عوامل داخلية تتمثل في الآتي:

- 1- الوراثة، والنواحي العقلية والجسمية والنفسية.
- 2- تعارض الأنماط السلوكية للزوجين حول أساليب التنشئة الاجتماعية تجاه تربية الأطفال وطرق اتخاذ القرارات ومعاملة الآخرين.
- 3- عدم تماثل الصفات والقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية عند الزوجين، مما يؤدي إلى نشأة الصراع والتوتر وتفكك وانحلال الأسرة.
- 4- انخفاض مشاعر الحب والسعادة والتعاون تدريجيًا بعد الزواج يؤدي إلى التوتر والفشل في تحقيق العوامل التي كانت متصورة قبل الزواج.
- 5- قد يؤدي عدم إنجاب الأطفال إلى انفصال رابطة الزوجية. كما أن وجود الأطفال وكثرة عددهم لا يمنع من هذا الانفصال وخاصة إذا ما ارتبكت الأحوال المادية للأسرة.
- 6- انعدام التفاهم وتوقف التفاعل بين الزوجين، وخاصة في المسائل المتعلقة بالسلطة، وتحمل مسئولية الأسرة من الناحية الاقتصادية، والمبادئ العامة في تربية الأطفال، واعتراف الرجل بدور المرأة أساسًا في القيام بالأعمال المنزلية والمحافظة على الأبناء ورعايتهم، وإذا انعدم هذا الاعتراف المتبادل

- لدور كل من الزوجين يؤدي إلى إحداث فجوة قد تتسع ويصبح من الصعوبة إيجاد قنوات اتصالية لمواجهة المشكلة.
- 7- اندفاع المرأة المتسرع وتمكنها بشيء من التحدي بالحقوق القانونية السماوية لحقوق الرجل. ومما لاشك فيه أن التركيز على الأدوار المتساوية بين الزوجين يؤدي إلى تصدعات خطيرة في وحدة الأسرة وتماسكها.
- 8- التدخل في حياة الأسرة من جانب الأقارب أو الأصدقاء أو الجيران وهذا له تأثيره الخطير في طبيعة الأمور العائلية. ويؤدي هذا التدخل إلى نشأة التوتر وزيادة حدة الصراع الأسري. والأبحاث العلمية خير دليل على تحديد مؤثرات التدخل الخارجي على زيادة التوتر والصراع الأسري.
- 9- عدم الوفاء والإخلاص والوضوح والصراحة والصدق في المعاملات الزوجية.
- 10- قلة وسائل الترويح التي تحدد وتنشط حياة الأسرة وتنقلها من فترة وأخرى بعيداً عن طبيعة الحياة الرتيبة اليومية، وبصورة خاصة انطلاق الأطفال بعيداً عن الحيز المكاني المغلق إلى تفاعل جديد مع الأماكن المفتوحة تجديداً لنشاطهم وإكساباً لمعارف جديدة وترويحاً عن النفس وتنقيساً عن الطاقات الحبيسة.
- 11- تعدد الزوجات وما يتصل به من مشكلات تؤدي إلى التوتر في محيط الأسرة، مثل عدم العدالة في معاملة الزوجات، والعطف على ولد دون الآخر، وعدم الوفاء بمطالب الأسرة⁽¹⁾.
- أما العوامل الخارجية، فهي تأتي من خارج نطاق الأسرة مثل الحياة المدنية

(1) انظر د. خيري خليل الجميلي وآخرين المدخل الممارسة المهنية في مجال الأسرة والطفولة. ص 28-29.

في المجتمعات الحضرية، والأصدقاء، وأصدقاء العمل، والمدرسة، ومستوى الجيرة الذي تعيش فيه الأسرة، ووسائل الإعلام المختلفة مثل الصحف، والإذاعة، والتلفزيون، وكلها عوامل تؤثر بدرجة كبيرة على أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى تفككها.

وللتفرق بين المشاكل الداخلية الذاتية والمشاكل الموضوعية، نذكر أن موت الزوج يعد مشكلة شخصية. أما الترميل فهو مشكلة اجتماعية عامة. وعلى الرغم من أن هذا قد يكون مجرد تفرقة عقلية، لأن المشكلة الشخصية من هذا النوع يكون لها عواقب اجتماعية أيضاً، لأن الأرملة في مثل هذه الحالة ستضطر إلى إحداث بعض التغيرات والمكيفات الشخصية والاجتماعية. وقد يتدخل المجتمع بصورة مباشرة في المشكلة الشخصية لو كان موت الزوج مثلاً سيؤدي إلى انقطاع الدخل واضطرار الأرملة إلى طلب العون من الأموال العامة⁽¹⁾.

أما عن العوامل الخارجية، فقد يكون هناك بعض الأقارب ذوي النفوذ القوي على بعض أفراد الأسرة فيخضعون لتأثيرهم، وينفذون توجيهاتهم ويكون فيها ضرراً كبيراً. ومثال ذلك تأثير أم الزوجة أو أحد أقاربها عليها أو تأثير أم الزوج أو أحد أقاربه عليه.

كما أن هناك بعض الأصدقاء المؤثرين على أفراد الأسرة تأثيراً سيئاً بما يعرضهم لكثير من المشكلات التي تنعكس على الأسرة وخاصة أصدقاء السوء الذين يجذبون كل من يصادقهم إلى مختلف أنواع السلوك المنحرف.

أما الجيرة ومستوى الحي فقد تكون تأثيرها سيئاً على أفراد الأسرة فتتساق الزوجة لإحد الجارات وتعمل بتوجيهها دون تفكير أو تدبر فتعرضها لكثير من المشكلات والأزمات الزوجية. ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للزوج عندما يؤثر عليه جار من جيرانه.

(1) د. غريب سيد أحمد وآخرون. دراسات في علم الاجتماع العائلي ص 282.

ولا يمكن أن نتغافل ذكر المؤثرات الحسنة لوسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وتليفزيون وسينما ومجلات وكتب، وذلك لما تنشره من معلومات وحقائق وأخبار ووقائع وأفكار وآراء لتحيط الناس علمًا بموضوعات معينة من السلوك.

ومع ذلك فهناك جوانب في هذه الوسائل لعل أبرزها - وكما قالت دوروثي كوهية أستاذة التربية أن التليفزيون قد سرق من الأطفال فرحتهم الطبيعية في الكلام واللعب والعمل وأعاق نموهم السوي⁽¹⁾.

وقد أثبتت الأبحاث التي تجري على الأسر أن شأنها شأن أي نظام اجتماعي آخر واجهت الأزمات والتصدعات، وأصبحت مشكلاتها كثيرة ومتشابكة. وتختلف نوعية مشكلاتها باختلاف نظرة المجتمع لها، وباختلاف ظروف المجتمع وملامحه البنائية.

وبالتالي فإن ما كان يمثل مشكلة للأسرة في الماضي ربما لا يصبح اليوم بمثابة مشكلة. ومن ثم فقد اختفى بعضها وظهر البعض الآخر الذي لم يكن موجودًا من قبل مثل: أطفال الأنابيب، والهندسة الوراثية ودورها في تحديد سمات الجنس أو المولود. وفي وقتنا الحالي ازدادت نسبة الطلاق بصورة لم تكن مألوفة من قبل.

ونخلص من ذلك إلى أن لكل عصر ظروفه ومشكلاته، التي تنعكس بصورة أو أخرى على حياة الأسرة وتؤثر على استقرارها ووظائفها والعلاقات بين أعضائها.

وقد صنف بعض العلماء وقسموها إلى عوامل نفسية وجسمية ذاتية، وجنسية، واجتماعية وثقافية واقتصادية وصحية، بالإضافة إلى مشكلة السكن.

مشكلات نفسية:

وتتمثل في سوء التوافق العاطفي والجنسي، والغيرة، والخيانة الزوجية، والنزاع

(1) مجلة حريتي. العدد 494 بتاريخ 1999/7/25 ص75.

على السلطة. ويتم التماسك العاطفي عن الحب والاحترام والتفاهم، والتعاون المتبادل بين أفراد الأسرة الواحدة.

أما عدم التماسك العاطفي بين أعضاء الأسرة، فيؤدي إلى الاحتكاك بين الأفكار والمشاعر، أو تجاهل كل من الطرفين إزاء الآخر، مما يهدد الانفصال ويضعف طمأنينة وأمن الأبناء، ويضعف الشعور بالانتماء.

وقد تنتج المشكلة النفسية عن تباين مستوى الذكاء بين الزوجين، أو يصاب أحد أفراد الأسرة بالضعف العقلي.

وتنتج المشكلة النفسية كذلك عن التربية الخاطئة لأحد الزوجين أو كليهما أيام طفولتهم المبكرة. فمن شب على عدا لا شعوري لوالديه، قد يصب عداؤه على شريكه في الزواج، ومن شب منهم مدلاً مسرقاً في الاتكال على والديه، يطلب هذا من شريكه، وجعل يستدر منه العطف، ويلتمس النصح والحماية، وإن لم يجد نكص على نفسه، فثمار وغضب وتمرّد، كما كان يفعل مع والديه في طفولته. ومن نشأ على سيطرة معيية، أخذه الغيظ إن حالت حقوق شريكه أو رغباته دون تحقيق رغباته مباشرة، وتطلب منه أن يطيع أوامره فوراً دون أخذ أو رد، ومن هناك كان فجاً في غضبه، أثارت التوافه، بل أثار مشكلات لا يستطيع حلها في ترو وهدوء. ومن لم يذق طعم العطف في صغره عز عليه أن يشعر به فيما بعد، واستحال عليه أن يهبه لغيره. ومن شب شاعراً بالنقص - نقص حقيقي أو موهوم - ضعيف الثقة بالنفس، كان شديد الغيرة في زواجه، شديد الحساسية لأية ملاحظة أو نقد أو حال التعويض بالعدوان على زوجته، مداراة لما يكابده من نقص وتقصير في مهنته، أو نشاطه الاجتماعي، ومن شب أنانياً مسرقاً في حب نفسه، عاجزاً عن حب غيره، كان زواجه ناقصاً يعجز عن التضحية التي يطلبها كل زواج سعيد.

فإن رزق الزوجان بأطفال فإنهما أو أحدهما يسرف إسرافاً زائداً في العطف والحماية والرعاية - لأولاده أو يقتصر على طفل واحد رغم إلحاح زوجته عليه

لإنجاب آخر أو آخرين، إلا أنه يرفض خشية أن يحرم طفله كما حرم هو، ذلك أنه قد تقدمت به السن، ويخشى أن ييتم ابنه فيعذب كما عذب هو في طفولته أو يشقى كما شقى هو⁽¹⁾. كما أن القسوة في الصغر تجعل من الحياة مصدرًا للألم والعذاب. وتترسب في نفسية الفرد مشاعر الغضب والكراهية التي يحولها فيما بعد للآخرين، ويصبح الفرد عاجزًا عن التكيف مع الآخرين. ويخلق لنفسه الكثير من المشكلات. وقد يكون سببًا في تفكك أسرته أو انهيارها.

أما التدليل فإنه يفقد الفرد القدرة على مواجهة الحياة بطريقة سليمة ويصبح الإنسان انكاليًا يبحث عن يتحمل عنه مسئوليات الحياة ويصبح عاجزًا عن الاستقلال في معيشة أسرية، وكل من التدليل والقسوة يعوقان تكيف الإنسان مع المجتمع ويهددان صحته النفسية. ويسببان الكثير من الاضطرابات الأسرية. والمشكلات الفردية التي تعوقه عن القيام بمهام الأسرة.

وقد يترتب على عمل الزوجة خارج المنزل حرمانها من أداء رسالتها الطبيعية ووظيفتها الأساسية وهي الأمومة، ومن المعروف أن المرأة لا يكتمل فؤوها النفسي والجسمي إلا بالأمومة، وأن نفورها أو تعمدتها عدم إنجاب أولاد على الإطلاق علامة على سوء توافقها وعدم نضجها الانفعالي، أو إن دب في نفسها صراع عنيف بين مغريات الحياة العاملة خارج المنزل، وبين حنينها الأصيل إلى الاستقرار وبناء بيت تكون فيه الزوجة والأم.

وقد دلت دراسات حديثة أجري في الولايات المتحدة على النساء العاملات على أنهن أقل في الاتزان الانفعالي من الرجال، كما دلت على وجود مؤثرات خاصة شديدة الوطأة على شخصياتهن، وهي مؤثرات لا وجود لها البتة عند الرجال. ذلك

(1) انظر د. عباس محمود عوض. الأبعاد الأساسية للمشكلات النفسية والاجتماعية للأسرة في المجتمع الحديث ص 369-390.

أن الاختيار بين البيت والمهنة مشكلة انفعالية حادة تشغل المركز من قلوب كثير من النساء، فتسبب لهن حيرة دائمة، وصراعاً نفسياً موصولاً، إنه اختيار بين بيت والأطفال أو الظفر بهذه الأشياء المرموقة. وقد لا تكون المرأة شاعرة طول الوقت شعوراً واضحاً بما يخلقه هذا الموقف في نفسها من صراع، لكنه صراع له أثر عميق في شخصيتها وارتانها الانفعالي.

ويحدد مركز الطفل في أسرته مكانته، وتثبت الدراسات أن الطفل الأول أكثر تردداً على العيادات النفسية، ذلك إن نشأ ووالديه لم يكتسبا بعد الخبرة اللازمة لتربية الأطفال، ولم يتم بعد بينهما التوافق الذي يساعدهما على استقبال هذه الضيف الجديد، وإن ظل وحيداً فترة طويلة حرم من فوائد الزمالة والتنافس والأخذ والعطاء. كما أن الطفل الوحيد تتأثر شخصيته بالظروف والأسباب التي حدثت بوالديه الاقتصار عليه، وذلك كأن يجد نفسه دائماً محاطاً بكبار يعجز عن التعامل والأخذ والعطاء معهم، ويلاحظ على هؤلاء الأطفال أنهم لا يكونون محبوبين من أقرانهم، ذلك أنهم لم يألوا التعامل مع أفراد من نفس سنهم. والطفل الأخير أيضاً قد يتعرض للتدليل الزائد والتراخي أو الإهمال. وعموماً فإن الدراسات لم تسفر عن نتائج محددة تبين أن هناك علاقة بين مركز الطفل وسمات شخصيته وهو راشد.

وقد يصادف الأبناء سوء الحظ بأب أو أم عصابية Neurotic. فمضطرب الشخصية يتساهل حين يجب الحزم، ويتهاون حين يجب التشدد، ويقسو ويتشدد لأتفه الأمور، ويكثر من الشكوى والهيّاج والتأنيب والسخرية، ويكون عقابه أقرب إلى الانتقام منه إلى الإصلاح والتأديب والتهديب.

إن الأبناء يحتاجون لسعة الصدر والثبات في المعاملة، والنصيحة ولكنهم لا يجدون ما يحتاجونه، وكل ما يجدونه جو لا يساعد على الأمن والاستقرار.

وقد يؤدي الإحباط في الأدوار والعلاقات خارج الأسرة إلى خلق مشاكل

داخل الأسرة نفسها، وينطبق ذلك على الإحباط في العمل أو الأوضاع البنائية التي تؤدي إلى الإعاقة عن الوصول إلى الأهداف وإلى الإحباط لعدم إحراز المكانة المرجوة. وهناك العديد من الإحباط داخل الأسرة أيضًا. مثل تلك التي تتعلق بأدوار المرأة التقليدية. فقد يشعر النساء في الطبقات العاملة بالإحباط الذي يسببه الجيران الأكثر ثراء أو المسكن المزدحم، وكذلك قد تشعر الأمهات من الطبقات الوسطى بالإحباط بسبب عزلتهم نتيجة الدخل المنخفض الذي لا يساعدها على معاشة غيرها من الطبقات المتوسطة، ومن الالتزام بالموضة، أو الانضمام إلى المنظمات أو الأنشطة الثقافية والخيرية. وقد تعمل حالات عدم الرضا بالمكانة أو غموض المكانة، أو عدم التوازن في المكانة إلى تدعيم الشقاق داخل الأسرة، كما هو الحال عندما تكون الزوجة من طبقة أعلى من طبقة الزوج، أو عندما يكون نجاحها في عملها يمثل تهديدًا لرجولة الرجل أو تقليلًا لقدرته لأداء دوره كعائل مناسب للأسرة. ويقول علماء النفس أن عقدة أوديب قد تكون سببًا في انهيار الأسرة.

«وعقدة أوديب» هذه أو «عقدة الأم» هي عقدة تتكون لدى الطفل حيال أمه، فيرغب فيها رغبة جنسية عارمة والاستئثار بها لنفسه دون أبيه.. ويصاحب هذا كراهية شديدة لأبيه، منافسه الوحيد فيما يشتهي ويرغبه، بل هو مصدر تهديد له ووعيد. والطفل لا يفرق في بداية الأمر في حبه لأي من والديه، إلا أنه بعد فترة يجد نفسه أكثر ميلًا لوالدته، وأقل نزوعًا إلى والده، حتى وإن لم تتغير درجة حبهما لهذا الطفل.

ورغم أن جميع الأطفال الذكور يتعرضون لهذه العقدة أو لهذا الموقف الأوديبي Oedipus Complex Situation، إلا أن عملية الكبت اللاشعورية التي يقومون بها هي التي تجعلهم يتجاوزونها... ولهذه العقدة جانبها الجنسي، ذلك أنها تُعد الطفل الذكر لأن يحب وأن يتجه إلى الجنس الآخر، فتتكون الجنسية الغيرية Hetero Sexuality وهناك عقدة «إلكترا» وهي تتكون لدى الإناث، فتتجه

الإنثى بحبها ورغبتها الجنسية لأبيها وبكراهيتها لأمها، ومن هنا أيضًا الطريق إلى الجنسية الغيرية⁽¹⁾.

وقد يؤدي تجاهل الآباء للأبناء إلى اختلافات الأسرية والتفكك الأسري. وقد تبين ذلك نتيجة الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث. وتبين منها أن 73% من المبحوثين يؤيدون هذا الرأي، ورفض 5% ذلك، ولم يجب عن السؤال 22% وتبين ذلك من الإجابة عن السؤال الثالث، ومؤداه - تجاهل الآباء للأبناء أذكري واقعة؟ وتبدو الإجابة في الآتي: عدم وعي ثقافي أو فارق ثقافي بين الآباء والأبناء انشغالهم في العمل تجاهل لأب لرأي ابنته في عريس تقدم إليها، والموافقة على عريس تقدم إليها دون موافقتها، وعدم تلبية مطالب الأبناء، انشغال الأم بعملها في البيت، شعور الأبناء بعدم قيمتهم، وعدم سؤال الأب عن أبنائه، لا يستمع لحوار أبنائه، لا حديث بينهم، الآباء لا يوفران الرعاية لأبنائهم، عدم اهتمام الآباء بمشاكل الأبناء باعتبار الأبناء أقل خبرة، لا يهتم الأب بما يقوله الأبناء من أحاديث يؤدي إلى ضعف الروابط، الانعزالية وتؤدي إلى قيام الابن بأعمال عدوانية لجذب الأب نحوه، ويؤدي إلى الصمت والخوف، وإلى انحراف الأبناء، عقلية الأب متحجرة وإذا حاول الأبناء فتح باب المناقشة في موضوع يجد الآباء يغلقونه، ويحدث هذا التجاهل بين الآباء والأبناء إذا ما تزوج الأب بزوجة ثانية، وكذلك إذا حدث الزواج العرفي بثانية أو حدث الطلاق. ومن مظاهر هذا التجاهل أنه لا ديمقراطية في اتخاذ القرار، وهذه الأمور جميعًا تؤدي إلى انضمام الأبناء إلى رفاق السوء. ويدور السؤال الخامس حول انشغال الأب بمشاكله الخاصة، وكذلك الأم بالأعمال المنزلية، والأولاد بدروسهم، وليس هناك ما يتناقشون فيه. وقد أجاب 71% بما يقر ذلك 6% نفوا هذا الرأي، و23% لم يجيبوا. ويتجلى ذلك في مظاهر هي: انشغال الأب بمشاكله الخاصة ومصاريف الدراسة، وانشغال الأم بالأعمال

(1) د. عباس محمود عوض. في علم النفس الاجتماعي، ص222.

المنزلية وانشغال كل من الأبناء بدروسهم، مما يحول دون حدوث مناقشات فيما بينهم. ومن مظاهر التوافق والتكامل الأسري أن أفرادها يتناولون وجبات الطعام معًا، وفي ظروف العصر الحديث أن هذا قلما يحدث، فكل من أعضاء الأسرة يحضر إلى البيت في مواعيد مختلفة عن حضور الآخر مما يحول دون جلوسهم حول مائدة واحدة، وقد أقر هذا الوضع 77% من المبحوثين، ورفض هذا الرأي 3% و20% لم يجب.

ويرجع هذا إلى عودة الأب من عمله في وقت متأخر من الليل، واختلاف مواعيد حضور كل عضو عن الآخر، فالأم تعود من عملها في الثالثة، والأبناء يعودون في السادسة وقد يؤدي حضورهم في التوقيات المختلفة إلى أن الأب لا يرى أبنائه، وكذلك الأم لا ترى أبنائها. إن عمل الأب لساعات طويلة طوال النهار وجزء من الليل يجعل الأب يعود إلى بيته مرهقًا ويظل صامتًا، فلا يوجد وقت يسمح بالحديث. وقد تبين لنا ذلك من السؤال الوارد باستمارة البحث إذ أجاب 66% بالإيجاب، و4% بالنفي، و30% غير مبين.

العوامل الجسمية:

وتتمثل في العاهات الجسمية أو إصابة أي فرد أو أكثر بأمراض مزمنة أو عاهات أو الإصابة بالعقم لأي فرد من أفراد الأسرة مما يؤثر تأثيرًا سيئًا على شبكة العلاقات الأسرية. ويؤدي إلى سوء العلاقات وتدهورها أو ضعف المكانة وما يترتب عليه من فشل في أداء الدور الاجتماعي للفرد، مما يؤدي بالفرد إلى الإحساس بالقلق والعار، وبالتالي تنكمش العلاقات داخل الأسرة أو ينطوي بعض أفرادها. وقد تؤدي العاهات الجسمية إلى اعتماد الفرد على الأسرة اعتمادًا

كبيراً في قضاء شؤونه، وما يترتب على ذلك من الشعور بالضيق أو اليأس ويصبح الفرد سريع الاستثارة، سريع الغضب، وما يترتب على ذلك من مشكلات.

عدم التوافق الجنسي:

ليس من شك أن عدم انسجام الرغبات الجنسية أو درجة الأشباع عامل مهم جداً في سوء التوافق الزوجي. ولسوء التوافق الجنسي درجات، أشدها عنة الرجل Impotence وبرود المرأة. وهي تؤدي إلى ازدياد درجة الخلافات ووصولها إلى منطقة يصعب معها التوفيق، ويصبح لا مناص من حل رباطة الزواج.

ولهذا الخور الجنسي عند الزوج أسباب عدة منها: تربية جنسية خاطئة في عهد الطفولة أحاطت الأمور الجنسية بالخوف والإثم والاشمئزاز، أو وقوف النمو العاطفي لفرد عند مرحلة الحب الأناني الطفلي، فإذا به يشب عاجزاً عن أن يحب شخصاً آخر غير نفسه. ومن هذه الأسباب تعلق الزوج تعليقاً جنسياً لا شعورياً بأمه، وهو تعلق يقتزن عادة بإحساس خفي بالذنب والإثم. ويكون هذا عادة عندما تكون الزوجة بديلة الأم ورمزاً لها. وفي هذا الحال يتخاذل الزوج إزاء زوجته وحدها دون غيرها من النساء، وعكس هذا صحيح في حالة الزوجة، أو يكون السبب كراهية يحملها الشريك لشريكه في الزواج مهما كان جذاباً من الناحية الجنسية، أو يكون عدواناً لا شعورياً على الشريك أو على أفراد جنسه جميعاً.

والخور الجنسي يثبت في نفس الشريك العاجز - خاصة الزوج - شعوراً شديداً بالنقص، يجعله يقف من شريكه موقف الدفاع.

ويبدو السخط من سوء التوافق الجنسي في نواح أخرى غير النواحي الجنسية عادة، منها كثرة الشجار والنقار بين الزوجين، وتسقط الأخطاء ومد العين، وتبذير الزوجة يكون في العادة بمثابة تعويض في هذه الحالة.

ولعلنا لاحظنا مما تقدم أن شبح الطفولة لا يبرح يطارد الشخص حتى بعد

الطفولة بزمان طويل، أنه قدر فمن ذا الذي فر من قدره؟!، ومن هو الشخص الذي يستطيع أن يفر من طفولته مهما حاول؟⁽¹⁾.

التفكك الأسري:

يرجع التكامل الأسري إلى نجاح العلاقات الأسرية، أما التفكك الأسري فيعود إلى فشل هذه العلاقات وانحلالها. ويبدو ذلك واضحاً في اضطراب العلاقة بين الزوجين واختلاف ثقافة وفكر وميول وقيم كل منهما عن الآخر، وتباين المستوى التعليمي بينهما؛ مما يحدث رغبات متصارعة ومتضاربة بين أطراف الأسرة.

ويظهر التفكك الأسري في اضطراب العلاقة بين الوالدين والأبناء لسبب أو لآخر، وازدياد عدد الأطفال مع قلة الإمكانيات، وعدم فهم الأدوار وصراعاها، وكذلك تعدد الزوجات، والهجر، والوفاة، والطلاق.

ففي الدراسة الميدانية التي قام بها المؤلف باستخدام استمارة الاستبيان لعدد 100 طالبة من طالبات أحد المعاهد، وكان السؤال الأول مؤداه:

لماذا لا يجلسون معاً وإذا جلسوا لا يتكلمون؟

وأجاب 65% بوجود تباعد فكري وثقافي بين الزوجين (آبائهم) وبين الآباء وبينهم و11% بعدم وجود تباعد فكري وثقافي بين أعضاء الأسرة، و24% غير مبين. ويبدو هذا التباعد الفكري والثقافي في المظاهر الآتية:

- 1- تباعد فكري وثقافي بين جيل الآباء والأبناء.
- 2- تباعد فكري وثقافي بين الأب والأم، وذلك كأن يكون أحدهما حصل على تعليم عالٍ، والآخر حصل على تعليم متوسط أو أقل من المتوسط، أو أمي، مما يؤدي إلى مشاحنات، أو صمت، أو خوف، أو إحباط، أو يأس من المناقشة.

(1) د. عباس محمود عوض. في علم النفس الاجتماعي ص 229-230.

- 3- جهل الآباء.
 - 4- زواج الحضري من قروية.
 - 5- أم متعلمة والأب ريفي.
 - 6- فجوة كبيرة بين عمر الزوج وعمر الزوجة.
 - 7- اختلاف حول مسائل الملابس والمأكل وسماع الموسيقى.
 - 8- موافقة الأب على عريس لابنته، وهي أي الابنة لا ترضى به.
 - 9- ينجم عن المناقشة في غالبية الأحيان اعتراض الآباء على آراء وأفكار الأبناء، مما يجعلهم يحجمون عن المناقشة.
- وقد وجه الباحث السؤال الثاني للمبحوثين ومؤداه:
- الخلافاً في الرأي بين الآباء والأبناء - اذكرى واقعة وأجاب 70% أن هناك خلافاً بينهما، و12% أنه لا يوجد خلافاً بينهما في الرأي، و18% لم يجبن:

وتبدت هذه الخلافات في:

- 1- مشاحنات وشجار بين الأب والأم.
- 2- قيام الأب بضرب الأم.
- 3- عدم توافر الحب والمودة تناقضاً مع الآية الكريمة (وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً) [الروم:21]
- 4- اختلاف في الرأي بين الأب والأم فيما يتعلق بسلوك الأبناء، فأحدهما يوافق على فعل الابنة، والثاني لا يوافق، أحدهما يسمح بمشاهدة التلفزيون، والآخر لا يسمح، وتأخر الأب أو الأم في الحضور إلى المنزل وكثرة المطالب الاقتصادية حول مصروف البيت وتغير الأثاث، ولا ديمقراطية في اتخاذ القرار.

- 5- الأم تود أن تعمل خارج المنزل، والأب لا يوافق على ذلك.
 - 6- اهتزاز الشخصية.
 - 7- الانضمام إلى رفاق السوء.
 - 8- افتقاد القدوة.
 - 9- تعود الابن الوحيد على السرقة، والخطف من عربات الخضار والفاكهة.
 - 10- اختلاف حول تنظيم وقت الفراغ، والاستذكار.
 - 11- اختلاف وجهات النظر بين الأب والأم.
 - 12- الأم تطلب زيارة إحدى قريباتها والأب يرفض.
- ويدخل في إطار التفكك الأسري المشكلات الأخلاقية، والتي تتمثل في ارتكاب الفحشاء، والتنكر للقيم الاجتماعية والأخلاقية وإدمان المسكرات والمخدرات، والتبرج، وعدم الصدق والإخلاص والصراحة.
- ومن مظاهر المشكلات الأخلاقية كذلك خروج الزوجة عن اللياقة في معاملة الزوج، والقسوة في معاملة الأطفال، والإسراف في المطالب الخاصة.
- وتتمثل المشكلات الأخلاقية في عدم اهتمام الأبناء بنصائح الوالدين، وعدم احترامهم، والتبذل في معاملة بعضهما البعض والاستماع إلى قرناء السوء، والانحراف، والتشرد، والتسول، والمروق، وارتكاب الجرائم.
- كذلك فإن انخفاض معايير الذوق العام، ومستويات الجمال، يؤثر تأثيرًا بالغًا في القيم الأخلاقية التي تدين بها الأسرة.
- وقد أثبتت الدراسات أن العلاقات العائلية الناقصة أكثر انتشارًا بين عوائل الجانحين بالنسبة إلى عوائل غير الجانحين. وتبين أيضًا أن البيوت الفاسدة أكثر

انتشاراً بين عوائل الجانحين بالنسبة إلى عوائل غير الجانحين⁽¹⁾. كذلك فإن الوفاة أو الطلاق أو كليهما أو انفصال الزوجين أو تعدد الزوجات من أسباب تصدع الأسرة Boroken Home، وانفصام وحدتها. فوفاة أحد أعضاء الأسرة الأساسيين قد يؤدي إلى انهيار كامل للبناء الأسري، أو قد تؤدي الكارثة إلى تقارب العلاقات بين بقية الأعضاء. ويشعر كل فرد في مثل هذه الحالة بالقوة من خلال العلاقات المتبادلة.

الطلاق:

الطلاق هو الحدث الذي ينهي العلاقة الزوجية بين رجل وامرأة. وهو يمثل صدمة عاطفية للأولاد، وحرمان من مشاعر الحب والحنان، فضلاً عن حرمانهم من المربي والعائل كما أنه صدمة للزوجين أيضاً، فقد تضعف الفرصة في زواج جديد⁽²⁾. وليس أدل على أن الطلاق يعد كارثة للأسرة، وحادثاً مشؤماً للأشخاص الذين يشملهم، ومؤشراً واضحاً لفشل نسق الأسرة، إلا ما تقوله امرأة عند إثارة موضوع الطلاق أنا لا أرغب في انهيار الأسرة هذا القول لا يعبر عن قلقها فحسب، بل هو يفصح عن تقديرها للشعوري لقيمة الجو الأسري، حتى ولو كان مليئاً بالغازات الخانقة.

وقد تبين من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن ظاهرة الطلاق تقع في جميع الفئات العمرية بدون استثناء سواء في الشباب أو الشيوخ. إلا أن نسبته مرتفعة عند الزوجات اللائي يقل عمرهن عن عشرين سنة، ذلك أن صغر سنهن وقلة تجاربهن تدفعهن إلى إنهاء علاقاتهن الزوجية بسرعة. والملاحظة المهمة

(1) See Cyril Burt, The Young Delinquent PP. 64-102.

وانظر د. جعفر عبد الأمير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث ص 54-96.

(2) انظر د. أميرة يوسف منصور، المدخل الاجتماعي للسكان والأسرة، ص 123.

هنا هي أنه يعد تجاوز الزوجات العام الخامس والثلاثين فإن احتمالات حدوث الطلاق تقل بشكل ملحوظ. ذلك لأن المرأة بعد هذه السن تكون أكثر حرصاً على استمرار حياتها الزوجية، لقلّة أو انعدام الفرص التي قد تتيح لها الزواج مرة أخرى إذا هي طلبت الطلاق. وتشير البيانات المتاحة أيضاً إلى أن أكثر حالات الطلاق تتم بين زوجات أنجبن طفلاً واحداً، وتقع أعمار هؤلاء الفئة العمرية 20-25 عاماً، وهذا يؤكد أن ازدياد عدد الأطفال في الأسرة قد يقلل من احتمالات الطلاق. فالأبناء يزيدون من مسئولية الوالدين، وربما يعتبر ذلك السبب الذي من أجله تكون الأسرة التي لم تنجب أكثر عرضة للتفكك. وعموماً، فإنه يمكن القول أنه كلما ازداد عدد الأطفال وكبر عمر الزوجين تناقصت فرص الطلاق، وهذا يعني أن الشعور بالمسئولية عند الزوجين يتزايد بمرور الوقت، وخاصة عندما تزداد الوحدة الأسرية حجماً بإنجاب الأطفال وانشغالها بواجب رعايتهم وتنشئتهم. كما أن الأطفال عندما يكبرون فإنهم كثيراً ما يحولون بين والديهم وبين إقدامهم على الطلاق. وتزداد معدلات الطلاق بين المتزوجين الذين لم يسفر زواجهم عن إنجاب أطفال، مما يدفع الطرف غير العقيم إلى طلب الطلاق لكي يتسنى له إشباع غريزة الأبوة والأمومة. وقد يتفق الطرفان على استمرار حياتهما الزوجية رغم عدم إنجاب الأطفال، إلا أن تدخل طرف أو آخر من الأقارب، والحاجة إلى ضرورة وجود ابن للزوجين قد يعجل بطلاقهما. وترتبط المهنة ارتباطاً قوياً بارتفاع معدلات الطلاق أو انخفاضها والجدول الآتي بين ذلك: التوزيع النسبي لإشهارات الطلاق حسب مهنة المطلق 1969⁽¹⁾.

(1) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

التوزيع النسبي لإشهارات الطلاق	مهنة المطلق
7.4	1- أصحاب المهن الفنية والعلمية
0.9	2- المديرون والإداريون ومديرو الأعمال
6.5	3- القائمون بالأعمال الكتابية
7.3	4- القائمون بأعمال البيع
30.3	5- العاملون بالزراعة وتربية الحيوان وصيد البحر والبر
23.4	6- عمال الإنتاج والفعلة والعتالون وعمال وسائل النقل
18.9	7- الأفراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهن
100.00	8- الجملة

ومن هذه البيانات يتبين أن فئة المديرين وأصحاب المهن الإدارية هم أقل الفئات طلبًا للطلاق من زوجاتهم، وأكثرهم التزامًا بالروابط الأسرية واحترامًا لها. بينما تبلغ نسبة الطلاق أعلى معدل لها عند العاملين في الزراعة وتربية الحيوان والصيد.

وفي دراسة قام بها Nicky Hart تبين ارتفاع معدلات الطلاق بين نوعية محددة من المهن منها السائقون للعربات اللوري الذين يسافرون لمسافات طويلة، والقائمون بأعمال البيع، بعض المهندسين والفنيين وغيرها من المهن التي يتطلب أداؤها انفصالًا مؤقتًا بين الزوج والزوجة لفترة طويلة من الوقت، كما أنها أيضًا توفر فرصًا كثيرة للزوج في الالتقاء بأشخاص آخرين من الجنس الآخر - كما يؤكد على هذا الاستنتاج السابق أيضًا تلك الدراسة التي أجريت بواسطة T.Noble حيث اتضح وجود علاقة مشابهة بين ارتفاع معدلات الطلاق وبين مهن معينة منها الممثلون، المؤلفون، الفنانون، ومديرو بعض الشركات والفنادق السياحية الكبرى.

أما إذا نظرنا إلى الطلاق في ضوء علاقته بالتعليم. يتضح أنه على الرغم من انخفاض المستوى التعليمي لتلك الجماعة الأسرية الريفية التي تقيم في قرى بعيدة ومتناثرة نجد انخفاض معدلات الطلاق بينهم. كما أنه عند حدود الطلاق فإن الغالبية العظمى منهم لا ينتشر بينهم الذهاب إلى محاكم الطلاق، في الوقت الذي نجد فيه ارتفاع معدلات الطلاق بين تلك الأسرة التي تعيش في المناطق الحضرية ذات التعليم المتوسط، كما يشيع بينهم الذهاب إلى المحاكم من أجل الحصول على الطلاق. وربما يفسر ذلك في ضوء سيطرة الأعراف والتقاليد الاجتماعية في الريف والتي غالبًا ما يحتكم إليها الريفيون في حالات الطلاق، وذلك فضلًا عن سيطرة القيم الجماعية على حياتهم، بينما في المدينة لا تسيطر القيم والاتجاهات والمشاعر غير الرسمية، وإنما تحل محلها تلك الوسائل الرسمية كالشرطة والقانون والمحاكم وغيرها هذا، إلى جانب انتشار نمط الأسرة الزوجية في المدينة.

وهكذا تنخفض معدلات الطلاق في المجتمعات الريفية، كما تنخفض أيضًا بين تلك الأسر من الشرائح الطبقة العليا في هذه المجتمعات الريفية عند مقارنتها بغيرها من الأسر الريفية في الشرائح الطبقة الدنيا.

وقد أجمع الباحثون على أن أهم أسباب الطلاق ما يلي:

- 1- عدم التوافق الجنسي بين الزوجين يؤدي إلى ازدياد درجة الخلافات ووصولها إلى نقطة يصعب معها التوفيق، ويصبح لا مناص من حل رابطة الزواج.
- 2- الحب الرومانتيكي والاندفاع العاطفي غير المحكوم بالعقل والذي يسبق الزواج، والذي يشترط الوقوع فيه عدد كبير من الشباب كشرط جوهري للزواج، وعندما يصطدم الزوجان بالحياة المعقدة يصعب عليهما التكيف معها، ويقول كل لصاحبه: لا أعد أحتمل الحياة معك.
- 3- وتبين أن النساء اللائي تزوجن مبكرًا يكن أكثر تعرضًا للطلاق من

غيرهن، وأن نسبة الطلاق بين النساء العاملات أعلى من نسبتها بين النساء غير العاملات، فعمل المرأة وخبرتها خارج المنزل والأسرة يجعلها أكثر استعداداً للجدل والمناقشة حول الحقوق الزوجية، وبالتالي فإن المنازعات تكون أكثر حدة.

4- ومن الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق الخيانة الزوجية، والكرهية والزواج بامرأة أخرى، وإعجاز الزوج أو عقم الزوجة، ومرض أحد الزوجين، وسوء المعاملة من أحد الطرفين، وإهمال الزوج أو الزوجة لواجبات كل منهما نحو الآخر، وإدمان الزوج للخمر، وتعاطي المخدرات.

5- مجموعة عوامل اجتماعية تتمثل في اختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فلا يجوز مثلاً أن تتزوج خريجة الجامعة من شاب دونها أو أقل منها في الثقافة.

وإن كان الطلاق هو التصرف القانوني الذي يعبر عن انتهاء رابطة الزواج، فإن هناك أنواعاً متعددة من السلوك تشير إلى توقف الحياة الزوجية، مثل: الهجر، والانفصال، والذي يحتمل أن تعود رابطة الزواج مرة أخرى.

وفي ضوء استمارة البحث التي صممها الباحث، ووزعها على 100 طالبة بأحد المعاهد، جاء السؤال الرابع والذي يدور حول التفكك الأسري وأسبابه، أجاب 45% أنه يعود إلى الطلاق و24% يعود إلى الانفصال و26% يعود إلى المشاحنات والخلافات و1% لم يبين. المشاكل الاقتصادية:

وتتمثل في الفقر، والذي ينظر إليه البعض على أنه عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية والبيولوجية التي تشكل حاجات يجب إشباعها.

ويبدو الفقر في حالة البطالة، أو قلة الدخل بما لا يكفي حاجات الإنسان، والفقر له تأثير حتمي على العلاقات الأسرية فمن خلاله يسوء التصرف في الدخل،

وينخفض المستوى الاقتصادي للأسرة، وتسود أمراض سوء التغذية، والضعف العام. ويولد الفقر عجزاً اجتماعياً وسيكولوجياً، لأن الفقراء يعانون من نقص في القوة، وفي المال، وفي التعليم، وفي المكانة، يؤدي إلى نقص في الحراك، وتحديد البدائل المتاحة لهم. كل هذه الأمور تصيبهم بنوع من العجز الاجتماعي والسيكولوجي، فتنتشر بينهم الانحرافات، وجرائم الأحداث، ويرتفع معدل الوفيات. ويعد سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة عاملاً محورياً من عوامل انهيار الزواج. إذ إن ضيق ذات اليد يشعر الزوج بالعجز حيال الوفاء باحتياجات زوجته وأولاده، الأمر الذي يحفزه على الخروج من هذه العلاقة التي تذكره بضعفه.

أما عن عمالة المرأة فالحق أنها تساعد على رفع مستوى معيشة الأسرة بما تدره من دخل، ولكن خروج المرأة إلى العمل جعل رعاية الأطفال وتربيتهم والعناية بهم أقل نجاحاً من قبل. وإذا ترك الأمهات أطفالهن لرعاية الخادومات والمربيات فإن ذلك يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة، إذ ينتج عنها ظهور جيل مشوه نفسياً، وغير قادر على خدمة مجتمعه، ولا يشعر بأي انتماء حقيقي إليه، حيث تربى على أيدي الخادومات، وتشرب منهن قيماً وعادات مخالفة لعاداتنا وتقاليدها. وإذا قيل إن الأمهات يلحقن أولادهن بالحضانات والمدارس فنحن نتساءل أين الحنو والعطف الأموي الذي يفتقده الأطفال؟

إننا نرى ونسمع في وقتنا الحالي عن جرائم بشعة وسلوكيات متدنية وردئية، وانتشار للإدمان والمخدرات، ويعود هذا في جزء كبير منه إلى خروج الكثير من السيدات للعمل، وترك الأطفال الصغار فريسة سهلة في أيدي الخادومات، والتي لا يهتمن من قريب أو بعيد بتربية الطفل، بل بالعكس قد تزرع بعضهن مفاهيم فاسدة داخله، إما انتقاماً من الأم التي قد تسيء معاملتها، وإما تمرداً على وضعها

الاجتماعي. ويكون الطفل في النهاية هو الضحية. وعلى ذلك تردد قول مفاده أنه من مصلحتنا أن تتفرغ الأم لتربية أولادها، مقابل راتب وعلاواتها الكاملة. والحق أنه ينبغي أن يترك الأمر اختياريًا للأم، فهي التي تستطيع أن تقرر هل تقتصر نشاطها على البيت والعناية بزوجها وتربية أولادها، أو أن تعمل خارج البيت، وتوازن بين العمل خارج البيت وداخله، ويشترط ألا يضر ذلك بالأبناء.

مشكلة الإسكان:

مشكلة الإسكان من المشكلات التي تعتبر انعكاساً لمشكلة تزايد السكان. وتعاني كثير من دول العالم والبلاد المتخلفة خاصة من مشكلة توفير المسكن الملائم للمواطنين وكيف يكون في متناول حدود إمكانياتهم المادية. والمسكن الضيق يؤدي إلى نشأة التوتر الدائم بين أفراد الأسرة نتيجة ضيقهم من بعض، بسبب عدم توفر المساحة اللازمة للحركة، وينعكس هذا التوتر على البالغين للأطفال مما يعرضهم للخطر. كما يؤدي إلى مشاكل النوم المختلفة. وخروج الأطفال إلى الشارع؛ مما يقودهم إلى الانحراف لبعدهم عن رقابة الأسرة.

الأسرة والصحة

تعتبر الصحة هدفاً من أهداف التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي. وهي حق أساس لجميع الشعوب. وقد عرفت منظمة الصحة العالمية - الصحة بأنها كون الإنسان سليماً تماماً من الناحية البيولوجية والعقلية والاجتماعية، فالشخص الذي يتمتع بصحة جيدة Healthy Person يستطيع إنجاز واجباته وأدواره الاجتماعية، ويستطيع التكيف مع البيئة التي يعيش فيها. كما أنه لا يشكو من أي عرض من أعراض المرض. أما المرض فهو يأتي نتيجة الإحساس ببعض العلامات أو الأعراض، ويحتاج المريض في هذه الحالة إلى من يملك سلطة تقرير ما إذا كان هذا المرء مريضاً أم لا.

وعلى ذلك فالصحة هي حلول الكفاءة البدنية والنفسية والاجتماعية الكاملة. وليست مجرد الخلو من المرض، أو العاهة، واكتمال صحة الإنسان تجيء من طرق اكتمال النواحي الآتية:

1- اكتمال النواحي البدنية:

وهي أن تؤدي جميع أعضاء الجسم للإنسان وظائفها بصورة طبيعية، والتوافق مع أعضاء الجسم الأخرى، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كانت أعضاء الجسم سليمة من أي مرض أو خلل أو إصابة. وعندما تعمل أعضاء الجسم بصورة سليمة يشعر الإنسان بالحيوية والنشاط.

2- اكتمال الناحية النفسية:

هي أن يكون الإنسان في سلام مع نفسه وأن يكون متمتعًا بالاستقرار الداخلي، وأن يكون قادرًا على التوفيق بين رغباته وأهدافه، وبين الحقائق المادية والاجتماعية والإنسان الذي لا يستطيع أن يعيش بسلام مع نفسه لا يمكن وصفه بأنه يتمتع بالصحة.

3- اكتمال الناحية الاجتماعية:

وهي قدرة الإنسان على تكوين علاقات اجتماعية مقبولة مع الناس، وأن يكون للإنسان دخل مناسب لتحقيق الحياة الصحية السليمة من مسكن صحي وملابس مناسبة لفصول السنة وغذاء صحي.. الخ. ولذلك فإن عدم المقدرة على معايشة الآخرين هو مرض ينبغي علاجه حتى لو كان صاحبه له قوة عضلات ولا يشكو من مرض.

ويرى علماء الاجتماع أن هناك الكثير من السمات الديموجرافية مثل العمر والجنس والحالة الاجتماعية التي تتأثر وتؤثر في صحة الأفراد، كما أن العوامل الثقافية أيضًا تؤثر في الإحساس بالصحة والمرض. كما تؤثر المعايير الاجتماعية كذلك في الصحة، فالجماعات العرقية Ethnic Group يختلف استجابتها

للمرض من جماعة إلى أخرى، حيث إن لكل مجتمع من المجتمعات نمطا خاصا به من الثقافة. ولذلك نجد أن تعريف المرض يختلف من مجتمع لآخر حسب نمطه الثقافي. وكما أن أي تطور اجتماعي في هذا المجتمع إنما يعني تطورا في التصور الثقافي للمرض، فمثلاً في المجتمعات القديمة نجد أنهم كانوا يعرفون المرض بأنه قوى أو روح شريرة تهاجم الشخص وتسكن داخل جسمه وتسبب له الآلام وربما الموت. أما في القرون الوسطى فكان يعرف المرض على أنه عقاب للإنسان نتيجة لارتكابه إثماً من الآثام، وأن العناية بالمريض في هذه الحالة تكون عن طريق الابتهاالات الدينية وذلك كشفاء المريض. أما اليوم فالمرض يعرف بأنه حالة من المعاناة تكون نتيجة لمرض.

كما يعتبر التدرج الاجتماعي من أهم العوامل التي تؤثر في التعريف الاجتماعي للصحة والمرض. فنجد مثلاً أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا أقل استجابة لأعراض المرض، لأنهم يرون أن هذه الأعراض تحتاج منهم الذهاب إلى طبيب لتحديد ما إذا كانوا مرضى فعلاً أم لا، وهذا ربما يكلفهم أموالاً، أو على الأقل تضطربهم إلى أخذ إجازة من العمل ربما هم في حاجة إلى هذه العمل نتيجة للمسئولية التي يتحملونها.

ويرى البعض أن العمليات الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في أسباب المرض سواء كان هذا المرض مرضاً فيزيقياً أو عقلياً. فإذا نظرنا إلى بعض الأمراض التي تظهر في المجتمع، ينظر إليها على أنها أمراض خطيرة كالسرطان أو بعض أمراض القلب نجد أن كثيراً من هذه الأسباب اجتماعي فالطعام المدخن يكون السبب الرئيسي مثلاً في سرطان المعدة.

وبرغم أننا نجد أن هذا النموذج من المرض والتي تكون أسبابه اجتماعية محدودة إلى حد ما فقد تلعب العوامل الاجتماعية دوراً مؤثراً في استهلاك الكحول أو في تدخين السجائر أو في السلوك الجنسي، ولكن هذه العوامل لا يمكن أن تلبى

نفس هذا الدور في أسباب بعض الأمراض، مثل أمراض الكبد. كما أن معرفة الفرد بالدور الذي يمكن أن تلعبه البيئة في أسباب بعض الأمراض يمكن أن يجنبه الكثير منها.

مقاييس مستويات الصحة:

يعتمد مستوى المعيشة في المجتمع على مكونات أساسية وصفتها إحدى لجان هيئة الأمم بأنها الطعام، والتغذية، وأحوال العمل وحالة عماله، والإسكان، والمواصلات، والضمان الاجتماعي، التعليم، الاستهلاك، الادخار، الترويح والترفيه، والحرية الإنسانية. وهذه المقاييس نسبية، تختلف ظروفها من مجتمع لآخر، وترتبط بعضها ببعض، ويؤكد هذا مقارنة مجموعة الدول النامية بمجموعة الدول المتقدمة، فتجد التفاوت واضحاً بين النواحي الاجتماعية والاقتصادية من ناحية، والنواحي الصحية من ناحية أخرى. أما مؤشرات ومقاييس المستوى الصحي، فهي:

- 1- مقاييس إيجابية: وتشمل معدل المواليد والخصوبة وطول العمر المتوقع.
- 2- مقاييس الوفيات: وتشمل معدل الوفيات الخام ومعدل الوفيات من الأمراض النوعية، ومعدلات الإجهاض والمواليد المولوق.
- 3- مقاييس الأمراض وتشمل المعدل العام للإصابة والانتشار ومعدل الأمراض النوعية.
- 4- مقاييس الأمراض الاجتماعية: وتشمل الانحراف والجريمة والفقر الشديد وإدمان المخدرات والتعصب العنصري.

ويرجع انتشار الأمراض في أي مجتمع إلى عدة عوامل منها:

- 1- سوء البيئة الصحية في المجتمع.

2- العادات الصحية السيئة.

3- عدم التطعيم ضد الأمراض.

4- عدم الاكتشاف المبكر للمرض.

ولذلك فإن برامج التربية الصحية ينبغي أن تستهدف نشر الحقائق الصحية بكيفية حدوث العدوى بالأمراض، وطرق الوقاية منها، ومكافحتها، وتوعية المواطنين. ولقد تمت السيطرة على كثير من هذه الأمراض المعدية في مصر نتيجة انتشار التطعيم ضد هذه الأمراض، ولكن لا يزال حتى الآن بعضها يشكل مشكلة صحية خاصة بالأمراض التي تتعلق بسوء البيئة الصحية، أو الأمراض التي لا يوجد بها تطعيم، مثل مريض التهاب الكبد الوبائي، ويمكن القضاء على هذه الأمراض عن طريق تحسين البيئة الصحية وزيادة الوعي الصحي بين الجماهير.

وهنا يمكن تحديد عوائق برامج الصحة العامة فيما يلي:

- أ- عوائق ثقافية: ومن أمثلتها التقاليد، وهي القيم الثقافية المتوارثة وتعمل على الحفاظ على القديم والتمسك بما كان يعتقد فيه الآباء والأجداد، وهي قوى تعوق كل ما هو جديد وتقف حجر عثرة في سبيله، ومن أمثلتها أيضًا القدرية والتمركز الذاتي للثقافة.
- ب- عوائق اجتماعية: ومن أمثلتها قوة تماسك الجماعة، الالتزام بين أفراد الأسرة، الالتزام بين الأصدقاء.
- ج- عوائق نفسية: ومن أمثلتها التفاوت في الإدراك، التفاوت في اللغة، ويقصد بالتفاوت في الإدراك أن الأفراد أو المجتمع يختلف إدراكهم للأمور عن إدراك القائمين ببرامج الصحة العامة مثل: الطبيب يدرك أن الذباب حشرة ناقله للكثير من الأمراض المعدية، مثل التيفود، ولكن

- الفلاح العادي يدرك أنها كائن حي خلقه الله فبالتالي لا يقوم بمكافحتها.
وبدو تأثير الأنماط الاجتماعية والثقافية على الصحة في الآتي:
- 1- الجهل ونقص المعرفة: فشرب اللبن غير المعقم يؤدي إلى حمى، وشرب الماء الملوث يؤدي إلى الدوسنتاريا والتهاب الكبد.
 - 2- المركز الاقتصادي، فالتخمة وهي زيادة المواد الدهنية تؤدي إلى السكر وتصلب الشرايين، والسكن في أماكن قذرة يؤدي إلى الإصابة بالسل.
 - 3- المعتقدات الدينية مثل عبادة البقر لدى بعض الشعوب يؤدي إلى نقص في التغذية.
 - 4- البيئة: فنقص اليود يؤدي إلى الإصابة بالغدة الدرقية ونقص الفلور يؤدي إلى تسويس الأسنان.
 - 5- الأوضاع غير بالملامة للمعيشة: مثل الأفراد في القناعة والتواكل يؤدي إلى مرض السل، الإشباع في الأكل يؤدي إلى مرض التخمة، ممارسة الألعاب الرياضية يؤدي إلى هبوط في القلب.
 - 6- الوظيفة أو المهنة: فالعمل في الحقل الذري يؤدي إلى الإصابة بأمراض الإشعاعات والعقم، والطلاء، مما يؤدي إلى التهاب المخ⁽¹⁾.
- ولصحة الأسرة دور مهم في سلامة الأفراد ورفاهيتهم. وهي شرط أساسي للنهوض بالمجتمع، إذ إن الصحة تشمل بجانب سلامة الجسم والنفس والعقل والتوازن الاجتماعي للفرد وليس فقط خلوة من الأمراض والعاهات.
- والواقع أن «البيئة» التي تعيش فيها الأسرة لها أثر كبير على نواحيها المختلفة، والمقصود «بالبيئة» هو كل ما يحيط بالإنسان، سواء كان ذلك من العوامل الطبيعية

(1) انظر د. السيد عبد العاطي السيد وآخرين. دراسات في علم الاجتماع العائلي. ص 314-322.

أو البيولوجية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية أو غير ذلك، فالبيئة الصالحة تعكس أثرها الطيب الحسن على نشأة الإنسان وتكوينه والعكس بالعكس.

هذا وقد ينتج عن تحضر الإنسان بيئة غير صالحة أو ضارة. ويعتبر الهواء البيئة المباشرة التي تحيط بالإنسان في أي مكان والتي لا يمكن لأحد الاستغناء عنها ولو لفترات قصيرة، فالإنسان يمكنه أن يعيش بغير غذاء بضعة أسابيع، وبدون ماء بضعة أيام، وبدون هواء أقل من خمس دقائق، لذلك فإن استنشاق الهواء النقي ضروري لحياة الإنسان ولاستمرار عمليات الجسم الفسيولوجية المختلفة. ومن أهم أسباب فساد الهواء وجود الأتربة والدخان، وفي الهواء الفاسد تقل نسبة غاز الأكسجين، أو تزيد نسبة بخار الماء، ومن المحتمل أن توجد به غازات ضارة بالصحة مثل أول أكسيد الكربون. وقد يتلوث الهواء من وجود ميكروبات أو فطريات وهي تسبب الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق التنفس، وتكون موجودة بكثرة انتشار الزحام وفي الغرف التي تكون تهويتها غير جيدة. وبرغم هذا فهناك عوامل طبيعة تساعد على نقاوة الجو مثل أشعة الشمس التي تقتل الميكروبات، والرياح التي تساعد على حركة الهواء وتجديده.

كذلك يجب أن يكون المسكن الذي يأوى إليه الإنسان مع أسرته صحياً ومستكملاً للشروط الصحية فيكون مصدراً مساعداً على توفير الراحة والطمأنينة والصحة لأفراد العائلة، فالمسكن الصحي تقل فيه نسب الأمراض والحوادث. ويلزم أن يحتوي المسكن الصحي على عدد حجرات مناسب لأغراض الحياة، وأن تتوافر فيه الإضاءة الطبيعية والصناعية بالقدر الكافي والتهوية السليمة.

وإذا كانت بعض الأسر تميل إلى تربية الحيوانات المستأنسة كالقطط والكلاب فلا بد في هذه الحالة العناية بنظافتها والاهتمام بغسل الأيدي بعد التعامل معها وتخصيص مكان لنومها، وإذا مرض الحيوان يلزم عرضه على الطبيب البيطري، إذ إن بعض الأمراض التي تصيب الحيوانات تنتقل إلى الإنسان، كما يجب الاهتمام

أيضاً بالقضاء على الحشرات المنزلية كالذباب والقمل والبراغيث والصراصير والبق والفئران، حيث إنها تنقل بعض الأمراض إلى الإنسان.

كما تعتبر «التغذية الصحيحة» من أهم العوامل لحفظ الصحة وهي مصدر مهم لاستمرار الحياة والنمو والحركة، كما أنها مصدر للطاقة والحرارة - لذا يلزم أن ينال أفراد العائلة ما يحتاجونه من الغذاء المتوازن الذي يفي احتياجاتهم، فالطفل النامي يختلف في احتياجاته عن الشخص البالغ، كما تختلف احتياجات البالغين، كل حسب نوع العمل الذي يقوم به، والنشاط والحركة الذي يؤديه، ولا يتوقف كمية ما يحصل عليه الفرد من مواد غذائية على كمية ما يتناوله من أغذية، ولكن يتوقف ذلك على نوع الغذاء ومقدار ما يحتوي من العناصر المختلفة اللازمة للجسم وعلى مدى استفادته منه.

والمرض المزمن لزوجته له نفس الآثار المادية والعاطفية، واضطرابات مادية ناشئة عن نفقات العلاج من جانب وعن سوء التدبير الذي يصيب الأسرة بعد مرض الزوجة من جانب آخر، وإذا طال المرض وعجزت المرأة عن المعاشرة الجنسية قد يلجأ الزوج إلى الزواج بأخرى، أو يطلق الزوجة المريضة، وبذلك تتعرض الأسرة إلى التصدع والتفكك، كما ينتج عن مرض الزوجة حرمان الأطفال من مصدر الحب والعطف والحنان مما يدفعهم إلى البحث عن الإشباع العاطفي خارج الأسرة فيتشردون أو ينحرفون...

وقد تؤدي بعض الأمراض إلى العقم في الرجل والنساء، وهذا يؤثر في العلاقات الأسرية نتيجة تلهفها على إنجاب الأطفال، مما قد يدفع الزوجة إلى طلب الطلاق في سبيل البحث عن الإنجاب مع زوج آخر.. كما أن بعض الأمراض التي قد تصيب الجهاز العصبي وتجعل المريض ضيق الصدر سريع الاستثارة، الأمر الذي ينشأ عنه الأزمات في الأسرة ويؤثر في قدرة الوالد على رعاية أولاده رعاية سليمة، وبعض الأمراض تؤثر على القدرة الجنسية للزوج فتسبب له العنة، أو تؤدي

إلى البرود الجنسي عند المرأة مما يساعد على سوء التوافق العاطفي والجنسي بين الزوجين وتهدد كيان الأسرة للانحيار.

وتؤثر العاهات الجسمية تأثيراً سيئاً في العلاقات الزوجية، فقد تؤدي إلى الإحساس بالعار أو الشعور بالنقص مما يؤدي إلى إخفائه وراء أفعال الغير دون حق، أو التماذي في إظهار الضعف أو العدوان على المجتمع أو القصور الاقتصادي واستدانة الأسرة وارتباكها مالياً، أو قد يدفع ذلك إلى حرمان الأطفال من التعليم وهم صغار وإلحاقهم بأي عمل لسد رمقهم. كما أن الإصابة بالعاهة يؤدي إلى التشكك بين الزوجين، كما في حالة الصمم أو غيره الزوج من زوجته الممتلئة صحة وهو عاجز أو مشوه مما يؤدي إلى التعاسة والقلق، ومن الثابت علمياً أنه لا يوجد رجل كامل الذكورة أو امرأة كاملة الأنوثة، ولكن كل فرد من الجنسين يحمل هرمونات ذكورية وأنثوية مع زيادة الهرمونات الذكورية في حالة الرجل والأنثوية في حالة المرأة، ولكن إذا زادت نسبة الهرمونات الأنثوية عند الرجل عند المعدل المعقول أصيب الرجل بالرخاوة الزائدة وضعف صفات الرجولة المرغوبة، وإذا زادت نسبة الهرمونات الذكورية عند الأنثى صارت خشنة عدوانية مما يضعف جاذبيتها الجنسية ويفقدها الرقة والصبر والحنان الأموي.. كما أن اضطراب إفرازات الغدة فوق الكلوية يسبب القلق وعدم الاستقرار، واضطراب إفرازات الغدة الدرقية يجعل الفرد سريع التأثر ومتقلب المزاج، مما يتسبب عنه سوء العلاقات الأسرية، واضطراب العادة الشهرية عند المرأة يؤثر على المظهر المزاجي لشخصيتها ويجعلها مضطربة متوترة جنسياً ونفسياً، ويصعب عليها تكوين علاقة مرضية مع أولادها أو زوجها، كما أن بلوغ المرأة سن اليأس أو انقطاع الطمث يؤدي إلى الاكتئاب والتهيج أو الانطواء فتتوهم المرأة أنها قد أصبحت كالشجرة التي لا تثمر فيها الناس أو يفكرون في قطعها.

إن الأمراض التناسلية جنائية على الأبناء بالتلوث الوراثي وتدمير للحياة

الجنسية بين الزوجين للربح من العدوى (كما يحدث للأزواج المصابين بالإيدز) والكرهية الجسدية والعقلية من القرين الخائن.

أما الأطفال ذوى العمر الأقل من 15 عامًا بنسبة عالية من سكان مصر والجزء الأكبر من هذه النسبة تقل سنهم عن خمسة أعوام، ومع المعدل الحالي في زيادة السكان سوف تزداد هذه النسبة مما يحتاج إلى زيادة كبيرة في الخدمات الصحية والتعليمية والغذائية، حتى يشبوا أقوى بدنيًا وعاطفيًا وعقليًا واجتماعيًا، وبرغم هذا فإن هناك العديد من الأمراض المنتشرة في مرحلة الطفولة المبكرة وتؤثر تأثيرًا سلبيًا على أعضاء الأسرة كلها ومن هذه الأمراض.

1- سوء التغذية

ويظهر صور سوء التغذية وتتمثل في الآتي:-

أ- نقص المواد البروتينية: فقد أظهر بحث أجرى على عينة في ست محافظات أن 61%-71% من الأطفال في سن الطفولة المبكرة يعانون من سوء التغذية لنقص المواد البروتينية، وقد وجد أن الذين يعانون من سوء التغذية البروتينية يرتبط بمستواهم الاجتماعي، فطالما انخفض المستوى الاجتماعي زادت نسبة سوء التغذية بين الأطفال.

ب- فقر الدم (الأنيميا): يصيب فقر الدم عددًا كبيرًا من الأطفال ذوى المستوى الاجتماعي المنخفض، كما أن مستوى النضوج العقلي يتأثر بسوء التغذية. فالأطفال المصابون بنقص النمو نتيجة سوء التغذية إنما يتأثر مستوى ذكائهم في الطفولة خاصة لو استمرت حالة سوء التغذية فترة طويلة في السنوات المبكرة.

ج- الكساح: ترتفع الإصابة بالكساح بين الأطفال ذوى المستوى الاجتماعي المنخفض والذين يعانون من سوء التغذية.

2-الالتهاب الرئوي عند الأطفال:

يتوفي ما يقرب من 5 ملايين طفل تحت سن الخامسة، في مختلف أرجاء العالم سنوياً 96% منهم من البلدان النامية، ومعظم هذه الوفيات تنجم عن الإصابة بالالتهاب الرئوي والإسهال وسوء التغذية، وتشير التقديرات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن الالتهاب الرئوي يقتل من 3-5 مليارات طفل تحت الخامسة من العمر كل عام، وهكذا فإن الالتهاب الرئوي يقتل طفلاً كل سبع ثوان.

وفي البلدان النامية يعيش العديد من الأطفال في منازل صغيرة مليئة بالدخان يشتركون فيها مع آخرين كثيري العدد. وأوضاع الازدحام هذه تعني أن الجراثيم تقف حاجزاً أمام السبيل التنفسي لدى صغار الأطفال، وأن الدخان يزيد من صلابة هذا الحاجز.

ويحتمل أن تكون ذات الرئة أقل شيوعاً بكثير لو تم تحسين ظروف السكن وجعلت أقل دخاناً واكتظاظاً. كما أن تحسين التغذية من شأنه أن يخفض معدل الوفيات التي يسببها هذا المرض، ولكن من المؤسف أن لا وجود لأية بؤادر في بلدان عديدة على إمكان إدخال التحسينات الضرورية في المستقبل القريب.

ومن الضروري إذن أن يتوافر لدى الناس بقدر أكبر بكثير إدراك كون الالتهاب الرئوي سبباً رئيسياً في وفيات الأطفال، وأن يدركوا في الوقت ذاته أن في الإمكان تخفيض عدد الوفيات الناجمة عن هذا المرض من خلال تحسين ظروف السكن والتغذية وربما الاستزادة من استخدام مناديل الجيب، ومما يدعو للأسف أن سنوات عديدة يحتمل أن تنقضي قبل أن يؤخذ بهذه التغيرات، وفي خلال ذلك ربما استطعنا تحقيق انخفاض ضخم في عدد الوفيات بالالتهاب الرئوي إذا عالجنا الأطفال بالأدوية المضادة بهذا الفيروس القاتل:

3- تيتانوس الأطفال:

أكدت العديد من الأبحاث أن تيتانوس الأطفال حديثي الولادة ما زال مشكلة صحية خطيرة، وقد أكدت هذه الأبحاث أيضًا أن معظم الولادات التي تتم في المنازل والتي يقوم بها أشخاص غير مدربين هي السبب في إصابة الأطفال حديثي الولادة بالتيتانوس، إلا أن الإصابة بهذا المرض لم تقتصر فقط على هذا السبب، فاستخدام الضمادات غير المعقمة أثناء فترة التئام السرة قد يشكل عامل خطر يتساوى في أهميته وخطورة قطع الحبل السري بأداة غير معقمة، وتحدث معظم وفيات الأطفال حديثي الولادة بسبب التيتانوس في الأسبوع الأول من العمر، غير أنه تبين أن عددًا كبيرًا منها قد يحدث في مرحلة متأخرة جدًا من فترة الولادة الحديثة، وقد تبين أيضًا أن عدد الأطفال الذكور الذين يموتون بسبب تيتانوس الأطفال حديثي الولادة يفوق عدد الإناث.

وقد أوصى أعضاء الاجتماع المشترك في المكتب الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط والخاص بالوقاية من تيتانوس الأطفال حديثي الولادة بضرورة تخفيض معدل الوفيات بهذا المرض، وأن تستخدم مستويات الإصابة به كمؤشر على نوعية الخدمات الصحية المقدمة للأمهات وكيفية الاستفادة من هذه الخدمات وتأثير البرنامج الموسع للتحصين.

وفيات الرضع:

انخفضت وفيات الرضع في مصر في النصف قرن الأخيرة انخفاضًا محسوسًا ولكن على الرغم من ذلك فهي تعتبر من المعدلات العالية في العالم مما بيّن مدى قصور البيئة المصرية لرعاية الطفل المولود في مصر فلا يستمر في الحياة - ووفيات الرضع علاوة على ما تمثله من فاقد بشري يعكس مدى صحة الأحياء من الأطفال.

ويلعب إسهال الأطفال الدور الأول في قتل الرضع فيسبب 50.8% من أسباب وفيات الرضع. يلي الإسهال في الدور الأول التهاب في الجهاز التنفسي وهو من

أمراض البيئة التي يمكن السيطرة عليها، وقد وجد أن 57.7% من حالات التهاب الجهاز التنفسي تحدث بين الأطفال أقل من سنتين من العمر وخاصة هؤلاء الذين يعيشون في بيئة مكدسة ومزدحمة ومساكن غير صحية.

ووفيات الأطفال الرضع الذين لم يبلغوا السنة الأولى من حياتهم بلغت في مصر رقمًا كبيرًا وهو 110 لكل ألف طفل، وهي نسبة خطيرة، ويرجع السبب في ارتفاع معدل الوفيات في مصر إلى أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية وصحية. وقد تكون أهم هذه الأسباب هو ما يتعلق بظاهرة الفقر العامة وهبوط الدخل الفردي خاصة وتنعكس ظاهرة الفقر، وهبوط الدخل الفردي على سوء التغذية، وسوء المسكن، واكتظاظه بالسكان.

ومن المعروف أن هبوط معدل الوفيات في الدول الغربية خلال القرن التاسع عشر والعشرين يرجع في الغالب إلى تقدم الطب ومعرفة أصول التغذية الصحية واكتشاف الميكروبات، وتحسين مجاري المدن، والتقدم الكبير الذي أحرزه العلماء في كيفية مكافحة الأمراض المعدية ودرء خطرهما كأمراض الجهاز الهضمي والتنفسي.

المشكلة الصحية في الأسرة المصرية:

الحالة الصحية في الأسرة المصرية سيئة للغاية وهي في الريف أكثر منها في المدن، فسكان المدن يتأثرون بتخطيط المدن ونظافتها وظروف الإسكان. ومع ذلك هناك أمراض ترتبط بالتصنيع والإقامة في المدن منها الدرن، والزهرى، والاضطرابات النفسية والعقلية. أما المجتمع الريفي فإنه لا يتلقى الرعاية الصحية التي يتلقاها مجتمع المدينة وقد يرجع ذلك إلى عدة اعتبارات مثل قلة المستشفيات، وعدم وجود الأطباء، أو هيئات التمريض بالقدر الكافي. وتتمثل الأمراض التي تصيب سكان الريف في البلهارسيا وبنسبة 50% من الريفيين. ويرتفع الرقم إلى 75% في المناطق ذات الري الدائم. وتنتشر الملاريا في معظم بلاد الوجه القبلي.

وعند الأطفال تنتشر أمراض البلاجرا والانكلستوما والدرن والمعويات. وتدل الإحصاءات على أن نسبة الوفيات بين المرضى في ارتفاع مستمر مما يدل على عجز التدبير الطبية العلاجية والوقاية. وترتبط المشكلة الصحية التي تعانيها الأسرة بظروف كثيرة منها: الحالة الاقتصادية، ومستوى المعيشة، وحالة السكن، وظروف البيئة المناخية، ومقتضيات الحياة الزراعية والصناعية، وسوء التغذية، وضعف الرقابة.

وكذلك فإن ضعف الرقابة الطبية، وقلة عدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان، وارتفاع أجور الأطباء وأثمان الأدوية بشكل يدعو إلى اهتمام المسؤولين، وعدم وصول المياه الصالحة للشرب إلى جميع القرى وعدم تخطيط المدن والقرى تخطيطاً صحيحاً، وعدم توافر المرافق العامة في القرى ومنازلها، ثم انتشار الجهل والإهمال وصفات التواكل والزهد وما إليها. كل ذلك مؤشرات تدخل على انخفاض المستوى الصحي.

وحقيقة الأمر أن الخدمة الطبية خدمة إنسانية تقدم إلى الفقراء المرضى من أفراد العائلات التي لم تتح لها أسباب العلاج على نفقتها الخاصة. وترمي هذه الخدمة إلى أغراض إنسانية واجتماعية أهمها.

- 1- صون صحة المواطنين وذلك من ناحية إنسانية خالصة.
- 2- حفظ كيان الأسرة والإبقاء على وحدتها وضمان تكاثر أفرادها، لأنها إذا وقعت فريسة المرض ولم تجد من يخفف عنها غوائله جف عودها وانهار صرحها وانقلبت سعادتها شقاء.
- 3- الانتفاع بمجهود الأصحاء في تدعيم الإنتاج القومي.
- 4- الحرص على إعداد أجيال من النشء السليم ليكونوا دعامة الدفاع والإنتاج في المستقبل.

ولعل أهم ما يتجه إليه المجتمع لتنفيذ هذه الأغراض ما يأتي:

أولاً: القضاء على المشاكل الأساسية التي تعانيها الأسرة. مثل الجهل وانخفاض مستوى المعيشة وسوء المساكن وانحطاط المستوى الأخلاقي في كثير من الأسر (مثل تعاطي الخمر وإدمان المخدرات والفسق وانتشار الأمراض السرية).

ثانياً: توفير المنشآت الطبية تتمثل في:

- أ- المستشفيات العامة الخارجية والداخلية.
 - ب- دور رعاية الطفل.
 - ج- مراكز توزيع اللبن على الأطفال والمرضعات الفقيرات.
 - د- دور رعاية الأمومة والحوامل.
 - هـ- مكاتب الاستشارات الطبية لراغبي الزواج.
 - و- الوحدات الصحية المتنقلة للإشراف على الخدمات الطبية داخل المنازل وبذلك يخف الضغط على المستشفيات العامة.
 - ز- صيدليات شعبية لصرف الأدوية مجاناً أو بتخفيض كبير.
 - ح- دور للناقلين من المرضى.
 - ط- وحدات العزل المؤقت لحماية أفراد الأسرة من انتشار الأمراض.
- وعن طريق هذه المنشآت يستطيع أفراد الأسرة في سهولة ويسر وبأقل التكاليف الحصول على الخدمات الطبية اللازمة لهم.

المحتويات

المحتويات

- المقدمة.....5
- تعريف علم النفس الاجتماعي.....7
- مكانة علم النفس الاجتماعي بين العلوم الإنسانية.....11
- نظريات تفسير الظواهر الاجتماعية.....14
- نظرية التحليل التجريبي للسلوك.....16
- نظرية التعليم الاجتماعي.....17
- السلوك في إطاره الاجتماعي.....20
- مفهوم التنشئة والتطبيع الاجتماعي.....21
- محاور عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي.....27
- نظرية التعليم والتنشئة الاجتماعية.....29
- نظرية الدور الاجتماعي في التنشئة الاجتماعية.....29
- نظرية التفاعل الرمزي وعملية التنشئة الاجتماعية.....31
- تأثير الجماعة على الفرد.....32
- أثر الموقف الاجتماعي على الأداء والسلوك.....43
- علم اجتماع الأسرة.....54
- وظائف الأسرة.....64
- الأسرة: خصائصها وأشكالها.....72

- خصائص الأسرة الحديثة.....78
- أشكال الأسرة والزواج81
- تطور الأسرة ومراحل تكوينها.....93
- تطور وظائف الأسرة.....99
- تطور الحياة الاجتماعية في محيط الأسرة.....101
- تغير العائلة في المجتمع العربي103
- الاختيار الزوجي في المجتمع المصري125
- اتجاهات دراسة الأسرة137
- الأسرة في الفكر الصيني القديم كونفشيوس.....141
- في اليونان القديمة.....143
- أفلاطون.....144
- أرسطو.....146
- عند الرومان150
- جايوس151
- من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.....153
- الاتجاه الوضعي وجست كونت (1857-1798)154
- منهج المسح بالعينة فردريك لوبلاي Frédéric158
- الأسرة من منظور الصراع كارل ماركس159

- الاتجاه التطوري 161
- هربرت سبنسر (1820-1903) 162
- لويس هنري مورجان وانجلز 165
- نزعة الحب والمشاعر والأحاسيس 166
- جراهام سمنر W.G.sumner 169
- الاتجاه البنائي الوظيفي 171
- الأسرة والمعايير الاجتماعية 173
- الديانة اليهودية 186
- الزواج في المسيحية 190
- الأسرة عند عرب الجاهلية 192
- 1-زواج المهر أو زواج البعولة 194
- 2-زواج المتعة 195
- 3-زواج السبى 195
- 4-زواج الإماء 195
- 5-زواج المقت 195
- 6-جواز الجمع بين الأختين 195
- 7-تعدد الأزواج 196
- 8-زواج الاستبضاع 196

- 9-زواج الشغار.....196
- الأسرة في الإسلام.....198
- مراحل تكوين الأسرة في الإسلام.....202
- عقد الزواج.....203
- تعدد الزوجات.....207
- الطلاق.....208
- طلاقا رجعيا وطلاقا بائنا.....208
- الخلع.....210
- مشكلات الأسرة.....212
- المشكلة الاجتماعية.....212
- مفهوم المشكلة الأسرية.....212
- مشكلات نفسية.....217
- العوامل الجسمية.....223
- عدم التوافق الجنسي.....224
- التفكك الأسري.....225
- الطلاق.....228
- المشاكل الاقتصادية.....232
- مشكلة الإسكان.....234



- الأسرة والصحة 234
- مقاييس مستويات الصحة 237
- أما مؤشرات ومقاييس المستوى الصحي 237
- وفيات الرضع 245
- المشكلة الصحية في الأسرة المصرية 246





علم النفس الاجتماعى

يناقش هذا الكتاب دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية عن طريق علم النفس الاجتماعى.

ذلك الفرع الذي يختص بدراسة السلوك الاجتماعى للفرد والجماعة كاستجابة للمميزات الاجتماعية.

حيث يفيد العلم الذي يدرس سلوك الفرد في علاقته بالآخرين إذ يستطيع هؤلاء الآخرون أن يحدثوا اثرهم في الفرد.

إما بشكل فردى أو بشكل جماعى كما يمكنهم أن يؤثروا فيه بصورة مباشرة عن طريق وجودهم في تجاور مباشر مع الفرد أو بصورة غير مباشرة عن طريق نماذج السلوك التقليدية أو المتوقعة من الناس والتي تؤثر في الفرد حتى ولو كان بمفرده.

W.Salama 010 15 17 873



كنوز
للنشر والتوزيع